وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـــامـعـــة الـجـزائـــر

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية

-دراسة حالة الجزائر-

رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع التسيير

إعداد المترشح:

يوسفي عبدالباقي

تحت اشراف الأستاذ:

دبوب يوسف

جوان 2001

كلـــــمة شكـــــر

أحمد الله عز و جل على إتمام هذه الرسالة و أشكره ثم أشكر أستاذي الموقر الدكتور دبوب يوسف على إرشاداته و توجيهاته القيمة، كما لا أنسى كل من أعانني في بلوغ ذلك من قريب أو من بعيد.

يوسفي عبدالباقي.

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما المولى الحافظ، إلى أفراد أسرتي و أخص بالذكر شقيقي جمال رحمة الله عليه وإلى كل الأقارب والأصدقاء.

يوسفي عبدالباقي.

فهرس الأشكال والجداول

1/ الأشكال:

2/ الجداول:

فهرس المحتويات:

الصفحة

الفصل الثاني: سياسات تسوية الإختلال في ميزان المدفوعات

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر

مقدمة:

إن أي بلد يعيش في اقتصاد مغلق لا تكون له أية علاقة مع العالم الخارجي، لا يـــهتم إلا بـــالتوازن الداخلي لاقتصاده. لكن التوسع الملحوظ للمبادلات الدولية منذ سنة 1945، جعل البلدان تتفتح على العـــالم الخارجي حيث أصبحت تهتم بالتوازن الخارجي لاقتصادياتها ويأتي في مقدمة ذلك تعديل أو تسوية الاختلال في موازين مدفوعاتها.

إن إزالة الصفة النقدية للذهب سنة 1971 أدى إلى العومان العام لأسعار الصرف مما صعـــب عمليـــة تقييم تكافؤ أسعار الصرف. هذه الأخيرة مثلها مثل الأسعار ومعدلات الفائدة تعتبر إحدى المتغيرات الأساسية التي تساهم في التخصيص الأمثل للموارد وكذا في نمو الاقتصاديات.

الملاحظ أن سلطات الدول النامية ولأسباب مختلفة تميل إلى إبقاء معدلات الصرف مرتفعة عن قيمها، مما يشجع عمليات الاستيراد على حساب الصادرات. هذه السياسة بالإضافة إلى تسببها في انحرافـــات علـــى مستوى تخصيص الموارد، أحدثت عجزا لا يطاق في موازين مدفوعات هذه الدول.

إن تحرير الأسواق وتخفيض قيمة العملة وكذا قابلية التحويل نجدها في كل برنامج تعديـــل. وتحديـــد مستوى أمثل لسعر الصرف يمثل نقطة هامة في نجاح سياسات التعديل المتخذة. وقد أثبتت التجربة أنه إذا كان تصحيح سعر الصرف عنصرا أساسيا في البحث عن تعديل ميزان المدفوعات، نجاعته تبقى غير مطلقـــة. إذ أن هيكل المبادلات للدول النامية المتميزة بدرجة تركيز مرتفعة للصادرات وتبعية مستمرة ومـــتزايدة للخـــارج، تشكل قيدا جديرا بالتقليل من نجاعة سعر الصرف في هذا التعديل.

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى إسهام سعر صرف التوازن في تحقيق توازن ميزان المدفوعات. من هذا فإن سؤال بحثنا هو كالآتي:

"ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات؟"

وبعبارة أخرى: ما هو المستوى الأمثل لسعر الصرف الذي يسمح بتحقيق التوازن الخارجي؟

فرضيات بحثنا تقوم على مدى قدرة سعر الصرف في تحقيق و في آن واحد تعديل ميزان المدفوعات و التخصيص الأمثل للموارد، أخذا بعين الاعتبار طبيعة هيكل المبادلات(الصادرات و الواردات) في الدول النامية. و الفرضيات هي كالآتي:

- **كلما كان سعر الصرف الإسمي مرتفعا بالنسبة لسعر التوازن، كلما كان العجز في ميزان المدفوعات مرتفعا.**
- كلما كانت درجة تركيز الصادرات مرتفعة، كلما كان الأثر الإيجابي لتخفيض قيمة العملة منخفضا.
- كلما كانت مرونة الطلب منخفضة، كلما كان الأثر الإيجابي للتخفيض منخفضا.

في دراستنا هاته أدوات التحليل المستعملة هي أدوات الاقتصاد الكلي، متبعين في ذلك المنهج الوصفي كوننا اعتمدنا على تجارب بعض البلدان النامية إضافة إلى المنهج التحليلي.

مخطط العمل:

إرتأينا أن نبدأ عملنا هذا بفصل تمهيدي، نخصصه لدراسة المفاهيم النظرية المستعملة في دراستنا و المتعلقة بأسعار الصرف و أنظمة الصرف إذ تطرقنا فيه إلى مختلف صيغ أسعار الصرف، محددات سعر الصرف في المدى الطويل و أنظمة الصرف.

الفصل الأول خصصناه لعرض ميزان المدفوعات متطرقين إلى هيكله ثم تحليل التـــوازن و الاختـــلال الاقتصادي فيه،نتائج الاختلال لنخلص إلى آليات التسوية التلقائية للاختلال التي تتم دون تدخـــل الســـلطات النقدية للبلد.

بعدها يأتي فصل ثان، فيه نستعرض بعض سياسات التسوية التي توصلنا إلى الإحاطة بها و المطبقـــة في عدة دول تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها و الناتج عن عجز في معاملاتها الجارية. هذه السياسات تتمثـل في تخفيض قيمة العملة الوطنية، إستراتيجيات تخصيص الموارد، الرقابة على الصرف و عملية التحرير الاقتصـــادي للمبادلات التجارية و كذا أسواق رؤوس الأموال و كلها تهدف كما أشرنا إلى تعديل أو تسوية الاختـــلال في ميزان المدفوعات.

ضمن سياسة التخفيض نركز على مختلف التقربات(المناهج) في تحليل تخفيض قيمة العملة و حدودهـا في تسيير توازن ميزان المدفوعات للدول النامية. أما فيما يخص استراتيجيات تخصيص الموارد، نهتم بدراســـة استراتيجيتي ترقية الصادرات و إحلال الواردات و آثارهما على التطور الاقتصـــــادي و بـــالأخص التـــوازن الخارجي. بعدها نتطرق إلى نتائج الرقابة على الصرف على ميزان المدفوعات و أسعار الصرف ثم ننظـــــر إلى الظروف التي يمكن فيها لعملية التحرير أن تعالج مشكل اختلال ميزان المدفوعات، مقترحين نموذجـــا عامـــا للتحرير الاقتصادي في إطار تفكيك الرقابة على الصرف.

الفصل الثالث و الأخير، خصصناه لدراسة حالة الجزائر كونها بلد نام يعاني مــــن عجـــز في مـــيزان مدفوعاته إذ نحاول معالجة ذلك من خلال معرفة آثار السياسات المطبقة في فـــترة الإصلاحـــات الاقتصاديـــة وخاصة عند تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بعد سنة 1993، لنرى نتائج سياسة التخفيض – التي شكلت محـورا هاما ضمن هذا البرنامج – على التوازن الخارجي وخاصة على حساب المعاملات الجارية وهذا للحكم علـــى

مدى دور سعر الصرف آنذاك في تحقيق الدور المنوط به كمعدل، لنخلص إلى أهمية الاعتماد علـــى أســعار الصرف الحقيقية في تحديد نسبة التخفيض أو في رسم إحدى السياسات المذكورة آنفا.

الفصل التمهيدي

الإطار النظري لأسعار الصرف

تمهيد:

إن التعامل مع العالم الخارجي ينتج عنه حقوق و/أو التزامات يجب تسويتها و نظرا لتباين وسائل الدفع من دولة لأخرى، وجب على أطراف العمليات الاقتصادية الدولية البحث عن الوسيلة أو بالأحرى العملة المتفق عليها عند الدفع، أي طلبها مقابل عرض العملة التي يحوزونها .

عملية تبادل العملات هذه تسهل قيام وتطور المعاملات الاقتصادية و تتم وفق معدل للتبادل يتحدد إما وفق العرض و الطلب و إما بتدخل السلطات النقدية و يتحكم في تحديده متغيرات اقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة، و هذا أخذا بعين الاعتبار السياسة الاقتصادية للدولة التي تحدد طبيعة نظام الصرف المتبع.

I- عموميات حول أسعار الصرف :

يقوم المقيمون في بلد ما بمعاملات اقتصادية فيما بينهم يتم تسويتها بالعملة المحلية ولكن إذا ما تمت هذه المعاملات بينهم وبين غير المقيمين، فإنهم يحصلون على عملات أجنبية أو يدفعونها. للحصول على هذه الأخيرة، وجب عليهم دفع مقابلها كمية معينة من النقود المحلية التي تكافؤها وفق معدل للتبادل يدعى سعر الصرف أو سعر عملة مقابل عملة أخرى. إذا فسعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقيم في شكل عملة دولة أخرى[1].

إن سعر الصرف يحدد وفق أسلوبين اثنين هما:

أ- من طرف السلطات، في حالة اتباع الدولة لنظام الصرف الثابت.

ب- من طرف السوق، في حالة نظام الصرف المرن.

في حالة نظام الصرف الثابت يستعمل مصطلح التخفيض وكذا إعادة التقييم، أما في حالة نظام الصرف المرن فيستعمل مصطلح انخفاض و ارتفاع سعر الصرف. فعندما يكون من الواجب دفع وحدات أكثر من العملة الوطنية (مقارنة مع فترة سابقة) للحصول على وحدة من العملة الأجنبية (أي أن سعر الصرف يرتفع) فإن قيمة العملة الوطنية تنخفض والعكس في حالة دفع وحدات من العملة الوطنية أقل من السابق.

كما نميز بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وهو ما سنوضحه فيما يأتي.

---

1 ولد مولاي شريف مولاي ادريس. آثار سياسات أسعار الصرف على الميزان التجاري، حالة تطبيقية على موريتانيا للفترة 1988 – 1995. رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية. المدرسة العليا للتجارة 1996/1997. ص 06.

1/سعر الصرف الاسمي :

هو ثمن عملة ما مقيم بعملة أخرى في تاريخ معين دون الأخذ بعين الاعتبـــار معـــدلات التضخـــم للدول[1]. إن سعر الصرف يمكن أن يحدد بالنسبة لعملة أجنبية واحدة فنكون أمام سعر صرف اسمي ثنـــائي، أو بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية فنكون أمام سعر صرف اسمي فعلي.

1/1- سعر الصرف الاسمي الثنائي :

فيما يخص تحديد سعر الصرف فهناك طريقتين اثنتين لتحديده، الأولى يعرف فيها سعر الصرف علـــى أنه ثمن وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقيّم بالعملة المحلية. أي كمية النقود المحلية الواجب دفعها للحصـــول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي، وهي مستعملة في أغلب دول العالم. أما الثانية فيعرف فيها سعر الصرف على أنه ثمن وحدة واحدة من العملة المحلية مقيّم بالعملة الأجنبية، أي كمية النقود الأجنبية الممكن الحصـــول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية وهي مستعملة في بعض الدول فقط و بالخصوص في بريطانيا.

وبعض الدول خاصة النامية منها تطبق أسعار صرف اسمية ثنائية مختلفة وذلك حسب طبيعة العمليـــة الاقتصادية. فعندما يتعلق الأمر بتشجيع عملية ما تقوم السلطات بتطبيق سعر صرف مشجع و العكس عندمـــا يتعلق الأمر بعملية تريد السلطات تقييدها. وهنا تكون السلطات بصدد تطبيق سياسة سعر الصرف المتعدد.

ونرمز لسعر الصرف الاسمي الثنائي بالرمز N (Md/Me).

حيث: N: سعر الصرف الاسمي، Md: العملة الوطنية و Me: العملة الأجنبية.

2/1- سعر الصرف الاسمي الفعلي :

إن سعر الصرف الاسمي الفعلي هو النسبة المرجحة لأسعار صرف عملة بلد ما نســـبة إلى عمـــلات شركائه التجاريين، وهو ما يعرف في بعض الدول على أنه سعر الصرف المطبق فعلا أخذا بعين الاعتبار كـــل

---

[1] ولدمولاي شريف. مرجع سبق ذكره. ص 07.

التدعيمات و الرسوم. و قد ساد هذا النوع منذ بداية السبعينات (70) عندما عرفت أسعار الصرف تقلبات حادة.

إنطلاقا من مبدأ تعامل الدولة مع عدة شركاء تجاريين ذوو عملات مختلفة القيمة بالنسبة للعملة المحلية فإن ذلك يجعل عملية المقاصة واردة بين مختلف أسعار الصرف السائدة بالنسبة للعملات المختلفة إذا كانت قيمة بعضها ترتفع وقيمة الأخرى تنخفض، ومنه يبقى سعر الصرف ثابت القيمة.

ولحساب سعر الصرف الاسمي الفعلي يمكن اتباع الخطوات التالية :

أ- تحديد مختلف العملات المساعدة في حساب سعر صرف العملة الوطنية(Me_i) وهو ما يعرف بسلة العملات التي تتكون من عملات دول الشركاء التجاريين، أو عملات تسوية (حقوق السحب الخاصة مثلا).

ب- تحديد أسعار الصرف الاسمية الثنائية لكل عملة أجنبية من العملات المحددة سابقا بالنسبة للعملة الوطنية وذلك في سنة معينة (سنة الأساس).

ج- تحديد معامل ترجيح كل عملة في سلة العملات، أي نسبتها وذلك قد يكون حسب أهمية المعاملات مع كل شريك تجاري مثلا عن طريق حساب نسبة صادرات وواردات الدولة مع كل شريك على حدى إلى مجموع الصادرات و الواردات الإجمالية للدولة.

و يعطى سعر الصرف الاسمي الفعلي بالعلاقة التالية:

$$NE(Md)_{t/o} = N(Md/Me_1)_{t/o}\,\alpha_1 + N(Md/Me_2)_{t/o}\,\alpha_2 + \dots + N(Md/Me_i)_{t/o}\,\alpha_i$$

$$\boxed{NE(Md)_{t/o} = \sum_{n=1}^{i} N(Md/Me_n)_{t/o}\,\alpha_n} \quad \dots\dots(1)$$

حيث:

NE: سعر الصرف الاسمي الفعلي.

N: سعر الصرف الاسمي الثنائي.

t: الفترة التي يحسب فيها سعر الصرف الاسمي الفعلي.

0: فترة الأساس.

ويكون (2).

$$N(Md/Me_i)_{t/o} = \frac{N(Md/Me_i)_t}{N(Md/Me_i)_o} \text{......}$$

2/سعر الصرف الحقيقي :

إن سعر الصرف الحقيقي هو ذلك الذي يمنح العملة الوطنية قيمتها الحقيقية لا أكثر و لا أقل، حيث يأخذ في الحسبان وبصفة موازية تطور القيمة الاسمية للعملة الوطنية و تطور الأسعار داخل البلد المعني وكذا في باقي دول العالم، لأن أية وحدة نقدية تفقد من قيمتها إذا ما ارتفعت الأسعار الداخلية للسلع والخدمات عن تلك الخارجية. ولهذا يعتبر سعر الصرف الحقيقي مقياسا لدرجة الدولة التنافسية[1].

وهذا النوع من أسعار الصرف ينقسم إلى صنفين اثنين هما:

1/2- سعر الصرف الحقيقي الثنائي:

هو سعر الصرف الاسمي المرجح بفارق معدل التضخم ومنه لمعرفته وتحديد قيمته يجب تتبع تطور القيمة الاسمية للعملة الوطنية نسبة لتطور معدل التضخم (مؤشر الأسعار الوطنية) أي:

$$\frac{\text{وحدة واحدة من العملة الوطنية (1Md)}}{\text{مؤشر الأسعار الوطنية (IPd)}}$$

وكذلك تطور القيمة الاسمية للعملة الأجنبية نسبة لتطور مؤشر الأسعار الخارجية أي:

---

1 ولدمولاي شريف. مرجع سبق ذكره. ص 08.

وحدة واحدة من العملة الأجنبية (1Me)

مؤشر الأسعار الأجنبية (IPe)

ومنهٔ فإن تطور القيمة الحقيقية للعملة الوطنية يصبح كما يلي:

$$R\ (Md/\ Me)_{t/0} = N\ (Md/Me)_{t/0} \times \frac{IPe_{(t/0)}}{IPd_{(t/0)}} \quad \text{..............(3)}$$

حيث: R :القيمة الحقيقية للعسلة الوطنية.

IPe :مؤشر الأسعار الأجنبية.

IPd :مؤشر الأسعار المحلية.

من المعادلة (3) نستنتج أنه:

أ- إذا بقي سعر الصرف الاسمي N(Md/Me) ثابتا ومؤشر الأسعار الأجنبية ثابتا، ولكن مؤشر الأسعار المحلية يرتفع، هذا معناه أن سعر الصرف الحقيقي ينخفض.

ب- إذا بقي N(Md/Me) وIPd ثابتان وارتفع IPe هذا معناه أن سعر الصرف الحقيقي يرتفع.

ج- إذا ارتفع N(Md/Me) وكذلك IPd بنفس النسبة و بقي IPe ثابتا، هـذا يـؤدي إلى أن سعر الصرف الحقيقي يبقى ثابتا لايتغير.

ونشير هنا إلى أن مؤشر الأسعار المستعمل يمكن أن يكون مؤشر أسعار الاستهلاك أو مؤشر أسعار التصدير أو مؤشر أسعار الجملة...الخ.

2/2- سعر الصرف الحقيقي الفعلي:

هو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية نسبة إلى مجموعة من العملات الأجنبية. يعطى بالعلاقة التالية:

$$RE(Md)_{t/o} = NE(Md)_{t/o} \times \frac{IPe}{IPd} \ldots\ldots (4)$$

حيث : RE: سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

NE: سعر الصرف الإسمي الفعلي.

II- محددات سعر الصرف:

مهما كان نوع نظام الصرف المعتمد في البلد فإنه يجب على سعر الصرف أن يحقق شروط التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني أخذا بعين الاعتبار الشروط الدولية، بحيث عندما تتغير المعطيات الاقتصادية الأساسية (معدل التضخم، معدل الفائدة...الخ) على المستوى الدولي، يجب على المعطيات الاقتصادية الوطنية أن تتغير في نفس الاتجاه للحفاظ على التوازن وبالتالي فإن سعر الصرف مطالب بالتغير لتحقيق التوازن.محددات هذا التغير هي المستوى العام للأسعار، المستوى العام لمعدلات الفائدة وكذلك وضعية المدفوعات الخارجية.

1/نظرية تعادل القوى الشرائية (P.P.A) :

ومقتضاها أن معدل التبادل بين عملتين يعادل مقدار نقود دولة ما اللازم لشراء كمية معينة من السلع والخدمات منها إلى مقدار نقود دولة ثانية اللازم لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات فيها[1]. وقد ارتبطت باسم الباحث GUSTAV CASSEL . إذا سعر صرف التوازن بين عملتين اثنتين، عبر الزمن يبقى في مستوى يسمح بتساوي القوى الشرائية في الدولتين[2].

1 إبراهيم محمد الفار. سعر الصرف بين النظرية و التطبيق. دار النهضة العربية، القاهرة 1992. ص 104.

2 محمود حسن حسني. النظرية النقدية. القاهرة. ص ص 91-94.

وعموما إذا كان Pdi سعر سلعة(i) في البلد (السعر المحلي)، Pei سعر نفس السلعة(i) في بلد أجنبي فإن سعر الصرف N(Md/Me) يعطى بالعلاقة التالية [1]:

$$N(Md/Me)=\frac{Pd_i}{Pe_i} \quad ......(5)$$

هذا التكافؤ في أسعار السلع والخدمات يتحقق عن طريق التحكيم بين الأسواق، بافتراض غياب وانعدام تكاليف النقل، حقوق الجمارك ...الخ.

ونميز بين صيغتين لنظرية تعادل القوى الشرائية :

- الصيغة المطلقة.
- الصيغة النسبية.

1/1- الصيغة المطلقة لتعادل القوى الشرائية :

نفترض وجود n نوع من السلع، بكميات Q_0^i في الزمن (0) حيث i =1,...,n. نظرية تعادل القوى الشرائية تفرض:

$$\sum_{i=1}^{n} Pd_i Q_0^i = \sum_{i=1}^{n} Pe_i Q_0^i \times N_0(Md/Me)$$

ومنه:

$$N_0(Md/Me)=\frac{\sum_{i=1}^{n} Pd_i Q_0^i}{\sum_{i=1}^{n} Pe_i Q_0^i} \quad ....(6)$$

إذا سعر الصرف هو الذي يسمح لأي عملة أن تكون لها نفس القوة الشرائية في دولة أخرى وفي نفس الوقت وكذلك بالنسبة لعملة الدولة الأخرى في الدولة الأولى.

---

[1] BERNARD Gillochon. Economie internationale. Edition Dunod, 2° édition. P 182.

2/1- الصيغة النسبية لتعادل القوى الشرائية:

إن هذا التكافؤ في الأسعار يمكن أن لا يتحقق بسبب تكاليف النقل مثلا وهذا ما يجعل عملية التحكيم مستحيلة في وقت معين، لكنها ممكنة مع مرور الوقت (من اللحظة الزمنية 0إلى اللحظة t) أخذا بعين الاعتبـار التطور النسبي للعملة الوطنية.

$$\frac{\sum_{i=1}^{n}(Pd_i)_t Q_0^i}{\sum_{i=1}^{n}(Pd_i)_0 Q_0^i}=\frac{\sum_{i=1}^{n}(Pe_i)_t Q_0^i}{\sum_{i=n}^{n}(Pe_i)_0 Q_0^i}\times\frac{N_t(Md/Me)}{N_0(Md/Me)}$$

ومنه:

$$\frac{N_t(Md/Me)}{N_0(Md/Me)}=\frac{\sum_{i=1}^{n}(Pd_i)_t Q_0^i/\sum_{i=1}^{n}(Pd)_0 Q_0^i}{\sum_{i=1}^{n}(Pe_i)_t Q_0^i/\sum_{i=1}^{n}(Pe_i)_0 Q_0^i}=\frac{(IPd)_{t/0}}{(Ipe)_{t/0}}$$

$$N(Md/Me)=\frac{(IPd)_{t/0}}{(IPe)_{t/0}} \quad \text{.........(7)}$$

إذا في حالة ارتفاع الأسعار المحلية (IPd) بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار الأجنبية (IPe) فـإن ذلك معناه تدهور قيمة العملة المحلية بنسبة تعادل الفرق بين نسبتي الارتفاع في الأسعار المحلية والأجنبية.

3/1- الطرق المختلفة لحساب تعادل القوى الشرائية :

لحساب هذا التعادل تواجهنا مشكلتين هما:

أ- مشكلة اختيار مؤشر الأسعار المعتمد للحساب.

ب- مشكلة اختيار فترة الأساس المعتمدة للحساب.

بالنسبة للمشكلة الأولى يمكن الاختيار بين مؤشر الأسعار للتصدير، مؤشر أسعار الجملة، مؤشر الأجور ومؤشر أسعار الاستهلاك. لكن هذا الأخير هو المختار غالبا كونه يشمل كافة السلع والخدمات الاستهلاكية المتبادلة وغير المتبادلة، كما أنه متاح وفعال.

أما فيما يخص فترة الأساس المستعملة فهي الفترة العادية التي تحققت فيها النظرية ولكن يصعب معرفتها[1].

4/1- حدود نظرية تعادل القوى الشرائية :

إن نظرية تعادل القوى الشرائية تسمح للبلد بتحديد سعر صرف التوازن لعملته وكذا بتحديد نسبة تخفيض قيمة العملة.مع ذلك هناك انتقادات وجهت لهذه النظرية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ- تفترض وجود حرية في المبادلات، والواقع عكس ذلك حيث أن الرسوم الجمركية ونظام الحصص والرقابة على الصرف تؤثر على هذه الحرية بوضوح.

ب- تستعمل هذه النظرية بعض المؤشرات، ويكمن الإشكال في اختيار مؤشرات الأسعار الداخلية والخارجية.

ج- تستثني هذه النظرية حركة رؤوس الأموال بغرض المضاربة، في حين أن سعر الصرف يمكنه التأثر بذلك.

د- تعتمد على المستوى العام للأسعار في تحديد سعر صرف التوازن، في حين أن هناك سلع غير قابلة للتبادل تدخل في تحديد هذا المستوى العام للأسعار.

---

1 ولدمولاي شريف. مرجع سبق ذكره. ص 13.

2/نظرية تعادل معدلات الفائدة :

هذه النظرية تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف، في الواقع إن أي اختلاف بين معدلات الفائدة في بلدين اثنين ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية نسبة للعملة الأجنبية[1].

في الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961 عندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني قامت بريطانيا في جويلية 1961 باتخاذ إجراءات عدة من بينها الرفع في سعر إعادة الخصم من5% إلى7% فنتج عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه[2].

بافتراض معدل الفائدة المحلي في الزمن "0" هو id أما معدل الفائدة لبلد أجنبي في نفس الفترة هوie. من خلال نظرية تعادل معدلات الفائدة فإن سعر الصرف الآجل للعملة المحلية NT(Md/Me)0 يجب أن يساوي لسعر الصرف الحالي N(Md/Me)0 المعدل والمصحح بفرق معدلي الفائدة.

$$NT(Md/Me)_0 = N(Md/Me)_0 \times \frac{(1+id)_0}{(1+ie)_0} \quad .....(8)$$

إن سعر صرف التوازن لا يمكن الوصول إليه إلا بعد عملية التحكيم في الأسواق النقدية عن طريق الفوارق في أسعار الفائدة. لكن هذا يشترط عدم وجود رقابة على الصرف أو على حركة رؤوس الأموال، وهو ما يثبت محدودية نظرية تعادل معدلات الفائدة لعدم توفر هذا الشرط.

---

1 BERNARD Gillochon. Op.Cit. P 189.

2 FRIEDRICH, K. International economics : concepts and issues. New-York: Mc gram – Hill Boock Company, 1974. P 286.

3/رصيد ميزان العمليات الجارية :

في نظام الصرف المرن، رصيد ميزان العمليات الجارية يؤثر على سعر الصرف للعملة المحلية مقارنة بالأجنبية. فالفائض يؤدي إلى ارتفاع في قيمة العملة الوطنية والعكس بالنسبة للعجز[1]. ولذا يجب على سعر الصرف أن يتغير لإحداث التوازن في ميزان المدفوعات، وهذا لا يتحقق إلا عند تحقق شرط مارشال لـيرنر الذي سوف نراه لاحقا.

إضافة إلى هذه العوامل، هناك أخرى لها دور في تحديد سعر الصرف والمثال الدال على ذلك هو ما حدث في نوفمبر من سنة 1979 حيث أدى تجميد الودائع الإيرانية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدهور قيمة الدولار ثم ارتفعت قيمته في جانفي 1980 بعد نتائج الانتخابات الرئاسية، أين اعتقد أنه سيحدث تغير في السياسة الأمريكية الجديدة[2]. إذا تحديد سعر الصرف يتوقف على متغيرات عدة، كل منها له دور في السياسة النقدية.

III- أنظمة الصرف :

إن العمليات الاقتصادية التي يقوم بها كل بلد مع العالم الخارجي تستوجب عليه أن تكون بحوزته وسائل دفع لمواجهة ما يترتب عليه من جراء هذه العمليات. ويتم ذلك موازاة مع ضمان الإستقرار لسعر صرف عملته فقد يقوم بتحديد هذا السعر عن طريق السلطات النقدية أو أن يترك عملية تحديده في سوق الصرف عن طريق العرض والطلب على العملات. عموما يمكن التمييز بين نظامين للصرف، الثابت والمرن.

---

[1] BERNARD Gillochon. Op.Cit. P 189.

[2] ولدمولاي شريف. مرجع سبق ذكره. ص 16.

1/نظام الصرف الثابت :

يعرف نظام الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف ويتم ذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة أو أن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية وهذا عندما تكون معاملاتها تتم مع عدة دول. إن الخيار الثاني يسمح للبلد بتفادي نتائج التقلبات التي قد تحدث على العملة الأجنبية الواحدة المتخذة في الحالة الأولى.

وتلجأ الدول إلى اتباع نظام الصرف الثابت عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) عن طريق تحرير أسعار الصرف أو عندما تعطى الأولوية إلى أهداف السياسة الاقتصادية الداخلية.

إن هذا النظام بحد ذاته يضم نوعين من الأنظمة :

1/1- نظام قاعدة الذهب :

هو نظام يقوم على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب الذي في حوزة السلطات وكمية المعروض النقدي في هذه الدولة[1]. إن السلطات النقدية في هذا النظام ليست بحاجة إلى التدخل لضمان استقرار أسعار الصرف أو توازن ميزان المدفوعات لأن هذا النظام يتميز بآلية تسوية تلقائية نظرا لحرية دخول وخروج الذهب وكذا الثبات المطلق لأسعار الصرف.

من بين ميزات هذا النظام نذكر مايلي :

- كل عملة لها وزن ثابت من الذهب ويمكن تحويلها إلى الذهب.

---

[1] محمود حسن حسني. مرجع سبق ذكره. ص 60.

- حرية دخول وخروج الذهب.

- الاحتياطات النقدية مقصورة على الذهب فقط.

- الأسعار بين البلدان تبقى ثابتة في الأمد البعيد وهو ما يشجع التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال.

إن القاعدة الأساسية لهذا النظام تتمثل في تحويل الذهب كلما كان هنالك عجز في ميزان المدفوعات.

لكن حسب الدراسات التي قام بها Taussing فإن حركات الذهب كانت قليلة جدا حتى في حالة الاختلالات الهامة في ميزان المدفوعات ويفسر ذلك بما يلي:

- بعض البلدان فقط كانت لها كمية هامة من الذهب (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا وإفريقيا الجنوبية).

- الفائض في ميزان المدفوعات كان يستعمل في الخارج بدلا من الداخل، مما يجعل الأسعار لا ترتفع.

- في حالة خروج الذهب لوجود عجز في ميزان المدفوعات فإن تدخل السلطات النقدية دون تخفيض كمية النقود المتداولة يبقي الأسعار ثابتة ولا تنخفض.

إن الحرب العالمية الأولى جعلت من شروط عمل هذا النظام غير متوفرة حيث أن قابلية تحويل العملات إلى ذهب أصبح غير معمول بها وظهرت الرقابة على الصرف و بعد الحرب وإلى غاية سنة 1923 حاولت السلطات النقدية تحسين نظام قاعدة الذهب، لكن ذلك لم يتم للأسباب التالية :

- أزمة 1929.

- إفلاس أكبر بنك في النمسا مما أدى إلى نقص سيولة النظام البنكي لأوربا الوسطى.

- أزمة السيولة في إنجلترا، التي أوقفت قابلية تحويل الجنيه إلى ذهب في سبتمبر 1931.

- قرار ROOSVELT القاضي بسحب قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب (1933) مما انجر عنه انخفاض الدولار بنسبة 40% بالنسبة للذهب.

ومنذ 1933 ظهرت ثلاث(03) مجموعات :

1- الدول التي خفضت قيمة عملتها بنسبة 40% (و.م.أ.، بريطانيا و الدول التابعة لمنطقة الجنيه الإسترليني).

2- الدول التي ما زالت متمسكة بقاعدة الذهب و لم تخفض قيمة عملتها(فرنسا، هولندا، سويسرا، إيطاليا وبلجيكا) وأبقت على حرية تحويل عملاتها، فقط مع الدول المتعاملة معها اقتصاديا. ولكنها قامت بتخفيض قيمة عملاتها ابتداء من 1935 و1936.

3- الدول التي إعتمدت الرقابة على الصرف(ألمانيا وأوربا الوسطى).

ومع هذا يبقى من مزايا هذا النظام أنه أبقى على ثبات سعر الصرف بين الدول المطبقة لهذا النظام، كما حد من نشاط المضاربين وساهم في استقرار الأسعار[1].

2/1- نظام الصرف الثابت القابل للتعديل(نظام الصرف بالذهب):

ظهر هذا النظام إلى الوجود سنة 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انعقاد مؤتمر سمي باسم المدينة التي انعقد فيها "بريتون وودز" واتفق المؤتمرون على إعادة ترتيب أمور العلاقات النقدية الدولية بالشكل الذي يعيد لها حيويتها.

أساس هذا النظام هو تثبيت سعر الصرف مع إمكانية تعديله وفق حالات ميزان المدفوعات (حالة الاختلال الأساسي) وهذا بعد استشارة صندوق النقد الدولي. وقد بدأ العمل به في مارس1947 وانهار في 15 أوت1971[2].

من بين خصائص هذا النظام :

– الحرية الكاملة في الحصول على العملات الأجنبية (حرية الدفع).

1 ولدمولاي شريف. مرجع سبق ذكره. ص 59.

2 زينب حسن عوض الله. الاقتصاد الدولي – نظرة عامة على بعض القضايا -. الدار الجامعية، الإسكندرية 1998. ص 126.

- ثبات أسعار الصرف[1] حيث لا يسمح بالتغيير إلا في حدود ±1% عن السعر المعلن رسميا وفي سنة 1959 أصبح هذا المجال يقدر بنسبة ±2% إلى أن أصبح ±2,25% سنة 1971[2].

- هو نظام مبني على الذهب وكذلك العملات الصعبة[3]، خاصة الدولار الأمريكي.

2 /نظام الصرف المرن :

بعد الأزمات المتعاقبة التي ضربت النظام النقدي الدولي، اتفق الأعضاء الرئيسيون في صندوق النقد الدولي على ضرورة إصلاح هذا النظام في إطار اتفاقيات جامايكا في جانفي 1976 وبالفعل، خلال الجمعية العامة للصندوق في شهر سبتمبر 1976 تم تقنين نظام الصرف المرن الذي بدأ العمل به سنة 1978. وأصبح على البلدان الأعضاء تحديد سعر صرف عملاتهم نسبة لحقوق السحب الخاصة أو سلة أخرى من العملات أو عملة دولية كالدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي أو المارك الألماني ...الخ. أو أن تترك هذه البلدان حرية تحديد أسعار الصرف في أسواق الصرف كما هو الحال بالنسبة لكافة عملات الدول الصناعية الكبرى حاليا وإما أن يتم تحديد سعر الصرف نسبة لمجموعة من العملات المنتمية لنفس المنطقة النقدية كما كان الحال لدول اللجنة الاقتصادية الأوربية سنة1979 أين تم إنشاء الـECU[4].

---

1 Article IV de statut du F.M.I.

2 ولدمولاي شريف. نفس المرجع. ص 61.

3 Article IV de statut du F.M.I.

4 ECU : Unité de Compte Européenne.

ويضم هذا النظام نوعين :

1/2- نظام الصرف المرن الحر (à l'état pur) :

في هذا النظام، سعر الصرف يتحدد بحرية تامة في سوق الصرف، إذ لا تتدخل السلطات النقدية بطريقة مباشرة في هذه الأسواق. وبإمكان الأعوان الاقتصاديين تحويل العملات بالكمية التي يرغبون فيها وهو ما يعرف بقابلية التحويل الداخلية للعملة. إن الاختلال في ميزان المدفوعات هنا يزول تلقائيا، كما أن تطبيق هذا النظام في حالة التشغيل الكامل يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية.

النتائج المحصلة في هذا النظام أثبتت عدم زوال المشاكل الاقتصادية التي كانت متواجدة أثناء نظام الصرف الثابت.

2/2- نظام الصرف المرن المدار :

إن نظام الصرف المرن الحر يعتبر حالة نظرية بحتة حيث أن البنوك المركزية تتدخل في أسواق الصرف للحفاظ على المستوى المرغوب فيه لسعر الصرف. هذه التدخلات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إذا كان هنالك تغير في سعر الصرف، يجب معرفة سبب ذلك، أهو ناتج عن عملية مضاربة أو عن اختلال في ميزان المدفوعات ؟

- يجب معرفة كيفية تسيير احتياطات الصرف، لأن مستوى هذه الأخيرة يحدد مستوى التدخلات فإذا كان مستوى الاحتياطات قليلا فإن التدخلات لا يمكن أن تكون بصفة مستمرة.

- إن التدخل في أسواق الصرف لا يمكن أن يمر دون رد فعل للشركاء التجاريين الأجانب و لهذا فهناك قواعد موضوعة من طرف المنظمات أو الهيئات الدولية يجب احترامها.

الفصل الأول

الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات

تمهيد:

إن العلاقات الاقتصادية الدولية هي عبارة عن تبادل فيما بين الدول،يترتب عليه قيام علاقة دائنية ومديونية متبادلة (حقوق و التزامات).و منذ اتفاقية بريتون وودز،أصبح كل بلد يهتم أكثر بعلاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي بتسجيل كل العمليات التي ينتج عنها التزام أو حق تجاه الخارج،سواء أكانت هاته العمليات خاصة بتبادل السلع أو الخدمات أو تدفقات المداخيل و رؤوس الأموال،و ذلك في وثيقة واضحة تعد بصفة دورية،يمكن بمجرد الإطلاع عليها معرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارجي و ما على هذا العالم الخارجي أن يدفعه إلى الدولة.هذه الوثيقة تعرف أو تدعى ميزان المدفوعات الدولية.

إن هذه الوثيقة تسمح بإعلام سلطات البلد بحالة علاقاته الاقتصادية الدولية،و تمكنه من اتخاذ القرارات الصائبة في ميادين السياسة النقدية،المالية،التجارية و كذا سياسة الصرف.فالبيانات التي يحويها ميزان المدفوعات تظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب و عرض العملات الأجنبية،بالإضافة إلى التأثير على السياسة الاقتصادية من خلال الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول أو المناطق النقدية المتعامل معها.هذا إلى جانب إمكانية التعرف على قدرة الجهاز الإنتاجي في الوفاء باحتياجات الدولة من سلع و خدمات،كما أنه يعكس كل تغير في الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات.

I-تقديم ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية و الاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية،و ما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية إضافة إلى التطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته.

1/تعريف ميزان المدفوعات

يمكن تعريفه على أنه سجل محاسبي منتظم لكافة العمليات الاقتصادية،التي تتم بين المقيمين في دولة ما و غير المقيمين،في دورة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة[1].و يختلف عن ميزان الدائنية و المديونية الدولي (أو الميزان السوقي) في كون أن هذا الأخير يسجل الحقوق و الديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة[2].

و ينشأ عن العمليات التي يضمها ميزان المدفوعات حقوق للدولة على العالم الخارجي و/أو ديون والتزامات عليها قبل العالم الخارجي.

ومنذ القرن السابع عشر كانت دول كفرنسا و إنجلترا،تسجل الواردات والصادرات فقط.و هذا ظهر مفهوم الميزان التجاري أولا ثم تطور إلى أن ظهر مفهوم ميزان المدفوعات بعد أن أضيف إلى عمليات الواردات و الصادرات كل من العمليات التي تتم على الخدمات و حركات رؤوس الأموال و الهبات و التحويلات[3].

و يقصد بالعمليات الاقتصادية كل عملية تبادل تحدث على السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين المقيمين في دولة معينة و غير المقيمين.وقد تكون في شكل تدفق حقيقي أو مالي أو نقدي.فالتدفق الحقيقي

---

[1] M.BYE & DE BERNIS. Relations économiques internationales. Ed. Dalloz, Paris 1987, 5° édition. P 82.

[2] زينب حسن عوض الله. مرجع سبق ذكره. ص 100.

[3] JOSETTE Peyrard. Gestion financière internationale. Ed. Clet, Paris 1989. P 45.

يتمثل في الصادرات و الواردات،أما المالي فهو عبارة عن حركات رؤوس الأموال،و أخيراً النقدي فيتمثل في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع البنكي و الرسمي[1].و ميزان المدفوعات لدولة معينة و في سنة معينة يضم كل هذه العمليات التي عقدت و سويت أو التي سويت في تلك السنة[2].

كما يجب أن تكون هذه العمليات قد تمت بين المقيمين و غير المقيمين.و يعرف المقيم على أنه الفرد المقيم عادة على إقليم الدولة بصرف النظر عن جنسيته،فالأفراد المقيمون عرضا على إقليم الدولة كالسائحين الأجانب لا يعتبرون مقيمين و عكس ذلك الفرد المقيم عرضا خارج إقليم الدولة لا يفقد صفة المقيم[3].أما بخصوص المشروعات التي لها فروع في أماكن متعددة فهناك اتجاه إلى اعتبار المشروع التابع مقيما حيث يوجد و الوكالة مقيمة حيث توجد الشركة الأم،كما أن الهيئات الدولية تعتبر غير مقيمة في الدولة الموجودة بها كون أن العمليات التي تجرى معها في تلك الدولة تعتبر عمليات مع العالم الخارجي[4]. إضافة إلى ذلك فميزان المدفوعات لا تسجل فيه العمليات الخاصة بتبادل حقوق مالية خارجية بين قطاعات مقيمة،و كذا الخاصة بتبادل التزامات مالية خارجية بين قطاعات غير مقيمة[5].

و يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج،حيث أن كل عملية تقيد في جانبين بنفس المبلغ،جانب دائن و يكون بإشارة موجبة و الآخر مدين ويكون بإشارة سالبة.و هكذا – نظريا – يكون مجموع المبالغ المسجلة في الجانب الدائن مساويا للمجموع المسجل في الجانب المدين.فكل عملية تؤدي إلى دخول متحصلات (إيرادات) تسجل في الجانب الدائن مرفقة بإشارة موجبة،و بتطبيق مبدأ القيد المزدوج فإن هذه المتحصلات – و التي تعتبر المقابل للعملية المعنية – تسجل في الجانب المدين مرفوقة بإشارة سالبة.و على

[1] JEAN – MARC Siroen. Finances internationales. Ed. Armand Colin, Paris 1993.PP 11-13.
[2] مجدي محمود شهاب. الإقتصاد الدولي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1996. ص 225.
[3] حازم الببلاوي. نظرية التجارة الخارجية. منشأة المعارف، الإسكندرية 1968. ص 74و 75.
[4] عادل أحمد حشيش و آخرون. أساسيات الإقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998. ص 121.
[5] F.M.I. Manuel de la balance des paiements. 5° édition, Septembre 1993. P F-X.

العكس كل عملية تؤدي إلى خروج مدفوعات تظهر بإشارة سالبة في الجانب المدين،بينما قيمة المدفوعات الناتجة عنها تسجل في الجانب الدائن بإشارة موجبة[1].و لهذا فالجانب الدائن يضم كل العمليات التي تحصل الدولة بموجبها على إيرادات من العالم الخارجي،و بالتالي يشمل كل ارتفاع في خصوم البلد (ديون تجاه الخارج) أو كل انخفاض في أصوله(الصادرات).أما الجانب المدين فتندرج تحته كل العمليات التي تؤدي الدولة بموجبها مدفوعات إلى العالم الخارجي،و بالتالي يشمل كل ارتفاع في قيمة أصول البلد (الواردات) أو كل انخفاض في قيمة خصومه (الحقوق و القروض الممنوحة للخارج)[2].

و نظرا لكون العمليات التي يضمها ميزان المدفوعات تتعدد حسب وظائفها و أنواعها وجب وضعها في مجموعات متجانسة،كل مجموعة منها تشكل ميزانا فرعيا.و هو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

2/هيكل ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات مشكل من عدة عمليات يمكن تصنيفها كمايلي :

- عمليات يكون موضوعها السلع،الخدمات،المداخيل و التحويلات.
- عمليات يكون موضوعها رأس المال طويل و قصير الأجل.
- عمليات التعديل أو التسوية و تغيرات احتياطات الصرف.

و نظرا لكون كل نوع من هذه الأنواع يتوافق في الموضوع إلا أن طبيعة كل عملية تختلف عن الأخرى،و هذا ما جعلنا نختار التصنيف الآتي[3] :

1/2-حساب العمليات الجارية :

[1] CLAUDE Dufloux & MICHEL Karlin. La balance des paiements. Ed. Economica, Paris 1994. P 18.
[2] JEAN – MARC Siroen. Op.Cit. P 14.
[3] CLAUDE Dufloux & MICHEL Karlin. Op.Cit. PP 41-66.

و يشمل هذا الحساب كل العمليات التي لها تأثير على حجم الدخل الوطني[1]،ويضم بـــدوره ثلاثـــة حسابات فرعية و هي :

1/2-1--حساب السلع :

و يعرف بالميزان التجاري و يضم هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من الســلع المادية التي ترى وتعد عند مرورها بالحدود الجمركية للدولة[2]،و تقيم بطريقة فـــوب أي لاتتضمـــن قيمتـــها مصاريف النقل و التأمين والمصاريف المتعلقة بهما،فهذه المصاريف تدرج في حساب خاص بها.كما أننا نجـــد ضمن هذا الحساب بند التفاوض الدولي ويضم العمليات المتعلقة بشراء سلع في الخارج،هذه السلع تكون غـــير متبوعة بعملية استيراد بل يعاد بيعها في الخارج.وكذا عمليات بيع سلع محلية للأجانب دون أن تغـــادر هـــذه السلع التراب الوطني (لا تمر على مصلحة الجمارك).إضافة إلى عمليات شراء سلع في الخارج موجهة لتجـــهيز مشروع في الخارج أقيم من طرف مؤسسة مقيمة،وعند بيع هذه السلع فإن العملية (البيع) تسجل في حســـاب السلع تحت هذا البند.وعموما فإن السلع التي هي محل العمليات التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين والـــتي لا تغادر أو لا تدخل التراب الوطني – حسب الحالة – تسجل في هذا البند.

1/2-2--حساب الخدمات والمداخيل :

و يضـــم كافـــة البنـــود المتعلقـــة بالخدمـــات المتبادلـــة بـــين الدولـــة و الخـــارج كخدمـــات النقل،التأمين،السياحة،الخدمات الحكومية، الخدمات المتنوعة إضافة إلى دخل الإستثمارات الذي يمثل خدمـــات أداها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج[3].

---

[1] زينب حسن عوض الله. مرجع سبق ذكره. ص 102.
[2] مجدي محمود شهاب. مرجع سبق ذكره. ص 229.
[3] زينب حسن عوض الله. نفس المرجع و الصفحة.

3-1/2-حساب التحويلات الأحادية :

و يضم كافة المبادلات التي تتم بين الدولة والخارج دون مقابل فهي عمليات غير تبادلية،أي تكون من جانب واحد ولا يترتب عنها حق أو دين.و يشمل هذا الحساب بندين،الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة والثاني بالهبات والتعويضات العامة.فالخاصة نجد فيها تحويلات الأفراد (بمافيها تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية) و المنظمات،النقدية منها والعينية.والعامة تندرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية[1].

2/2-حساب تحويلات رأس المال :

و هو حساب نص عليه في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي في سبتمبرمن سنة 1993.و يضم هذا الحساب البندين التاليين :

- الخفض في ديون القطاع الخاص و الخسائر على حقوق القطاع الخاص كذلك.
- الخفض في ديون القطاع الرسمي.

وقد كانا هذين البندين يسجلان سابقا ضمن التحويلات الأحادية[2].

3/2-حساب حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل :

و يضم كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم تجاه غير المقيمين،والتي يزيد أجلها عن عام.ويشمل أربعة حسابات فرعية و هي :

- القروض التجارية.
- الإستثمارات المباشرة.
- القروض الأخرى.

---

[1] زينب حسن عوض الله. مرجع سبق ذكره. ص 103.

[2] CLAUDE Dufloux & MICHEL Karlin. Op.Cit. P 47.

- إستثمارات الحافظة.

3/2-1-القروض التجارية :

وهي نوعان :

- القروض التجارية عند التصدير تمنح من المقيمين إلى غيرالمقيمين،و تنقسم إلى قروض المشـــترين وقــروض الموردين.الأولى تقدم من طرف البنوك المحلية لغير المقيمين من زبائن المصدرين المحليين،و الثانية تقدم من طـرف المصدرين مباشرة.وكلها تمثل خروجا لرأس المال.

- القروض التجارية عند الإستيراد تمنح من غير المقيمين إلى المقيمين،وهي تمثل دخولا لرأس المال.

3/2-2-الإستثمارات المباشرة :

وتتمثل أساسا في دخول وخروج رؤوس الأموال بغرض الإستثمار،وتسجل بالمبالغ الأصلية دون دخل الإستثمارات[1].

3/2-3-القروض الأخرى :

ويتعلق الأمر بالقروض طويلة الأجل التي ليست لها صفة القروض التجارية،أي أنها لا تتعلق بعمليـــة تصدير أو استيراد.ونميز هنا بين قروض القطاع الخاص اللابنكي،القطاع البنكي و القطاع الرسمـــي.وتســـجل بالمبالغ الصافية،فلا يتم تسجيل إلا الرصيد الناتج عن الفرق بين القروض الجديدة و التسديدات.ففي سنة معينة إذا كانت القروض الجديدة تفوق التسديدات فالرصيد هنا يظهر خروجا صافيا لرؤوس الأموال و لذا يسجل في الجانب المدين،وفي حالة العكس فإن الرصيد يظهر دخولا صافيا لرؤوس الأموال و لذا يسجل في الجـــانب الدائن.

---

[1] TAHAR BenMerzouka & MONGI Safra. Monnaie et finance internationales. Ed. L'Harmattan, Paris 1994. P 27.

4-3/2-إستثمارات الحافظة :

ويندرج ضمنها كل دخول و خروج لرؤوس الأموال بغرض التوظيف،كالعمليات التي تتم على الصرف،معدلات الفائدة و الأسهم بغرض الحصول على (أو دفع) فوائد.

4/2-حساب حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل :

ويضم كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين و خصومهم تجاه غير المقيمين والتي لايزيد أجلها عن عام،ويشمل بدوره ثلاثة حسابات فرعية وهي :

- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الخاص اللابنكي.
- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع البنكي.
- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الرسمي.

1-4/2-حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الخاص اللابنكي :

ويضم القروض التجارية و التسبيقات عند الطلبيات و كذا القروض الأخرى (غير التجارية) وتوظيف رؤوس الأموال في المدى القصير.وتتم عملية التسجيل هنا بالمبالغ الصافية.

2-4/2-حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع البنكي :

و يشمل حقوق و إلتزامات القطاع البنكي مع غير المقيمين،فقد تكون للقطاع البنكي حقوقا على غير المقيمين في حالة ما إذا مامنح هذا القطاع قرضا لغير مقيم،أو كان لدى هذا القطاع حسابا في إحدى البنوك غير المقيمة و له أصول في هذا الحساب.و بالعكس فقد تكون له التزامات تجاه غير المقيمين في حالة ما إذا اقترض رؤوس أموال من غير المقيمين،أو إذا كان لغير المقيم حسابا في إحدى بنوك هذا القطاع وقام بتمويله.

3-4/2-حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الرسمي :

و يضم هذا الحساب بندين أساسيين وهما :

- الإحتياطات الرسمية والتي تمثل الأصول من العملات الصعبة و الذهب النقدي المطلوب لأغراض نقدية[1].

- الحقوق و الإلتزامات الرسمية الناتجة عن الإتفاقيات الدولية وتشكل مساهمات القطاع الرسمي في المنظمات الدولية و اقتراضاته منها.

وفي غالب الأحيان العمليات التي تتم في حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتم لتسوية مايتم من عمليات في حسابي العمليات الجارية و رؤوس الأموال طويلة الأجل.ولكنه قد تحدث أيضا حركات مستقلة لرأس المال قصير الأجل[2].فحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية تقيد في الجانب الدائن إذا كانت عبارة عن عملية دخول إلى البلد،أما إذا كانت عبارة عن عملية خروج من البلد إلى الخارج فتقيد في الجانب المدين،وتتم هذه الحركات التلقائية بغرض التهرب من ظروف غير ملائمة في البلد أو لرغبة في تحقيق دخل أكبر أو بغرض المضاربة[3].أما حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بغرض التسوية (هناك من يضعها في حساب خاص يدعى ميزان التسوية الرسمية) فإنها لا تعامل على أنها مدفوعات مباشرة،إذ أنها تختلف في طبيعتها عن التدفقات النقدية في العمليات الجارية و الرأسمالية.فحركات هذا النوع من العمليات إلى الخارج يترتب عنها دخول متحصلات إلى البلد،و لهذا فحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لغرض التسوية باتجاه الخارج تسجل في الجانب الدائن.أما إذا كانت حركات هذا النوع من الخارج إلى الداخل فيترتب عنها خروج مدفوعات من البلد،و لهذا فهي تسجل في هذه الحالة في الجانب المدين.و باختصار فإنها تعامل كمعاملة

---

[1] مجدي محمود شهاب. مرجع سبق ذكره. ص 232.

[2] زينب حسن عوض الله. مرجع سبق ذكره. ص 104.

[3] عبدالرحمن أحمد يسرى. الإقتصاديات الدولية. الدار الجامعية، الإسكندرية 2000. ص 209.

الصادرات والواردات من السلع.و عموما يضم هذا النوع من الحركات كل زيادة أو نقص في عناصر الإحتياطات الدولية (الذهب النقدي،رصيد العملات الأجنبية و الودائع الجارية...إلخ)[1].

5/2-حساب التعديلات :

إن التسجيلات في الجانب الدائن و المدين قد لا تكون متماثلة نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمد عليها تختلف وتتعدد.و لهذا قد يحدث و أن يكون مجموع المبالغ الدائنة لا يساوي مجموع المبالغ المدينة،و الفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب التعديلات كي يصبح ميزان المدفوعات متزنا حسابيا.كما يعرف هذا الحساب أيضا بحساب السهو و الخطأ.

إضافة إلى كل هذه الحسابات التي يضمها ميزان المدفوعات،يمكن تقسيمه إلى موازين فرعية على النحو التالي :

1 – الميزان التجاري : و يتمثل في حساب السلع.

2 – ميزان العمليات الجارية : و يضم الميزان التجاري مضافا إليه حساب الخدمات و المداخيل و التحويلات الأحادية.

3 – الميزان الأساسي أو القاعدي : و يضم ميزان العمليات الجارية و حساب حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.و إذا كان رصيد هذا الميزان سلبيا فهذا يعني أن اقتصاد الدولة بحاجة إلى تمويل قصير الأجل[2].

4 – الميزان الإجمالي أو ميزان التدفقات غير النقدية : و هو عبارة عن الميزان الأساسي مضافا إليه حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل غير النقدية (وهي الخاصة بالقطاع اللابنكي) و كذا حساب التعديلات.

---

[1] عبدالرحمن أحمد يسري. مرجع سبق ذكره. ص ص 210 – 213.

[2] JEAN-MARC Siroen. Op.Cit. P 14.

5 – ميزان الوضعية النقدية الخارجية أو ميزان وسائل تمويل الميزان الإجمالي : و هو الذي يسمح بأن يكـــون ميزان المدفوعات متزنا،و ذلك بفضل التدفقات النقدية المتمثلة في حركات رؤوس الأموال قصـــيرة الأجـــل للقطاعين البنكي و الرسمي.و رصيد هذا الميزان هو نفس رصيد الميزان الإجمالي لكن بإشارة سالبة[1].

3/المؤشرات الإقتصادية لميزان المدفوعات

يمكن معرفة الوضعية الإقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته،و هذا بفضل مؤشرات اقتصاديـــة تستخرج،أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية التي رأيناها سابقا.

1/3-علاقة الميزان التجاري بالإقتصاد الكلي :

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد و الإستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M)\text{.........}(1)$$

حيث Y : تمثل الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق وفي فترة معينة.

C : الإستهلاك الداخلي الخاص و العمومي.

I : الإستثمار الداخلي الخاص والعمومي.

X : الصادرات من السلع.

M : الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج مايلي :

$$Y - (C + I) = X - M\text{.........}(2)$$

---

[1] CLAUDE Dufloux & MICHEL Karlin. Op.Cit. P 66.

حيث $C + I$: تمثل الإستخدامات الداخلية ونرمز لها ب EL[1].

و منه :

$$Y - EL = X - M \quad ....(3)$$

حيث $Y - EL$: يمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

$X - M$: يمثل رصيد الميزان التجاري.

.. هذا فإذا حقق البلد فائضا في الناتج الداخلي ($Y - EL > 0$)، فهذا يعني أن الإستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام و يوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، و هو مايفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة ($X - M > 0$).

أما إذا كان هنالك عجز في تغطية الإستخدامات الداخلية ($Y - EL < 0$)، فإن البلد يلجأ إلى الإستيراد مما يفسر الرصيد السلبي للميزان التجاري في هذه الحالة ($X - M < 0$).

2/3- معدل التغطية (TC)[2] :

و هو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC = (X / M)100 \quad ....(4)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات، على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات. فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100)، فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، و لذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته.

3/3- معدل التبعية (TD)[3] :

و هو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$TD = (M / PIB)100 \quad ....(5)$$

---

[1] TAHAR BenMerzouka & MONGI Safra. Op.Cit. P 33.

[2] TC : Taux de couverture.

[3] TD : Taux de dépendance.

و كلما كان هذا المعدل أصغر بكثير فإن ذلك يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

4/3-معدل القدرة على التصدير (TE)[1] :

و هو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$TE = (X / PIB)100..........(6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل على أن للبلد قدرات كبيرة للإعتماد على قطاع التصدير.

5/3-معدل القدرة على سداد الواردات (CPM)[2] :

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام،حيث كلما كان عددها أصغر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال.و من المستحسن أن لايتجاوز عدد الأيام تسعين (90)يوما[3] (3أشهر).و هو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع(M).

$$CPM = (RC / M)360 \text{ jours}..........(7)$$

6/3-العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية و الناتج الداخلي الخام :

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية و الناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية :

$$BOC / PIB..........(8)$$

حيث BOC : يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية.

و عموما إذا كان هذا المعدل يعادل 5% فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء،أما إذا تجاوز 5% فإن الوضعية الإقتصادية للبلد المعني تصبح حرجة نوعا ما حيث أن احتياجات التمويل في هذا البلد تستدعي الإستدانة[4].

[1] TE : Taux d'effort d'exportation.
[2] CPM : La capacité à payer les importations.
[3] TAHAR BenMerzouka & MONGI Safra. Op.Cit. P 36.
[4] TAHAR BenMerzouka & MONGI Safra. Op.Cit. P 39.

7/3-ميزان المدفوعات و النمو الإقتصادي :

حسب KINDLEBERGER[1] فإن هناك علاقة بين مستوى النمو الإقتصادي و تطور ميزان العمليات الجارية أو ميزان المدفوعات،حيث يبين أن هناك ست مراحل لهذا التطور.المراحل الثلاث الأولى تكون عند مستوى ضعيف للنمو و يكون فيها البلد مدينا أو مقترضا،و الثلاث التي تليها تكون عند مستوى نمو مرض ويكون فيها البلد دائنا أو مقرضا.

7/3-1-المرحلة الأولى :

في بداية الأمر يحاول البلد رفع معدل نموه الاقتصادي،و هو ما يضطره لاستيراد سلع تجهيزية،هذه الأخيرة لا يمكن تغطية قيمتها عن طريق الصادرات و بالتالي يظهر العجز في الميزان التجاري.و غالبا ما يكون مرفوقا بعجز في حساب الخدمات و المداخيل،مما يجعل المقيمين يلجأون إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل استثماراتهم التي عجز عن تغطيتها الإدخار المحلي بسبب نقص الإنفاق على الصادرات،و هو ما يجعل رصيد ميزان رؤوس الأموال موجبا.و هذه الحالة نجدها في البلدان النامية.

7/3-2-المرحلة الثانية :

مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ترتفع صادرات البلد و يصبح رصيد الميزان التجاري موجبا وبالتالي يغطي العجز في حساب الخدمات و المداخيل،و هو ما يجعل ميزان العمليات الجارية يميل إلى التوازن أو يكون به عجز خفيف.كما أن ميزان رؤوس الأموال يميل هو الآخر إلى التوازن،حيث تقل حركة دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد.

[1] KINDLEBERGER Charles, P. & LINDERT, H. Economie internationale. Ed. Economica, Paris 1981.

3-7/3-المرحلة الثالثة :

إن معدل النمو الإقتصادي في هذه المرحلة يجعل الصادرات تفوق الواردات و بالتالي يظهر الفائض في الميزان التجاري و يصبح رصيد ميزان العمليات الجارية موجبا.مما يجعل البلد يتوقف عن الاقتراض و هو مـــا يفسر كذلك الرصيد السلبي لميزان رؤوس الأموال.

4-7/3-المرحلة الرابعة :

في هذه المرحلة يتحول البلد من مقترض إلى مقرض.فبعد النمو الإقتصادي الذي حققه في الفـــترات السابقة يبدأ هذا المعدل في التراجع نوعا ما،حيث أن فرص الإستثمار تنقص ويزداد حجم الإدخار المحلي مولدا فائضا في الرأس المال المحلي للبلد.فيبدأ البلد في تصدير أو إقراض هذا الفائض إلى الخارج مما يجعل العجز المحقـق سابقا في ميزان رؤوس الأموال يتناقص تدريجيا،أما الفائض المحقق في المرحلة الثالثة في ميزان العمليات الجاريـــة فيبدأ هو الآخر في التناقص تدريجيا.

5-7/3-المرحلة الخامسة :

إنخفاض وتيرة النمو يؤدي إلى انخفاض الصادرات،فيظهر العجز في الميزان التجـــاري.لكنـــه يغطـــى بالفائض المحقق في حساب الخدمات والمداخيل (كون أن البلد في الفترة السابقة قدم قروضا للخارج)،و بالتـــالي يميل رصيد ميزان العمليات الجارية في هذه المرحلة إلى التوازن.و نفس الشيء بالنسبة لميزان رؤوس الأمـــوال الذي يميل هو الآخر للتوازن.

6-7/3-المرحلة السادسة :

في هذه المرحلة يظهر عجز حاد في الميزان التجاري،يتسبب في ظهور عجز كذلك في ميزان العمليـــات الجارية.بينما يصبح رصيد ميزان حركات رؤوس الأموال موجبا،و هكذا يجد البلد نفسه مدعو لإعـــادة دورة جديدة لنموه الإقتصادي.

II-الإختلال الإقتصادي في ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات كما أشرنا سابقا قد يحدث و أن يحقق فائضا أو عجزا،و في هذه الحالة يقال أنه في حالة اختلال أو غير متزن.فما معنى ذلك؟و ما السبب في حدوثه؟و ما هي نتائجه؟

1/مفهوم التوازن و الإختلال الإقتصادي للميزان

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متزنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية.و بالتالي فإن الإختلال المقصود به في هذا الميزان هو الإختلال الإقتصادي،و لإيضاح ذلك يجب التفرقة بين نوعين من العمليات :

1/ 1-العمليات التلقائية أو المستقلة :

و هي التي تنشأ من تلقاء نفسها و ليس لظهور عجز أو فائض في الميزان،و أساسا تظهر نتيجة الإختلاف في مستويات الإنتاج، الأسعار، المداخيل و الإستهلاك بين الدول[1] ,وتتمثل في العمليات الجارية وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل،إضافة إلى حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تمت بغرض المضاربة[2] أو تحقيق إيراد أو بدافع الحيطة و الحذر[3].و يستثنى منها الهبات و القروض طويلة الأجل التي تمنح لأجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات،إذ لا يمكن اعتبارها عمليات تلقائية.

---

[1] محمد راتول. سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للإختلال الخارجي- التجربة الجزائرية -. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية فرع التخطيط. جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير 2000/1999. ص 21.

[2] زينب حسن عوض الله. مرجع سبق ذكره. ص 105.

[3] نعمان سعيدي. سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود و مالية. جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية 1999/1998. ص 49.

2/1-عمليات الموازنة أو التسوية :

و تعرف كذلك بالعمليات التعويضية أو الوفائية[1] و تظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة.و تتمثل في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية.و في حركة الذهب لأغراض نقدية[2].و يضاف إليها الهبات و القروض طويلة الأجل التي تمنح لأجل تحقيق التوازن،و يستثنى منها حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تمت بقصد المضاربة كما أشرنا سابقا.

فإذا كانت العمليات التلقائية ذات رصيد موجب (دائن) أي لما تكون قيمة الجانب الدائن لها أكبر من قيمة الجانب المدين،فهذا يعني أن حقوق المقيمين قبل غير المقيمين تزيد عن ديونهم و بالتالي جزء من هذه الحقوق يستعمل في تغطية الديون،و ما تبقى يشكل الفائض في ميزان المدفوعات الذي ما هو إلا الرصيد الإيجابي للعمليات التلقائية.أما إذا كان رصيد هذه العمليات سالبا (مدينا) فإن المقيمين ملزمين بدفع ديون تفوق قيمة حقوقهم قبل غير المقيمين،و يكون ميزان المدفوعات في هذه الحالة في حالة عجز و رصيده هوالرصيد السلبي للعمليات التلقائية.و بالتالي يكون من الضروري إجراء عمليات إضافية لموازنة الحسابات كتصدير الذهب أو السحب من حسابات البنوك بالخارج (التسوية عن طريق الإحتياطات الدولية)،و رصيد هذه الأخيرة هو نفس رصيد العمليات التلقائية لكن بإشارة معاكسة.أما في حالة التوازن فإن رصيد العمليات التلقائية يكون منعدما وهذا يعني أننا لسنا بحاجة إلى عمليات الموازنة و بالتالي رصيد هذه الأخيرة يكون منعدما.

---

[1] محمد عبدالمنعم عفر و أحمد فريد مصطفى. الإقتصاد الدولي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1999. ص 51.

[2] زينب حسن عوض الله. مرجع سبق ذكره. ص 105.

و تختلف طرق حساب رصيد ميزان المدفوعات حسب طريقة تحديد عناصر كل من العمليات التلقائية و عمليات الموازنة[1].و لذلك يعتبر طلب وعرض العملات الأجنبية أفضل معيار لقياس التوازن في ميزان المدفوعات،حيث إذا تساوى طلبها مع عرضها كان الميزان في حالة توازن[2].

و بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية،فإنه يمكن اعتبار حركات رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل ضمن العمليات التلقائية لأنها تتميز بصفة الدورية والاستمرار.إضافة إلى أن هذه الدول تنعدم فيها صادرات رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل و بالتالي فلا ريب في كون واردات رؤوس الأموال سببه احتياجات التنمية و بالتالي يعتبر ثقلا على عاتق الدولة يجب تسديده.كما أن الإحتياطات النقدية الدولية المتواجدة لدى البنوك التجارية يمكن أن تتصرف فيها الدولة لمواجهة التزاماتها،ولذا يمكن اعتبارها ضمن عمليات التسوية إضافة إلى الإحتياطات المركزية من الذهب و العملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة و وسائل الدفع الدولية[3].

و يعتبر التوازن الإقتصادي حالة نظرية لا تتحقق إلا أنها هدف مطلوب،إذ تبدو أهميته في معرفة الإنحراف الذي يعتبر مقياسا دقيقا للحالة الإقتصادية للبلد،و معرفة اتجاه هذا الإنحراف مع مرور السنين و أسبابه و كيفية معالجته[4].

كما تجب التفرقة بين التوازن الإقتصادي الحقيقي و الظاهري،فالأول يتحقق في ظل الشروط التالية[5]:

- الحفاظ على مستوى تشغيل و إنتاج و نمو مقبول.

---

[1] سامي عفيف حاتم. التجارة الدولية بين التنظيم و التنظير. الدار اللبنانية المصرية 1993. ص 374.

[2] جميلة الجوزي. ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري. رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية. جامعة الجزائر، كلية العوم الإقتصادية و علوم التسيير 2001/2000. ص 21.

[3] محمد راتول. مرجع سبق ذكره. ص 27.

[4] فؤاد هاشم عوض. التجارة الخارجية و الدخل القومي. دار النهضة العربية، القاهرة 1971. ص ص 174 – 182.

[5] محمد راتول. نفس المرجع. ص 20. نقلا عن جودة عبدالخالق. الإقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ. دار النهضة العربية 1992. ص 152.

– عدم اللجوء إلى تقييد المعاملات الخارجية.

– عدم اللجوء إلى تخفيض أسعار الصادرات إلى أقل من تكلفة إنتاجها.

أما التوازن الظاهري أو المصطنع فيتحقق في ظل وضع إجراءات استثنائية كتقييد التجارة الخارجية مثلا،و ذلك على حساب الشروط السابقة مما يوحي بعدم دوام هذا التوازن في الأمد البعيد.

2/أنواع الإختلال وأسبابه

إن الإختلال في ميزان المدفوعات يأخذ حالتين،العجز والفائض.و قد يكون هذا العجز أو الفائض مؤقتا حينما يرتبط بتغيرات اقتصادية طارئة تحدث خلال سنة معينة و لاتتكرر في السنوات التي تليها،أما إذا استمرت هذه الظروف بصفة دائمة و أدت إلى ظهور هذا العجز أو الفائض فإنه في هذه الحالة يعتبر الإختلال دائما أو أساسيا.فالنوع الأول (المؤقت) لا يثير مشكلات كبيرة كونه يزول بزوال التغيرات التي حدثت خلال تلك الفترة.أما النوع الثاني (الدائم) فإنه يدعو إلى اتخاذ إجراءات للحد منه.

و يحدث العجز المؤقت نتيجة أسباب عدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر،الإضرابات العمالية،الأحوال الجوية،أذواق المستهلكين،التقدم التكنولوجي و الظروف السياسية[1].فالإضرابات العمالية التي تمس بعض الأنشطة التصديرية أو المتعلقة بها،تؤدي إلى الإضرار بالصادرات حيث تميل إلى الإنخفاض بينما تزداد الواردات إذا أصبحت هذه الأنشطة لا تكفي لسد الحاجيات المحلية.كما أن الأحوال الجوية هي الأخرى قد تؤثر على الأنشطة الزراعية حيث تؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي و بالتالي الصادرات من هذا القطاع.أما التغير في أذواق المستهلكين و التقدم التكنولوجي فقد يؤديان إلى انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية

---

[1] محمد خالد الحريري. الإقتصاد الدولي. المطبعة الحديثة، دمشق 1976 – 1977. ص 94.

(إنخفاض الصادرات المحلية).إضافة إلى الظروف السياسية التي قد تؤدي إلى ظهور عجز مؤقت،لتدهور معدلات الصادرات نتيجة الحروب أو الحظر الإقتصادي أو المقاطعة...إلخ.

و عكس ذلك فقد يحدث الفائض المؤقت نتيجة انتعاش اقتصادي داخلي مؤقت أو نتيجة ظروف اقتصادية ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية.كما قد ينتج عن سياسة تجارية حمائية تهدف إلى خفض الواردات و/أو تشجيع الصادرات[1]،كالرقابة على الصرف و تقديم إعانات للصادرات بصفة مؤقتة.

أما العجز الدائم فيرجع أساسا إلى ميل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية نتيجة بطئ نمو صادراتها من السلع الأولية و إحلال المنتجات الإصطناعية محل المواد الأولية،و إلى الأزمات المتكررة في الدول المتقدمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية[2].و يلاحظ هذا النوع من العجز في موازين مدفوعات الدول النامية التي تهدف إلى إرساء قاعدة صناعية،إذ تكون مظطرة لاستيراد التجهيزات الصناعية اللازمة لذلك و بتزايد مستمر مقارنة مع ثبات صادراتها،كما قد يرجع السبب في ذلك إلى استنفاد الموارد الطبيعية التي تشكل معظم صادرات هذه الدول[3].و قد أثبت تقرير الأمم المتحدة عن التجارة و التنمية في الستينات أن العجز الذي يظهر في المعاملات الجارية قد لا يمكن تغطيته عن طريق الفائض في حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل (الإقتراض طويل الأجل من الخارج)،حيث أشار هذا التقرير إلى أن التدفقات الرأسمالية من الدول النامية إلى المتقدمة المتمثلة في سداد أقساط القروض و فوائدها قلل من أهمية القروض طويلة الأجل المقدمة من طرف الخارج إلى الدول النامية[4].

---

[1]عبدالرحمن أحمد يسرى. مرجع سبق ذكره. ص ص 215 – 218.

[2]محمد خالد الحريري. مرجع سبق ذكره. ص 94.

[3]مجدي محمود شهاب. مرجع سبق ذكره. ص 238.

[4]عبدالرحمن أحمد يسرى. نفس المرجع. ص 218.

كما أن لسعر الصرف هو الآخر ضلع في حدوث الإختلال.فإذا كان مرتفعا عن قيمته الحقيقية التي تجعل مستويات الأسعار في عدة دول متساوية،أدى ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات كون أن صادرات البلد المعني تصبح أسعارها مرتفعة مقارنة بأسعارها في دول أخرى.أما إذا كان أقل من قيمته الحقيقية فإن ذلك يؤدي إلى ظهور الفائض[1].و إذا تكرر هذا الفائض و استمر لعدة سنوات فإنه يعتبر دائما، والذي قد نجد من أسبابه كذلك تزايد قوة النشاط الإقتصادي للدولة.

ويمكن تقسيم أنواع الإختلال إلى عدة صور كمايلي[2] :

1- إختلال عرضي : و هو الذي يحدث نتيجة سبب مؤقت و يزول مع زواله.

2- إختلال موسمي : ويتوقف حدوثه على الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات،و يظهر خاصة في الدول التي لها أنشطة موسمية كالزراعة مثلا.

3- إختلال دوري : و يظهر في فترات الكساد و الرواج التي تمر بها الإقتصاديات الرأسمالية خاصة.

4- إختلال نقدي : و ينتج عن تدخل الدولة في سعر الصرف و الحفاظ على مستواه،رغم تغير القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

5- إختلال اتجاهي : و يكون نتيجة النمو طويل الأجل الذي يخضع له اقتصاد ما.

6- إختلال هيكلي : و ينتج عن تغير أساسي في ظروف العرض و الطلب،في الداخل و الخارج.

---

[1] زينب حسن عوض الله. مرجع سبق ذكره. ص 109.

[2] زينب حسن عوض الله. نفس المرجع. ص 107.

فالإختلال المؤقت يمكن أن يكون عرضيا،موسميا،دوريا أو اتجاهيا.أما الدائم فهو هيكلي[1].

3/نتائج الإختلال

إن العجز الدائم في ميزان المدفوعات يلزم البلد على القيام بعمليات موازنة،كي يعيد الميزان إلى وضعية التوازن.و يتم ذلك كما وضحنا سابقا عن طريق تحركات الذهب إلى الخارج أو نقص ما لدى البلد من أرصدة أجنبية أو زيادة أرصدة البلدان الأجنبية لدى البنوك الوطنية (زيادة الإلتزامات).إلى أن يصل البلد إلى مستوى لا يستطيع بعده دفع ما لديه من احتياطات دولية،حيث أن ذلك يؤدي إلى تدهور مركز احتياطاته الدولية.كما أنه يستعمل هذه الموارد في تغطية ما قد يتعرض له من عجز مؤقت، ولهذا فهو لا يسمح بهذه الحالة.ضف إليه أن العالم الخارجي لا يسمح بإقراض هذا البلد في الأجل القصير و لفترات مستمرة[2].

أما الفائض فيعني استمرار البلد في زيادة أصوله من الإحتياطات الدولية،و هو ما يعكس المركز الإقتصادي القوي للبلد على المستوى الدولي.و يظطر في هذه الحالة إلى قبول الذهب و العملات الأجنبية،أو إقراض العالم الخارجي في الأجل القصير،أو منحه معونات تتمثل في هبات أو قروض طويلة الأجل من أجل مواجهة العجز في ميزان مدفوعاته (ميزان مدفوعات البلد الأجنبي).و لا يمكن أن يستمر البلد في هذه الحالة إذ أن تراكم الإحتياطات الدولية لديه يكون دون فائدة حيث لا يستخدمها[3]، فهناك مستوى أو حد مرغوب فيه لا يمكن أن يتجاوزه البلد و يتحدد حسب أحوال و تطورات الإقتصاد الوطني.و إذا تم تجاوز هذا الحد فإن ذلك يؤدي إلى تجميد قدر معين من الدخل الوطني في شكل احتياطات دولية لا تساهم في رفع معيشة الأفراد.كما أن قدرة البلدان الأجنبية على التعامل مع البلد الذي حقق فائضا دائما تقل،و بالتالي تلجأ إلى تقييد

---

[1] نعمان سعيدي. مرجع سبق ذكره. ص 53 و 54.
[2] عادل أحمد حشيش و آخرون. مرجع سبق ذكره. ص 143.
[3] عادل أحمد حشيش و آخرون. نفس المرجع و الصفحة.

معاملاتها معه و هنا يجد البلد نفسه مجبرا على منح مساعدات اقتصادية و قروض إلى هذه البلدان،أو أن يقوم برفع سعر عملته الوطنية مما يؤدي إلى رفع أسعار صادراته و انخفاض أسعار وارداته مما يجعل ميزان مدفوعاته يميل نحو تقليل الفائض[1].كما قد يؤدي الفائض إلى زيادة الطلب على الصادرات و بالتالي زيادة أسعارها،مما يجعل البلد الذي له فائض في ميزانه يتحمل من جراء ذلك آثار التضخم[2].

III-آليات تسوية ميزان المدفوعات

إن الملاحظ في النظام النقدي الدولي هو أن معظم الدول لا تقبل بوسائل الموازنة التي يقضي بها هذا النظام،إذ تعمل على تجميدها أو التقليل منها.مما يؤدي إلى استمرار الإختلال إضافة إلى التأثير على مستوى الإحتياطات الدولية للدولة.و لهذا فهناك آليات تلقائية (قوى السوق) تنتج عن حالة الميزان و تتجه به نحو التوازن بشكل تلقائي.

1/آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية

ترتكز النظرية الكلاسيكية في تحليلها للتوازن في ميزان المدفوعات على الأسعار،حيث أن أي تغير في الأسعار سواء الداخلية أو الأجنبية يؤثر على حجم الصادرات و الواردات.و تعود هذه الآلية التي تحدث في ظل ثبات أسعار الصرف (قاعدة الذهب) إلى الإقتصادي DAVID Hume في منتصف القرن الثامن عشر(18)[3].و تقوم على الفرضيات التالية[4] :

---

[1] عبدالرحمن أحمد يسرى. مرجع سبق ذكره. ص 221.

[2] حميلة الجوزي. مرجع سبق ذكره. ص 16. نقلا عن هيكل عبدالعزيز فهمي. موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية. دار و سنة النشر غير مذكورتان. ص 60.

[3] JEAN-MARC Siroen. Op.Cit. P 24.

[4] محمد راتول. مرجع سبق ذكره. ص 48. نقلا عن جودة عبدالخالق. مرجع سبق ذكره. ص ص 143 – 144.

- ثبات أسعار الصرف.

- حرية دخول و خروج الذهب و تحويله إلى عملات و العكس.

- حيادية النقود حيث لا تؤثر كل المتغيرات الإقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع.

- مرونة أسعار الصادرات و الواردات.

- مستوى التشغيل الكامل و بالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته.

- مرونة الطلب على السلع و الخدمات المنتجة محليا و المستوردة من الخارج[1].

و تنطلق هذه النظرية من العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية المتداولة و كمية الذهب،إضافة إلى كون أن أي تغير في مستوى الكتلة النقدية يؤثر على مستويات الأسعار.فالفائض في ميزان المدفوعات تتولد عنه حركة الذهب و الإحتياطات النقدية الأخرى باتجاه الدولة صاحبة الفائض لتسويته.و بالتالي يرتفع مستوى احتياطاتها الدولية مما يجعل مستوى الكتلة النقدية يرتفع هو الآخر مولدا في ذات الوقت ارتفاعا في الأسعار المحلية،و بهذا تصبح أسعار الصادرات مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض حجمها و ارتفاع حجم الواردات و يستمر الوضع إلى أن يحدث التوازن في الميزان.أما حالة العجز فتتولد عنها حركة للذهب و الإحتياطات النقدية من الدولة صاحبة العجز باتجاه الخارج لتسوية العجز،و بالتالي ينقص مستوى احتياطاتها مما يجعل مستوى الكتلة النقدية ينخفض هو الآخر مولدا انخفاضا في الأسعار المحلية فينتعش حجم الصادرات و ينخفض حجم الواردات مما يؤدي بالميزان إلى الميل للتوازن.

و يميز التقليديون و التقليديون الجدد بين ثبات أسعار الصرف و حرية الصرف.حيث عند الثبات،أسعار السلع و الخدمات و كذا أسعارالفائدة الداخلية و الخارجية هي التي تقوم بدور إعادة التوازن.و في حالة حرية الصرف فأسعار الصرف تقوم بهذا الدور كذلك[2].

---

[1] محمد خالد الحريري. مرجع سبق ذكره. ص 145.

[2] زينب حسن عوض الله. مرجع سبق ذكره. ص 112.

و قد وجهت انتقادات لهذه النظرية تتمثل أساسا في أن فرضياتها أصبحت غير مطابقة للواقع الإقتصادي الحالي كما يوجد تناقض بين تحقيق الإستقرار في الأسعار الداخلية و توازن ميزان المدفوعات.و قد استمر العمل بهذه النظرية حتى الحرب العالمية الثانية،إلى أن أتى "كينز" بنظرية الدخل وفسر كيفية إعادة التوازن عن طريق تغيرات الدخل كما تمكن من تفسير الظاهرة التي عجز "توسيج" عن تفسيرها،إذ توصل هذا الأخير إلى أن هناك ظاهرة أخرى – غير الأسعار– تحدث تلقائيا التوازن في ميزان المدفوعات.كون أن تغيرات الأسعار و حركة الذهب كانت تعتبر صغيرة نسبيا لتحقيق هذا التوازن[1].

2/آلية التسوية في ظل النظرية الكنزية

تنطلق النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات من فكرة أساسية و هي أن الإختلال يؤدي إلى تغير في حجم الدخل الوطني و مستوى التشغيل،معتمدة في ذلك على الميل الحدي للإستيراد و مضاعف التجارة الخارجية.فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل،و هذا الأخير يؤثر على على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للإستيراد.و ترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية[2]:

– الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد.

– الأسعار مرنة و لكن في اتجاه تصاعدي فقط.

ففي حالة الفائض،لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع و الخدمات المنتجة محليا يزداد مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية.هذا الإرتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات بفضل أثر الميل الحدي للإستيراد،و هكذا يميل الفائض إلى الزوال.

---

[1] زينب حسن عوض الله. مرجع سبق ذكره. ص 112.

[2] محمد راتول. مرجع سبق ذكره. ص 53.

أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع و الخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الإنخفاض في الصادرات مرجحا بمضاعف التجارة الخارجية،هذا الإنخفاض في الدخل –و بفضل الميل الحدي للإستيراد– يؤدي إلى انخفاض الواردات و هكذا يميل العجز إلى الزوال.

لكن هذه النظرية تجعل للعلاقة بين تغير الإنفاق و تغير الدخل دورا أساسيا في إحداث التوازن و تتجاهل العوامل الأخرى،و من جملة الإنتقادات الموجهة لها:

- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل الوطني،إذ يمكن أن يمتص الإدخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل[1].
- إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل و تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- تعتمد على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها.

3/آلية التسوية عن طريق التدفقات المالية الدولية[2]

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا،هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة و بالتالي خروجا لرؤوس الأموال من البلد و من ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

---

[1] جميلة الجوزي. مرجع سبق ذكره. ص 38. نقلا عن صقر أحمد صقر. النظرية الإقتصادية الكلية. وكالة المطبوعات، الكويت 1977. ص 257 و 258.

[2] زينب حسن عوض الله. مرجع سبق ذكره. ص 116.

أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال و بالتـــالي ارتفـــاع معدلات الفائدة مما يسبب دخولا لرؤوس الأموال تجاه البلد صاحب العجز و بهذا يعود التـــوازن إلى مـــيزان المدفوعات.

رغم أن آليات التسوية تبدوا منطقية إلا أن الفرضيات التي ترتكز عليها أصبحت غير محققة حاليـــــا، كون أن اتباع البلد لنظام الصرف الثابت يعيق آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف. مما قد يـؤدي إلى استمرار الإختلال و زيادة حدة آثاره السلبية.

لذا لابد من اللجوء إلى حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات، هذه الإجراءات تتمثل في سياسات التسوية أو التعديل و التي تختلف عن آليات التســـوية في كونها تكون من طرف السلطات و ليس قوى السوق.

الفصل الثاني

سياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

تمهيد:

عندما يحدث الإختلال في ميزان المدفوعات تبدأ وسائل التسوية التلقائية في إحداث التوازن تدريجيا وحينها تنخفض قيمة عملة البلد الذي يعاني من العجز، لكن في نظام الصرف الثابت قد لا تتحقق هذه الآلية عن طريق أسعار الصرف.

مع تدهور مركز احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي، تضطر هذه الأخيرة إلى إعادة النظر في القيمة الخارجية لعملتها و هو الشيء الذي يجعل من سعر الصرف كوسيلة للتسوية ذو أهمية بالغة. كما يمكن للدولة القيام بإجراءات أخرى تهدف إلى خفض الإنفاق المحلي حتى تتمكن من تقليص الواردات أو إجراءات لتحويل الإنفاق في اتجاه السلع المنتجة محليا و هو ما يندرج ضمن استراتيجية تخصيص الموارد و التي تحبذها معظم الدول. إضافة إلى هذا هناك سياسات أخرى نذكر منها تطبيق نظام الرقابة على الصرف أو عكس ذلك، أي القيام بعملية التحرير الإقتصادي عن طريق تحرير المبادلات الخارجية و كذا تحرير أسواق رؤوس الأموال.

الملاحظ في كل هذه السياسات أنها تعتمد في برامجها على مستوى معين لسعر الصرف تهدف السلطات الوصول إليه و يكون له دور فعال في نجاح هذه السياسات.

I- التـــــخـــفـيـــض :

1/ تـعـريـــف :

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرارا تتخذه السلطات النقدية[1] مضمونه تدنية قيمـــة العملـــة الوطنية. حيث يهدف أساسا إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات. وآثار التخفيض مرتبطة بأهميـــة المبـــادلات الخارجية و كذا الهيكل الإقتصادي للبلد المعني. فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية قصد ملاءمتـــها مـــع الأوضاع الإقتصادية، فعندما تقوم الدول بتخفيض قيمة عملتها الوطنية فهذا يعني أنه أصبح بالإمكان الحصـول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق و في إطار إتفاقيات بريتون وودز، فإن تغيير أو إعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر كإجراء عادي لكنه إستثنائي لا يمكن إتخاذه إلا في حالة العجز الأساســـي في مـــيزان المدفوعات[2].

و تجب التفرقة بين التخفيض الذي يعتبر قرارا يعلن بموجبه التغيير في قيمة العملـــة في إطـــار نظـــام الصرف الثابت، و يتخذ على مستوى السلطات. و التدهور في قيمة العملة أو النقص الناتج عن قوى الســوق في نظام الصرف العائم (العرض و الطلب)[3]. إذ أن هذه الأخيرة تعتبر ظاهرة إقتصادية بحتة، بينما الأولى تعتـبر قرارا سياسيا،و لكن مع هذا يمكن إعتبار نفس الآثار لكليهما.

و هناك بعض الدول تتخذ إجراءات تقييدية للحيلولة دون إنخفاض قيمة عملتها الوطنية، إلا أن ذلـك لا يدوم طويلا فتلجأ إلى التخفيض الرسمي لقيمة عملتها الوطنية و ذلك من أجل عـــلاج الخلـــل في مـــيزان

---

[1] MILET Obravich. Les effets de la dévaluation Française de 1958. Les éds. d'organisations, Paris1970. P 15.

[2] DOMINIQUE Plihon. Les taux de change. Ed. la découverte, Paris 1991. P 91.

[3] DOMINIQUE Plihon. Op.Cit. P 92.

المدفوعات[1]. و عادة ما تلجأ السلطات إلى تخفيض قيمة عملتها قصد تحسين القدرة التنافسية -في الأسعار لمؤسساتها و تحسين رصيد ميزانها التجاري.

كما أن للتخفيض نوعين من الآثار، إذ يؤثر على أسعار الواردات و الصادرات، ثم على الحجم (الكميات) المستورد و المصدر.و يكمن ذلك في زيادة تكاليف الواردات، مما يعني تقلص حجم الإستيراد، على عكس ذلك فإن أسعار الصادرات تنخفض مما يشجع و يوسع عمليات التصدير. و بهذا يمكن تحقيق التوازن في الميزان التجاري.

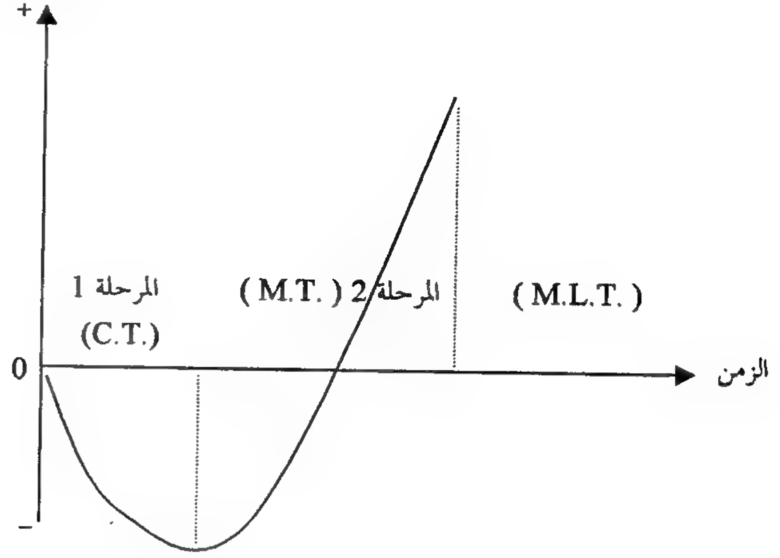
و إذا أخذنا بعين الإعتبار عنصر الزمن، فإن أثر التخفيض يمكن ملاحظة في منحنى (J) (أنظر الشكل رقم 1) الذي يعبر عن مرحلتين. الأولى و هي في المدى القصير (أقل من سنة) ويكون للتخفيض فيها أثر سلبي حيث يزيد من حدة العجز االتجاري لأن أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية تزداد بسرعة بينما تبقى أسعار الصادرات ثابتة، بالإضافة إلى أن المتعاملين لا يزالون في فترة العقود تحت التنفيذ، حيث تتأثر قيم الصادرات والواردات بالعملة التي اتفق على التسوية بها[2]. أما المرحلة الثانية و تظهر في المدى المتوسط (ما بين سنة وأربع سنوات)، و يكون للتخفيض فيها آثار إيجابية على الميزان التجاري، حيث يصبح البلد يستورد السلع الأجنبية التي أصبح سعرها مرتفع بكميات أقل، هذا من جهة و من جهة ثانية، ترتفع صادراته كون أن أسعارها بالعملة الأجنبية أصبحت منخفضة.

2/تحليل إقترابات و شروط نجاعة التخفيض :

1/2- إقتراب المرونات :

[1]عبدالرحمن أحمد يسرى. مرجع سبق ذكره. ص 221.

[2]محمود حسن حسني. آثار التخفيض على الميزان التجاري. كلية حلوان، القاهرة 1987.



شكل رقم (1) : منحنى (J).

و يرتكز على العلاقة بين عرض و طلب السلع و الخدمات المتبادلة. هذا الإقتراب نجده مقترنا باسم الباحث J, ROBINSON (1937)[1]، و هو مستوحى من نظرية التوازن الجزئي للباحث MARSHALL و التي مفادها أن فائضا أو عجزا في قيمة الصادرات مقارنة بقيمة الواردات يؤدي إلى فائض أو عجز في ميزان المدفوعات . فالتخفيض في أول وهلة يجعل من أسعار الصادرات تنخفض نسبيا مع معدل التخفيض. وكإستجابة لهذا الإنخفاض في أسعار الصادرات، فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الإرتفاع . أما بالنسبة للواردات، فإن أثر التخفيض يجعل من أسعار هذه الأخيرة مرتفعة بالعملة الوطنية، و بالتالي فحجم الواردات يميل إلى الإنخفاض.

في هذه الحالة فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر.و لهذا يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير و إحلال الواردات[2]. و في هذا الإطار يمكن أن يكون سعرالصرف أداة تسيير للعرض و الطلب و التخصيص الفعال للموارد.

وقد وضع أصحاب هذا الإقتراب الفرضيات التالية[3]:

- افتراض ثبات الدخل.
- مرونة الجهاز الإنتاجي بدرجة لا متناهية.
- إستقرار سوق الصرف الأجنبي (وجود قوى ذاتية لتصليح الخلل).
- عدم قيام الدول الأخرى بأية إجراءات من شأنها عرقلة الوصول إلى هدف التخفيض مثل تقييد التجارة.

---

[1] ROBINSON, J. The foreing exchange. Essay in the theory of employment. Edited by J. Robinson, London: Mc Millan, 1937. P 37.
[2] OMOTUNDE, E.G. Johnson. Dévaluation monétaire et accroissement des exportations. Revue Finance et Développement, Mars 1987, Vol. 24, N° 1. P 24.
[3] محمود حسن حسني. النظرية النقدية. مرجع سبق ذكره. ص 79.

و بصورة عامة، و لتحسين وضعية ميزان المدفوعات فإن إقتراب المرونات يرتكز على فرضية المرونات التامة. فأثر السعر عند التخفيض ينشط الصادرات و يقلل من الواردات، لكن هذا الميكانيزم ليس دائما قابلا للتحقيق.

و في تقييم أثر التخفيض من خلال المرونة نجد أن هناك أربع حالات في المرونة كالتالي[1]:

أ- مرونة الطلب المحلي على الواردات :

إذا كان الطلب المحلي عديم المرونة فإنه لن يحدث نقص في الطلب على الواردات رغم إرتفاع أسعارها بالعملة الوطنية، أما إذا كانت المرونة محصورة ما بين الصفر و الواحد فإن الطلب يكون مرنا نسبيا و لكن إنخفاض حجم الواردات يكون بنسبة أقل من نسبة التخفيض و بالتالي فعالية التخفيض في هذه الحالة تكون محدودة. أما إذا كان الطلب مرنا بنسبة أكبر من الواحد فإن حجم الواردات ينخفض بنسبة أكبر من التخفيض[2].

ب- مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات :

في هذه الحالة نجد أن درجة مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات لها علاقة مباشرة بالأسعار و بالتالي على استقرارها و على فعالية التخفيض. فإذا كان الطلب الأجنبي عديم المرونة فلن تكون هناك زيادة في الصادرات رغم انخفاض أسعارها بالعملة الأجنبية أما إذا كانت المرونة غير منعدمة فإن نسبة النجاح تتوقف على نسبة تغير الأسعار مقارنة بنسبة التخفيض.

ج- مرونة العرض المحلي للصادرات:

---

[1] كامل بكري. الإقتصاد الدولي. دار الشباب، الجامعة الإسكندرية 1995. ص 297.

[2] فرانسيس جيرونيلام. الإقتصاد الدولي. ترجمة محمد عزيز و محمد سعد الفاخري. طرابلس. ص ص 213-216.

في هذه الحالة يجب أن يكون للدولة طاقات و قدرات لزيادة صادراتها و هذا لأجل مقابلة الزيادة في الطلب الأجنبي عليها و بالتالي فهي بذلك تساهم في عدم زيادة أسعار الصادرات مما يسمح بنجاح سياسة التخفيض و هذا حسب درجة المرونة، أما إذا كانت السلع المصدرة تدخل في صناعتها مواد مستوردة فإن ذلك قد ينقص من فعالية التخفيض كون أن هذه المواد المستوردة قد تزيد من تكلفة هذه السلع و بالتالي في أسعارها.

د- مرونة العرض الأجنبي للواردات:

كلما قلت مرونة العرض الأجنبي للواردات كلما قل تأثير التخفيض على حجم الواردات أما إذا كانت هذه المرونة لا متناهية (أكبر من الواحد) فإن ذلك يساعد على إنجاح سياسة التخفيض .

و يتضح مما سبق أن التغيير في حجم الصادرات و الواردات يتوقف على درجة مرونة كل من العرض والطلب المحلي و الأجنبي لكليهما.

1/2-1- شروط مارشال -ليرنر-:(Marshall-Lerner):

إن أثر التخفيض لا يترجم بالضرورة بتحسين حساب المعاملات الجارية. الشرط الضروري لذلك هو شرط مارشال -ليرنر أو شرط روبنسون (Robinson). مفاده أن أي تخفيض يعدل بميزان المدفوعات لبلد مخفض، بشرط أن يكون مجموع المرونات السعرية للعرض و الطلب أكبر من القيمة المطلقة للواحد. إذا كان هذا المجموع أقل من $|1|$ فإن رصيد ميزان المدفوعات يختل، أما إذا كان هذا المجموع مساويا ل $|1|$ فإن الرصيد لا يتغير. إذا فشرط مارشال -لرنير يفرض من أجل أن يكون للتخفيض الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات، أن تكون القيمة المطلقة لمجموع مرونات الطلب على الصادرات (dx) و على الواردات (dm) أكبر من الواحد.

$$|dx+dm| > 1$$

و لكن تعديل أو تحسين رصيد الميزان التجاري عن طريق تخفيض قيمة العملة قد لا يتحقق دائما.

و في هذا المجال فإن الباحث كيندلبرجر KINDELBERGER يرى أن هناك 04 حـــالات خاصـــة سنستعرضها كالآتي[1] :

الحالة الأولى : طلب غير مرن :

التبعية الخارجية لدولة ما في وارداتها و غياب قطاع لإحلال الواردات يجعل التخفيض دون أثـــر لأن الطلب غير مرن كليا.و هذا هو حال معظم الدول النامية حيث أن معظم وارداتها مواد غذائية و صيدلانيـــة أو تجهيزات.

و من جهة العرض فإن إنخفاض الأسعار بالعملات الأجنبية للصادرات لا يحرض الطلب الأجنبي علـى زيادة الإستيراد. في هذه الحالة فإن التخفيض يؤدي إلى زيادة الإختلال في الميزان التجاري.

الحالة الثانية : حالة بلد صغير :

هذه الوضعية تفرض مرونة تامة للعرض و الطلب. و هذا البلد لا يمثل إلا جزءا صغـــيرا جـــدا مـــن التجارة الدولية. إذ يعتبر بلدا خاضعا للأسعار الموجودة في السوق الدولية (price-taker). في هذه الحالـة يكون للتخفيض الأثر الإيجابي في تعديل الميزان التجاري، فأسعار الواردات و الصادرات على الســـواء تبقـى نفسها بالعملة الصعبة، أما أسعار الواردات بالعملة الوطنية فترتفع مما يؤدي إلى خفض الكميات المستوردة.

الحالة الثالثة : أسعار محددة بعملات المشترين : (المستوردين)

و هي حالة البلد الذي يترك تحديد أسعار منتوجاته في الأسواق الدولية أو الخارجية دون الأخذ بعـــين الإعتبار تقلبات سعر الصرف. مثلما حدث بعد 15 أوت 1971، لما تدهورت قيمة الـــدولار الأمريكـــي، حيث أن عددا من المصدرين الأمريكيين أبقوا على أسعارهم محددة بالعملات الصعبة الأجنبية. نفس الشـــيء

[1] KINDELBERGER, P. C. Economie internationale. 7° édition. Economica, Paris 1983. P 83.

بالنسبة لشركة فولكس فاغن (Volkswagen)، فبهدف تفادي أثر التقلبات السريعة لسعر الصرف على أسعار منتوجاتها في السوق الأمريكية، قامت بتثبيت أسعارها بالدولار الأمريكي. هذه السياسة تعتبر مشجعة للبلد المخفض في قيمة عملته. إذ تسمح له بإقتصاد العملات الصعبة على وارداته و تجنب خسارة في العملات الصعبة على صادراته.

الحالة الرابعة : أسعار محددة بعملات البائعين : (المصدرين)

في هذه الحالة، واردات البلد المخفض تميل إلى الإنخفاض دون أن يتغير سعرها بالعملة الأجنبية. و بالمقابل، هذا التخفيض يؤدي إلى نقص إيرادات الصادرات بالعملة الصعبة. في حين أن إنخفاض سعر المنتوجات المحلية يدفع إلى إرتفاع الصادرات، مما يؤدي إلى تعويض الخسارة في العملات الصعبة الناتجة عن التخفيض. وتتوقف النتيجة هنا على مدى مرونة الطلب الأجنبي، فكلما كانت المرونة تامة، كلما كان هناك إرتفاع في دخول العملات الصعبة.

2-1/2- حدود اقتراب المرونات :

إن إقتراب المرونات له بعض النقائص يمكن شرحها فيما يلي :

- هذا الإقتراب يفرض ثبات الدخل. و هذه الفرضية تبين أن إقتراب المرونات يهمل نقطة أساسية في النظرية الكنزية و هي حلقة الدخل – النفقة. هذه العلاقة سنتطرق إليها في إقتراب الإستيعاب.
- لتحسين رصيد الميزان التجاري، إقتراب المرونات يهمل آثار الإنتاج : نموه و اليد العاملة الضرورية لهذا النمو.
- مرونة العرض ليست دائما مرتفعة، فهي تتوقف على الهيكل الإقتصادي للبلد المعني، حركة عوامل الإنتاج، توفر المواد المالية، الطاقة الإنتاجية غير المستعملة وكذا مرونة الطلب الأجنبي الذي يحدد إستجابة العرض.

- مرونة الطلب بالإضافة إلى أنها تتوقف على السعر، فإنها تتوقف كذلك على وضعية البلد المعني في السوق : ففي حالة بلد خاضع للأسعار المتواجدة في السوق الخارجية، حيث تكون الواردات بالنسبة له عامل أساسي للتنمية، و كذا من أجل بقائه (منتجات غذائية و صيدلانية)، فإن المرونة السعرية بالنسبة للطلب تفقد معناها.

- التخفيض حسب إقتراب المرونات ليس له أثر على على حساب المعاملات الجارية إذا لم يكن هناك إنقاص حقيقي في سعر الصرف. فالتخفيض لا بد أن يقترن بإجراءات مالية و نقدية غير توسعية قصد التحكم في التضخم الذي قد ينتج[1].

لكن هذه الحدود أو النقائص لا تقصي الدور الممكن أن يلعبه هذا الإقتراب في تحليل أثر التخفيض.

2/2-إقتراب الإستيعاب :

يعرف الإستعاب على أنه مجموع نفقات الإستهلاك و الإستثمار. و قد أثبت ألكسندر Alexander,S (1952)[2] أن رصيد ميزان المعاملات الجارية ليس نتيجة للفرق بين الواردات و الصادرات فقط. فقد إستنتج أن العجز في هذا الحساب يمكن أن يكون ناتجا عن الفرق بين الدخول و النفقات. حيث بين أنه و في وضع تضخمي، فإن التخفيض يفسر بأثر تضخم الأسعار الداخلية على مستوى الدخل و النفقات التي تؤثر بدورها على الميزان التجاري.

و حسب إقتراب الإستيعاب فإن أثر التخفيض على حساب المعاملات الجارية يتحقق كمايلي :

إن التخفيض يؤدي إلى إرتفاع أسعار المنتجات المتبادلة و إعادة تخصيص الموارد لصالح قطاع التصدير. هذا التغيير ينعكس على مستوى إستيعاب السلع و الخدمات.

---

1 OMOTUNDE, E.G. Johnson. Op.Cit. P 23.

2 ALEXANDER , S. Effects of devaluation on a trade balance. IMF Staff Papers, Avril 1952. PP 263-278.

و إنطلاقا من العلاقة التالية :

$$PNB = C+Ip+G+X-M \ ..... \ (1)$$

بحيث : PNB : الناتج الوطني الخام

C : الإستهلاك.

Ip : الإستثمار الخاص.

G : الإنفاق الحكومي.

X : الصادرات من السلع و الخدمات.

M : الواردات من السلع و الخدمات.

يمكن تعريف الناتج الوطني الخام (PNB) على أنه مجموع النفقات الداخلية أو الإستيعاب الداخلي (C+Ip+G) و الفائض أو العجز الصافي للميزان التجاري (X-M) .

من العلاقة (1) لدينا :

$$Y= A+B ...... (2)$$

Y : الدخل الوطني (PNB)

A : الإستيعاب المحلي (C+Ip+G)

B : رصيد الميزان التجاري (X-M)

من العلاقة (2) نستلزم أنه : $B = Y- A$

و بالتالي : (3) .... $\Delta B = \Delta Y - \Delta A$

و من العلاقة (3) يظهر جليا أن الإختلال في ميزان المعاملات الجارية يمكن إعتباره كإختلال بين الإستيعاب المحلي و الدخل الوطني.

و لهذا يمكن تحليل العجز في حساب المعاملات الجارية على أنه إختلال في القطاع الخارجي، أو على أنه فائض في الإستيعاب المحلي مقارنة بالدخل الوطني.

إذا و لتحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية، لا بد أن يكون الناتج الوطني مرتفعا نسبيا مقارنة بالإستيعاب المحلي ($\Delta Y > \Delta A$).

كما يمكن إعتبار الناتج الوطني الخام على أساس العلاقة التالية :

$$PNB = C+Sp+T+Tr \quad ....(4)$$

بحيث :

Sp : الإدخار الخاص

T : الضرائب

Tr : التحويلات الجارية في الخارج.

من العلاقة (1) و (4) نحصل على :

$$C+Ip+G+X-M = C+Sp+T+Tr$$

و منه : (5) ....

$$\boxed{(X-M-Tr) = (Sp - Ip) + (T- G)}$$

يظهر جليا من هذه العلاقة أن الإختلال في حساب المعاملات الجارية، يرجع إما لإختلال في القطاع العمومي أو في القطاع الخاص فيمكن اعتبار أن الفائض (العجز) في حساب المعاملات الجارية، ناتج عن عجز (فائض) في الإستثمار الخاص بالنسبة للإدخار الخاص، أو هو ناتج عن عجز (فائض) في النفقات العمومية

بالنسبة للإيرادات الجبائية. إذا، فأثر السعر و أثر الدخل يتناسقان لتحسين الميزان التجاري أو لإحداث الإختلال فيه.

3/2- الإقتراب النقدي :

إن الإقتراب النقدي يرتكز على الطرح الذي يشترط أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية. فالسياسة النقدية هي في علاقة دقيقة مع مشاكل المدفوعات. و حسب هذا الإقتراب، فإن الإهتمام مركز بالخصوص على مستوى النفقات الذي يتبع التخفيض في سعر الصرف.

و في سنة 1720 جيرفيز (GERVESE) بين العلاقة بين السياسة النقدية و العجز في حساب المعاملات الجارية. حيث أثبت أن الزيادة في الكتلة النقدية تؤدي إلى إرتفاع في النفقات و منه يحدث العجز. ضمن التقرب النقدي، التخفيض يشكل أداة تيسير فعالة للطلب، إذ يوجه و في آن واحد مستوى الدخول الحقيقية و النفقات.

و يمكن توضيح أثر التخفيض على ميزان المدفوعات كما يلي :

في أول وهلة، التخفيض يؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية و بإفتراض أن عرض العملة ثابت، فإن قيمة الدخول الحقيقية ستنخفض. و بالتالي فالطلب المحلي يميل هو الآخر إلى الإنخفاض (بما في ذلك الواردات) و بالمقابل فإن ارتفاع الصادرات يجر إلى تراكم العملات الصعبة. وهكذا فإن تعديل ميزان المدفوعات في هذه الحالة يكون محققا. إذا، فسياسة نقدية متوسعة تؤدي إلى إرتفاع النفقات المحلية و الواردات، مما يحدث إختلالا في وضعية ميزان المدفوعات في هذه نفس الوقت يمكن لسياسة نقدية إنكماشية أن تساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

3/دور سعر صرف التوازن في تسيير توازنات ميزان المدفوعات :

إن مسألة تحديد مستوى أمثل لسعر صرف التوازن أصبحت لها أهمية كبرى في تسيير توازنات ميزان المدفوعات. كما أنه أصبح من الصعب الحكم على فعالية التخفيض دون الإهتمام بالمستوى الأمثل لسعر الصرف،و كذا بالشروط الإقتصادية للبلد المعني (هيكل المبادلات، معدل التضخم). و في نفس الوقت، فإن فشل سياسة تخفيض قيمة العملة لا يضع هذه الأخيرة هي السبب، إذ أنها تبقى فعالة نسبيا في إعادة التوازن لميزان المدفوعات. بل الطريقة أو البرامج التي يدمج من خلالها التخفيض في الدول النامية هي التي يجب أن تكون موضع مراجعة.

وبصفة عامة، و لكي يكون للتخفيض نتيجة إيجابية، فعلى السلطات المعنية أن تضع الشروط المسبقة أو التمهيدية و تجيب من خلالها على جملة من الأسئلة نلخصها فيما يلي :

1/3- لماذا التخفيض؟

إن العجز في رصيد ميزان المدفوعات يقتضي بالضرورة و في أغلب الأحيان، اللجوء إلى التخفيض أو إلى إجراءات أخرى مماثلة. و لكن يجب التفرقة بين الإختلال الظرفي و الإختلال الهيكلي. فإذا تعلق الأمر بإختلال ظرفي ، فمن الأفضل إرجاء أو إلغاء أي محاولة أو مبادرة للتخفيض في قيمة العملة، لتجنب ما قد يحدثه ذلك على الهيكل الإقتصادي للبلد ككل من إختلال بسبب عامل ظرفي فقط.

2/3- بكم يجب التخفيض ؟

لمعرفة معدل التخفيض، يجب على البلد المخفض القيام بمايلي :

- تحديد الهدف بدقة، مثل توازن حساب المعاملات الجارية، أو توازن الميزان التجاري أو أي هدف آخر. هذا الأخير يجب أن يستجيب للشروط الإقتصادية للبلد المعني.
- تحديد سعر صرف التوازن الذي يستجيب للهدف المحدد.

و إنطلاقا من سعر صرف التوازن، تقوم السلطات المعنية بتقدير معدل التخفيض و الذي ما هو عبارة إلا عن الفرق بين سعر صرف التوازن و سعر الصرف الساري العمل به. مع الإشارة إلى أن مفهوم سعر صرف التوازن هنا نسبي يقوم على أساس الهدف المراد الوصول إليه.

3/3- أين وكيف يتم التخفيض ؟

إجراء التخفيض يمكن أن لا يمس كل قطاعات الإقتصاد الوطني. بعض الصناعات التصديرية الفتية ذات المردودية في المدى المتوسط أو الطويل و التي تستخدم جزءا هاما من مدخلات مستوردة يمكن أن تستفيد من إعفاء لآثار التخفيض على أسعار إستيراد المدخلات.و كذلك الواردات من المنتجات الضرورية (مواد غذائية، مواد صيدلانية)، هي أخرى يمكن أن تعفى من آثار التخفيض.

هذه المعاملات التمييزية التي ترتكز على سياسة سعر صرف متعدد يجب أن تندرج ضمن إستراتيجية تنمية وطنية تهدف إلى تنمية هذا أو ذاك القطاع.

4/3- متى يجب أن نخفض؟

الضغوطات الإجتماعية و آثارها على الإقتصاد الوطني هي نتيجة مباشرة للتخفيض. و من الأحسن عدم إتخاذ قرار التخفيض في فترة اللاإستقرار السياسي أو عندما تكون القدرة الشرائية حد متدهورة ففي الدول النامية اللجوء إلى التخفيض يؤدي في معظم الأحيان إلى زيادة الضغوطات الإجتماعية الناتجة عن تدني القدرة الشرائية أساسا.

و لكن هذا لا يمنع من إتخاذ إجراء التخفيض بالموازاة مع إجراءات أخرى تخفف من حدة النتائج السلبية الممكن حدوثها ، ومثل ذلك إنتهاج سياسة سعر الصرف المتعدد أو الإعانات المقدمة من طرف السلطات خاصة بالنسبة للمواد الأساسية، التأمين على البطالة و كذا ضمان حد أدنى للأجور .

ويمكن القول أن اللجوء إلى التخفيض دون اللجوء إلى سعر صرف التوازن ، يؤدي إلى زيادة الإخلال بتوازن الإقتصاد الوطني و الأثر الإيجابي للتخفيض نجده قد لا يتحقق في العديد من الدول النامية وهذا نتيجة مرونة العرض (الصادرات) و مرونة الطلب (الواردات) التي تعتبر ضعيفة أو منعدمة في هذه الدول و هذا ما سنراه في النقطة الموالية.

4/ أثر التخفيض على توازن حساب المعاملات الجارية للدول النامية :

لإعادة التوازن لميزان المدفوعات فإن الدول النامية في معظم الحالات تلجأ إلى التخفيض في قيمة عملتها ، هذه التقنية تسجل ضمن سلسلة من الإجراءات الموجهة للحد من العجز في حساب الصفقات الجارية إلى مستويات مقبولة .

إن الأثر الإيجابي للتخفيض (تحسين رصيد ميزان المدفوعات) يفرض شروط مسبقة ضرورية ، تتمثل في المرونة الموجبة للعرض و الطلب ، و بدون هذا فإن التخفيض يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على الإقتصاد الوطني بالنسبة للدول النامية.

1/4 - هيكل الصادرات و أثر التخفيض :

1-1/4 هيكل الصادرات :

إن هيكل الصادرات في الدول النامية يتميز بتركيز مزدوج :

- تركيز على مستوى السلع و الخدمات.
- تركيز على مستوى الزبائن.

أ – التركيز على مستوى السلع و الخدمات :

بصفة عامة فإن صادرات الدول النامية محدودة بمنتوج واحد أو إثنين و التي تمثل نسبة قوية من عائدات التصدير. كما أن سعر و (أو) حجم هذه المنتوجات غالبا ما يحدد في السوق الدولية أو في الهيئات والمنظمات الدولية (مثل الأوبيب[1] بالنسبة للبترول). بالإضافة إلى هذا فإن هذا السعر يكون محددا بالعملة الأجنبية، الشيء الذي يجعل الإقتصاد الوطني أكثر عرضة للصدمات الخارجية. و سياسة التخفيض في هذه الحالة تفقد معناها، فلما يكون سعر المنتوج محدداًبالعملة الأجنبية، فإن التخفيض يؤدي إلى أثر سلبي لأن الأسعار بالعملة الوطنية ترتفع بينما تبقى ثابتة بالعملة الأجنبية.

ب– تركيز الزبائن :

صادرات البلدان النامية على حسب وجهتها (البلد المستورد)، جزء كبير منها يوجه إلى مجموعات واحدة و هي البلدان الصناعية.هذه الوضعية تشجع تبعية البلدان النامية و تربط نجاح أي سياسة لترقية الصادرات بمدى مرونة الطلب الأجنبي.

2-1/4-المرونة السعرية للصادرات :

إستجابة العرض (الصادرات) للتخفيض يتوقف على عوامل عدة،نذكر منها :

– مدة إستجابة الإنتاج .

– الطاقات الإنتاجية غير مستعملة.

–حركة عوامل الإنتاج.

– توفر الموارد المالية.

–المرونة السعرية للطلب الأجنبي.

---

[1] الأوبيب: منظمة الدول المصدرة للبترول

في إقتصاديات الدولة النامية ، إستجابة الإنتاج للتخفيض تظهر بعد مدة طويلة نسبيا . و هذا غالبا ما يعود إلى عدم المرونة أو الجمود الذي تواجهه عملية تحويل الموارد من قطاع إلى آخر، و هو ما يجعل فترة التعديل تكون على سنوات عديدة. و في بعض الأحيان يرجع ذلك إلى طبيعة المنتجات، فالمنتجات الزراعية مثلاً تتطلب وقتا أطول لكي تصبح قابلة للتصدير[1]. حتى و إن كانت مرونة العرض المحلي موجبة في المدى القصير فإن شروط الأسواق الخارجية تحد من فاعلية التخفيض . إذ أن النشاط الإقتصادي في الدول المصنعة يحكم و بحيز كبير إمكانية نمو الصادرات في الدول النامية. فحسب توقعاتCNUCED[2] فإن نمو صادرات الدول النامية يمكن أن يصل إلى معدل 5% بالتقريب إذا كان معدل نمو الدول المصنعة لا ينخفض تحت نسبة 3% ، أما إذا إنخفض هذا المعدل (3%) بنقطة واحدة فإن معدل نمو صادرات الدول النامية سينخفض بالنصف.

قلة رؤوس الأموال هي الأخرى تشكل قيدا لترقية الصادرات، فاللجوء السهل للأسواق المالية في سنوات الستينات شجع الدول النامية علىالإقتراض. و في سنة 1982، أزمة المديونية جعلت هذه الدول في وضعية حرجة حيث أصبحت أسعار الفائدة مرتفعة مما صعب من عملية تمويل إقتصاديات الدول النامية.و إجمالا يمكن القول أن عرض الصادرات في هذه الدول غير مرن أو قريب إلى ذلك، و بالتالي فإن الأثر الإيجابي للتخفيض يكون ضعيفا أو منعدما.

2/4- هيكل الواردات و أثر التخفيض :

2/4-1- هيكل الواردات :

إذا كانت الدول النامية تصدر عددا محدودا من المنتجات أو نوعا واحدا، فإن وارداتها متعددة. تنوع

[1] OMOTUNDE, E.G. Johnson. Op.Cit. P 24.

[2] GAZZO, Y. L'endettement dans le monde. La documentation Française, N° 4896, 1989.

CNUCED : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

و كذا نمو الواردات في هذه الدول يمكن أن نعلله بعدة عوامل نوجزها في ما يلي :

1- الظروف المناخية - كالجفاف في الدول الإفريقية -تجعل من إحتياجات هذه الأخيرة متزايدة.

2- معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الإنتاج.

3- أسباب إستراتيجية فمعظم الدول النامية أهملت القطاع الزراعي وإهتمت بالقطاع الصناعي.

و في نفس السياق أخطاء إستراتيجية أخرى جدير الإشارة إليها . ففي سنوات السبعينات، إرتفاع أسعار المواد الأولية - المنتجات التصديرية للدول النامية- جعل هذه الأخيرة تركز مجهودات نموها في قطاع واحد، هو قطاع المواد الأولية مع لجوءها للإقتراض . لكنها لم تأخذ بالحسبان التقلبات الشديدة لأسعار هذه المنتجات، فبالمقابل إستمرت هذه الدول في إقتراض رؤوس الأموال الأجنبية أكثر في فترة أين كانت إيرادات الصادرات منخفضة مما كانت عليه عندما كانت مرتفعة. هذه السياسة أدت إلى إرتفاع الواردات من المواد الإستهلاكية .

و يمكن القول أن تدهور أسعار المواد الأولية في الثمانينات أخل باقتصاديات الدول النامية. فإنخفاض الأسعار كان سببا في تقلص إيرادات الصادرات بالإضافة إلى أن إرتفاع أسعار الفائدة أثقل عبئ المديونية على هذه الدول.

2/4-2- المرونة السعرية للواردات :

إنخفاض سعر الصرف (التخفيض) من المفروض أن يودي إلى إرتفاع في أسعار الواردات و تدهور في القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

و كنتيجة للتخفيض، الطلب المحلي على السلع و الخدمات الأجنبية يسجل مرونة إيجابية عندما تكون هناك قطاعات تهتم بإحلال هذه الواردات، و هو المشكل الذي تعاني منه معظم الهدول النامية.

كما أن سياسة التخفيض في هذه الدول تكون في صالح قطاع الإنتاج الذي يستعمل بكثرة عوامل إنتاج محلية و هذا القطاع معروف أنه محدود في الدول النامية، ففي معظم الحالات التجهيزات أو السلع الوسيطية (و حتى رأس المال) كلها تستورد[1]. و لذلك فإن الأثر الإيجابي للتخفيض في هذه الدول يستبعد أن يتحقق.

5/ دراسات تجريبية :

إن الدراسات التي أقيمت لأجل تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على إقتصاديات الدول النامية، تخلص كلها إلى الأثر السلبي الذي تتركه هذه السياسة على النمو الإقتصادي لهذه الدول، حيث ينخفض معدل النمو فيها. هذا الأثر ناتج بالدرجة الأولى عن الهيكل الإقتصادي غير المرن و التبعية المتزايدة للخارج. و الدراسات التي قام بها عدة باحثون و التي سنوجز بعضها في ما يلي توضح ذلك.

1/5- دراسة "دياز ألخندرو كارلوس" (Diaz Alejandro C.)[2] (1963)

هذا الباحث بين في دراسته أن للتخفيض أثرين :

- الأثرالإبتدائي الإيجابي.
- الأثر التوزيعي السلبي.

الأثر الإبتدائي يترجم عموما بالتحسن في رصيد ميزان المعاملات الجارية، و يتوقف على مدى إستجابة المنتجات المتبادلة لتغيرات الأسعار، أما الأثر التوزيعي يتوقف على ميكانيزم الدخل. فقد بين كارلوس

[1] OMUTUNDE, E.G. Johnson. Dévaluation monétaire et importations. Finance et développement, Juin 1987, Vol. 24, N° 2. P 20.
[2] DIAZ, A.C. A note on the impact of devaluation and distributive effects. Journal of political economy, Vol. 71, 1963. PP 577-580.

أن التخفيض في قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين أرباح أصحاب رؤوس الأموال و أجور العمال. و الميل الحدي لإدخار أصحاب رؤوس الأموال(Sc) يختلف عن الميل الحدي لإدخار العمال (Sw). و إذا كان الأول أكثر من الثاني (Sc> Sw) فإن الطلب و الإنتاج المحليين يميلان إلى الإنخفاض و هو ما يزيد من إختلال ميزان المعاملات الجارية.

2/5- دراسة "باغواتي" و "أونيتسوكا" (1974)[1] (Bhagwati,J.N. et Onitsuka,Y)

قام هذان الباحثان بدراسة أثر المرونة السعرية للصادرات و الواردات بعد التخفيض، و هذا بدراسة حالة 46 بلدا (أين كانت هناك 50 عملية تخفيض). ففي ما يخص الصادرات تبين أن التخفيض يزيد من العائدات، وزيادة حجم الصادرات يتوقف على الطاقات الإنتاجية غير المستعملة و كذا تحويل و إنتقال عوامل الإنتاج إلى القطاع المصدر و هذا لا يمكن أن يتحقق إلا في المدى الطويل. بينما فيما يخص الواردات فقد توصل الباحثان الى أنه هناك أثرين، أثر السعر و أثر الدخل. فأثر السعر يؤدي إلى تخفيض حجم الواردات وتشجيع إحلال الواردات بمنتجات محلية. بينما الربح في القطاع المصدر (أثر الدخل) يشجع على إستيراد التجهيزات الصناعية لدعم ترقية الصادرات. و إستخلصا إلى أن المرونة السعرية للطلب المحلي على الواردات ضعيفة بالإضافة إلى ضعف و محدودية قطاع إحلال الواردات و بالتالي فتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة حجم الواردات و ليس خفضه.

و بالنسبة للصادرات توصلا إلى الأسباب التي تحد من مرونة العرض المحلي للصادرات و التي نذكر منها مايلي:

- طبيعة صادرات الدول النامية (منتجات زراعية و مواد أولية) و التي لا تسمح بنمو سريع للعرض على الأقل في المدى القصير.

[1] BHAGWATI, J.N. and ONITSUKA, Y. Export-import responses to devaluation: experience of the countries in the 1960's. IMF Staff Papers.

- الأسعار المحلية قد تكون أسعارا إدارية تحدد من طرف الدولة و إن لم تكن كذلك فإنها محددة من طـــرف الهيئات و المنظمات الدولية، هي و الكميات كذلك.

-رد فعل المنافسين، حيث أن التخفيض يفقد معناه في حالة ما إذا قام المنافسون بتخفيض أسعار منتجاتهم.

- المرونة السعرية للطلب الأجنبي على الصادرات و التي تعتبر ضعيفة.

و توصلا إلى أن إستجابة المرونة السعرية للطلب و العرض تتوقف على هيكل التجارة الخارجية

- نوع الصادرات و الواردات- و مستوى النمو في هذه الدول.

3/5- دراسة دونافان (1981)[1] : (Donavan)

من خلال دراسة قام بها على 12 دولة نامية، درس هذا الباحث أثر التخفيض على إقتصاديات هـذه الدول. و خلص إلى أنها تقود إلى ضغوطات تضخمية تؤدي إلى عدم تحقق الأثر الإيجابي المنتظر و هذا نتيجـــة للعرض غير المرن و كذا إلى التركيز الذي تعرفه الصادرات في هذه الدول.

4/5 - دراسة خان وليزوندو (1986)[2] (Khan et Lizondo)

حسب هذين الباحثين فإن الأثر الإيجابي للتخفيض لا يمكن أن يتحقق في غياب إجراءات تهـــدف إلى إحتواء التضخم. فالضغط على الكتلة النقدية و مراقبتها و تخفيض العجز الميزاني يمثلان أداتين فعالتين لتقليـص النفقات (بما فيها المخصصة للواردات) و هذا لا يكون إلا عن طريق فرض رسوم بدلا من تقليص النفقـــات الذي يضر بالنمو الإقتصادي.

إذا يمكن القول أن فشل سياسة التخفيض في الدول النامية يرجع إلى خصائص هيكل التجارة الخارجية لهذه البلدان و خاصة إلى :

[1] DONAVAN, D.J. Real responses associated with exchange rate action. IMF Staff Papers, December 1981.
[2] KHAN, M.S. and LIZONDO, J.S. Contractionary effects of devaluation. Discussion Papers, World Bank, N° 08, 1986.

- درجة التركيز العالية لصادراتها.

- العرض غير المرن لصادراتها.

- التبعية المتزايدة بالنسبة للواردات (طلب تقريبا غير مرن).

و إجمالا و في الدول النامية الشروط الضرورية لنجاح سياسة التخفيض قليلا ما تكـــون موفـــرة أو موجودة. و بوجود هذه الأسباب المذكورة سالفا أو بعضها فإن الأثر الإيجابي للتخفيض يزول و يقلـــل مـــن فعالية التخفيض في تسيير توازن ميزان المدفوعات.

II- إستراتيجيات تخصيص الموارد[1] و أثرها على تسيير التوازنات في الدول النامية:

1/ترقية الصادرات و إحلال الواردات :

في سنوات الخمسينات (50)، كان إختيار الإستراتيجية المناسبة للتجارة موضوع مختلف الملتقيات و الندوات التي تفضل إحدى الإستراتجيتين و المتمثلتين في ترقية الصادرات و إحلال الواردات. فـــهناك مـــن يركز على إستراتيجية إحلال الواردات مستدلا بقيود المرونة، و هناك من يركز علـــى ترقيـــة الصـــادرات و يعتبرها أفضل إختيار.

و في تعريفهما يمكن القول أن إستراتيجية إحلال الواردات تعتبر كسياسة تهدف إلى تقليص التبعيـــة الإقتصادية تجاه الخارج. وتتخذ عموما لحماية الصناعات المحلية و بالأخص الفتيـــة منـــها. و قـــد عرفتـــها A.Krueger[2] على أنها كل إستراتجية أو كل إجراء، يهدف إلى تخفيض قيمة الواردات بالنسبة للإنتاج

---

[1] في دراستنا هاته نعني باستراتيجيات تخصيص الموارد، استراتيجيات التجارة الخارجية.

[2] KRUEGER , A. Foreing trade regimes and economic development. National Bureau of Economic Research (NBRE), 1975.

المحلي. و أشارت إلى أن نسبة سعر الصرف للصادرات على سعر الصرف للواردات تمثل مؤشرا لمعرفة مدى أو درجة تطبيق إحدى الإستراتيجيتين بالنسبة للأخرى، فمثلا إذا كانت هذه النسبة أصغر من الوحدة فهذا يعني أن البلد إختار إستراتجية إحلال الواردات، بينما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الوحدة فهذا يبين أن البلد يتبع إستراتيجية ترقية الصادرات. هذه الأخيرة تعرف على أنها كل إجراء يهدف إلى الرفع من الصادرات.

و قد إختارت معظم الدول النامية خلال سنوات الخمسينات إستراتيجية الإحلال، هذا الإختيار كان يهدف إلى إنشاء سوق داخلية. و قد كانت النتائج حسنة كنظرة جماعية لهذه الدول (كمجموعة) ففي دول أمريكا اللاتينية إرتفع معدل النمو بنسبة 5% إلى 6% سنويا و الإنتاج الصناعي تضاعف بست مرات، و لكن كنظرة جزئية (كل بلد على حدى) فقد كانت لها نتائج سلبية.

و لهذا أهملت البلدان النامية هذه الإستراتيجية ، و هناك الكثير من الباحثين و من بينهم Bhagwati و Krueger[1] ممن يجمعون على حدود هذه الإستراتيجية و التي نوجزها فيما يلي :

1- إن السوق الداخلية الضيقة نسبيا لا تسمح بتوسع صناعات إحلال الواردات و غالبا ما تصطدم هذه الأخيرة بعدم مرونة الإستثمارات.

2- تقييم التكاليف ضمن إستراتيجية ترقية الصادرات يكون أسهل و قابلا للمراقبة، هذه التكاليف تكون ظاهرة و بينة (في شكل دعم مثلا)، بينما ضمن إحلال الواردات تكون معقدة التحديد و المراقبة كونها تكون محملة على المستهلك أو المؤسسات.

3-إن المؤسسات المصدرة تواجه المنافسة الدولية (السعر و النوعية) و هو ما يجعلها تركز مجهوداتها على أن تكون أكثر تنافسية. أما في حالة إحلال الواردات، فغياب سوق تنافسية و الإحتكار الذي تعمل في ظله المؤسسات المحلية بالإضافة إلى الإعتماد المتبادل بين المنتجين المحليين يؤثر سلبا على نمو الإنتاجية.

[1] BHAGWATI, J.N. and KRUEGER, A. Exchange control, liberalisation and economic development. American economic review, Vol. 63, Mai 1973. PP 419-427.

4- في ظل إستراتيجية إحلال الواردات، إجراءات التقييد الكمية و الرسوم المطبقة على الواردات غالبا ما تجر إلى معاملات غير قانونية. كما أن ندرة المنتجات المستوردة و إرتفاع أسعارها يؤدي إلى ظـــهور الأســـواق الموازية للسلع و الخدمات و العملات الصعبة مما يساهم بدرجة كبيرة في تسرب أو تهريب رؤوس الأموال.

5- إن إستراتيجية إحلال الواردات غالبا ما تفسر في الدول النامية على أنها وســـيلة للحــد مـــن تبعيتـــها الإقتصادية نحو الخارج، لكن يحدث العكس فالأنشطة المتواجدة ضمن هذه الإستراتيجية كثيرا مـــا تســـتعمل منتجات وسيطية مستوردة و هو ما يجعل الإقتصاد يعاني من نزيف في انخفاض العملات الصعبة[1].

و قد تبين من تجارب البلدان النامية التي إنتهجت سياسة تنموية معتمدة على ترقية الصـــادرات أن معدل النمو كان مرفوقا بنمو سريع في الصادرات كما أنه إرتفع خاصة مع إتباع إستراتيجيات موجهة نحـــو الصادرات[2] و قد دعم هذه الفكرة Balassa حيث أثبت أن الدول المتبعة لإستراتيجية موجهة نحو الخـلوج (Out ward) مديونيتها أقل من التي تكون إستراتيجيتها موجهة نحو الداخل (In ward)[3].

لكن الدول النامية التي إختارت إستراتيجية ترقية الصادرات غالبا ما تصطدم بعدة صعوبات. فمعظـم هذه الدول صادراتها مركزة في منتوج واحد أو اثنين و أسعار صادراتها تحدد بالعملات الصعبة و في الأســـواق الدولية ، و لهذا فإن ترقية الصادرات في مثل هذه الحالات تفقد من معناها و لا تصل إلى مبتغاها.

2/ ترقية الصادرات في بعض الدول النامية :

فيما يلي سنتطرق إلى تجربتين لدولتين ناميتين إنتهجتا إستراتيجية ترقية الصادرات لتسريع نموهما.

---

[1] KRUEGER, A. Substitution aux importations ou promotion des exportations. Finance et développement, Juin 1985. PP 20-23.
[2] KRUEGER, A. Op.Cit. PP 20-23.
[3] BALASSA, B. The structure of protection in developpeing countries. Baltimore: Jhon Hopkins Press, 1989

1/2 – دراسة حالة المغرب :

إن الزراعة في المغرب تشكل تفوقا تنافسيا لهذا البلد. و هذا ما جعل السلطات المحلية بعد الإستقلال سنة 1956 تعمل على تحديث إستماراتها موجهة إياها نحو زراعة منتوجات التصدير مثل الخضر والحمضيات وتكاليف هذه السياسة كان من المفروض أن تمول عن طريق إيرادات التصدير .

إن انخفاض أسعار المواد الغذائية في سنوات الستينات (60) جعل المغرب يهتم أكثر بزراعة المنتجات الموجهة للتصدير ويكتفي باستيراد المواد الغذائية (زراعة الحبوب لم تحض بأي اهتمام في مجال الاستثمارات).

لكن ما حدث هو أن المغرب وأمام النمو الديمغرافي الملحوظ ، انخفض إنتاجه للقمح بأكثر من النصف بين سنتي 1955 و 1985 ، وأصبح المغرب لا يسد إلا خمس (5/1) حاجياته من القمح. والملاحظ كذلك أن الواردات من المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 220% تقريبا بين سنتي 1970 و 1983 بينما الصادرات فمعدل نموها لم يتعد 8% سنويا. ولضمان قدرته التنافسية في السوق الدولية عمل المغرب على جعل الأجور في أدنى مستوياتها مما جعل مستوى المعيشة ينخفض أكثر وهذا عند ارتفاع أسعار المواد الغذائية. بالإضافة إلى هذا فإن تمويل مشاريع تحديث قطاع التصدير زاد من تبعية البلد تجاه دائنيه، فلقد بلغت مديونية المغرب سنة 1970 نسبة 18% فقط بالنسبة للإنتاج الوطني الخام وأصبحت سنة 1985 تشكل نسبة 124%. كما أن انخفاض أسعار الفوسفات (منتوج تصديري) ساهم هو الآخر في تدهور الاقتصاد المغربي .

N.Akesbi اقتصادي مغربي فسر هذه الوضعية كسياسة تهدف إلى إشباع الدول المستوردة على حساب المغرب ، إذا أصبح ينتج بكثرة ما لا يستهلكه ويستهلك بكثرة مالا ينتجه . وكما يرى

Georges,S. فإن هذا النموذج يستجيب أكثر لاحتياجات السوق الدولية على حساب احتياجات السوق المحلية[1].

2/2 – دراسة حالة كوريا الجنوبية :

رغم أنها انتهجت سياسة ترقية الصادرات إلا أن التجربة الكورية كانت مختلفة عما كانت عليه في المغرب. ففي سنة 1986 كان معدل التضخم يعادل 3% وعرفت الصادرات نموا قدر بنسبة 15% وكذا الإنتاج الوطني بنسبة 12.5% هو الآخر، ونفس الشيء عرفته الأجور الحقيقة والاستهلاك .

في سنة 1973 عندما أرست كوريا مشاريع استثمارية في مجال الصناعات الثقيلة والكيميائية لتدعيم إستراتيجية التصدير ، استمرت كذلك في اتخاذ بعض الإجراءات الحمائية لفائدة صناعاتها الفتية. وكنتيجة لذلك إنخفضت نسبة الواردات من المنتجات المصنعة (التي أصبحت تنتج محليا) من 66% سنة 1968 إلى 39% سنة 1978! وهذا للسماح لمنتوجاتها بأن تكون أكثر تنافسية في الأسواق الدولية. بالموازاة مع هذه الحماية ، قامت السلطات بوضع إجراءات تشجيعية لصالح القطاع الزراعي عن طريق تقديم إعانات وكذا التخفيض في سعر الصرف وهو ما يفسر انخفاض الواردات من المنتجات الاستهلاكية في هذا القطاع حيث كانت تمثل نسبة 5% فقط من قيمة الواردات .

وحتى وإن كانت الديون الخارجية لكوريا الجنوبية جد مرتفعة ، فإن البلد يبقى في نظر دائنيه دون أي خطر. وكل هذا فسره كل من الباحثين S.Collins وW.Park سنة 1988[2] ،حيث أثبتا أن هذا النجاح يكمن في الإستراتيجية المتبعة وهو ما جعل معدل النمو الاقتصادي يرتفع بسرعة أكثر من معدل نمو المديونية.

---

[1] GEORGES, S. Jusqu'au cou : Enquête sur la dette du tiers-monde. Ed. la découverte, Paris 1988.

[2] COLLINS, S. and PARK, W. External debt and macro economic performance in South Korea. Developing country debt and the world economy. Edited by Jeffrey, D.S. Chicago, the University of Chicago Press, 1988.

وإجمالا ما يمكن إستخلاصه من التجربة الكورية هو انتهاج الإستراتيجيتين معا وفق ترتيب تسلسلي، حيث بدأت بمرحلة تطوير الأسواق الداخلية عن طريق إحلال الواردات وأتبعتها بالاستثمار في مجال صناعات التصدير المتنوعة .

3/ أثر ترقية الصادرات على النمو الاقتصادي وحدودها

إن الفائدة التي تنتج عن إستراتيجية ترقية الصادرات في الدول النامية تعتبر دون شك ذات أهمية كبرى، فلقد لجأت إليها عند اصطدامها بأزمة السيولة ، ولهذا كان هدفها التصدير بأي ثمن ونظرا لدعمها من طرف الهيئات الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) فإن هذه السياسة قد تكون حلا لمشاكل السيولة ولكن في المدى القصير فقط . كما أن غياب إستراتيجية واضحة تتخذ من خلالها قرارات الاستثمار ، الإقتراض والتخفيض لا يزيد إلا في تعقيد تسيير اقتصاديات هذه الدول والإخلال بوضعيتها . ولهذا لا بد أن تكون إستراتيجية ترقية الصادرات وفق سلسلة من القرارات ، منسجمة مع الوقت في المدى الطويل وليس قرارات منفصلة عن بعضها البعض وفي المدى القصير فقط. ولهذا يرجع السبب في إخفاق هذه الإستراتيجية في بعض الدول إلى النظرة الضيقة التي اعتمدتها هذه الدول في ما يخص هذه الإستراتيجية دائما .

وقد أوضح Balassa ثلاثة آثار إيجابية لهذه الإستراتيجية على النمو[1]:

1- إن ترقية الصادرات تؤدي إلى استغلال الطاقة الإنتاجية غير المستعملة، بشرط أن تكون هناك طاقة استيعاب لدى الدول المستوردة .

2- إن ترقية الصادرات تؤدي إلى ارتفاع الادخار الوطني مما يسمح بدوره بارتفاع الإنتاج المحلي .

[1] BALASSA, B. Op.Cit.

3-ارتفاع عائدات الصادرات يسمح بتخفيض قيد العملات الصعبة، إذ يصبح البلد قـــادرا علـــى تمويـــل وارادته.

وفي دراسة قام بها نفس الباحث على 11 دولة نامية بين الفترة الممتدة بين سنتي 1966 و 1973 ، أثبتَ أن النمو الاقتصادي مرتبط ارتباطا كبيرا مع مستوى الصادرات (معامل الارتبـــاط = 0.93) . وفي مرحلة سابقة (1960 – 1966) أين كانت هذه الدول في أول تجربة لها مع ترقية الصـــادرات ، معـــامل الارتباط كان يعادل 0.86 ، فاستنتج أن الأثر الإيجابي لترقية الصادرات على الاقتصاد يميل إلى الارتفاع مـــع مرور الزمن . وهناك من أشار إلى أن الصادرات في أول الأمر تميل إلى الانخفاض ثم تبدأ في الإرتفاع، وهو مـــا يعرف بأثر منحنى (j).

ورغم أنها تبدو إيجابية إلا أنها تواجه عدة صعوبات في الميدان التطبيقي . ففي الدول النامية هناك تبعية مزدوجة فنمو الصادرات يتوقف بصفة عامة على المنتجات الوسيطية المستوردة وكذا على الوضعية الاقتصادية للبلدان المصنعة ولكن بعض الباحثين يرون أنه من الأفضل أن ترفق هذه الإستراتيجية بإجراءات تســـمح أولا بإنشاء ثم إشباع الأسواق الداخلية[1].

III – الرقابة على الصرف

1/ تعريف :

الرقابة على الصرف هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة وفيه تكون كل المشتريات والمبيعـــات من العملات الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي ، هذا الأخير يقوم بتوزيعها على مختلف القطاعـــات .

[1] BHAGWATI, J. and KRUEGER, A. Op.Cit. PP 419-427.

وتهدف أساسا إلى السماح لبلد ما ، يكون في فترة يصعب عليه تسديد التزاماته فيها بضبط سياسته الاقتصادية والتحكم فيها ، كي لا تكون عرضة لاضطرابات أو إختلالات ناتجة عن تدفقات غير مرغوب فيها. ونشير هنا إلى أن نظام الرقابة على الصرف يتضمن الرقابة على المبادلات ، لأن منح العملة الصعبة للمستوردين وجباية إيرادات الصادرات هي موضع الرقابة من طرف الدولة .

وإلى جانب ذلك تعتبر الرقابة على الصرف وسيلة لوقاية الاقتصاد الوطني من المؤثرات الاقتصادية الخارجية الضارة[1] وذلك بوضع ضوابط لحركة عرض وطلب الصرف الأجنبي .

2/ أشكال الرقابة على الصرف :

تتخذ الرقابة على الصرف بنوعيها (على الصادرات وكذا على الواردات) أشكالا عدة نوجزها فيما يأتي :

1/2- الرقابة على الواردات :

بصفة عامة وأمام اختلال ميزان المدفوعات فإن السلطات تميل إلى تقييد الواردات ومجموعة الإجراءات التقليدية قد تأخذ عدة أنماط:

أ – تنظيم الواردات على أساس المنتوج :

تحدد السلطات مجموعة أو طبيعة المنتجات المرخص باستيرادها .سواء أكان ذلك بهدف حماية المنتجات المحلية البديلة للواردات ، أو بهدف إقصاء منتوج ثانوي أو غير مرغوب فيه.

[1] إبراهيم محمد الفار. مرجع سبق ذكره. ص 75.

ب – تنظيم الواردات على أساس استعمالاتها :

تحدد الواردات على أساس استعمالاتها النهائية ، إذ يخصص مبلغ من العملة الصعبة لسلع الاستهلاك النهائي ، المنتجات الوسيطة وللتجهيزات. ويتم اختيار المنتجات (من الواردات) حسب الحاجة .

ج – تنظيم الواردات على أساس المصدر :

بعض الدول تنظم تجارتها الثنائية باستعمال رخص للإستيراد ،حقوق الجمارك على أساس المصدر. ويضاف إلى ذلك أسباب سياسية (كالحظر)أو إجراءات وقائية وأمنية تأخذها الدولة إزاء المنتجات القادمة من بلد به وباء ما .

2/2- الرقابة على الصادرات :

لمواجهة صعوبات التسديد ، تحاول السلطات البحث عن طرق تمكنها من مضاعفة أو زيادة مواردها من العملات الصعبة ولهذا تحاول الرفع من الصادرات وتجبر المصدرين على إعادة إيراداتهم بالعملة الصعبة. هذه الأهداف في بعض الأحيان تدخل في صراعات لما تقوم السلطات باقتطاع رسم هام (من حيث المبلغ) عن طريق هيئات التسويق أو مكاتب التصدير. وقد تأخذ هذه الرقابة هي الأخرى عدة أشكال منها :

أ – تنظيم الصادرات على أساس وجهتها :

أسباب هذا الشكل من الرقابة على الصادرات هي نفسها المشار إليها في حالة الواردات (أسباب سياسية ، أمنية ...)

ب – تنظيم الصادرات على أساس المنتوج :

بعض المنتجات يمنع تصديرها ، هذه الإجراءات تتخذ قصد منع حدوث انقطاع أو ندرة في السوق الوطنية. فمثلا، المنتجات المدعمة من طرف الدولة يمنع تصديرها كون أنها إذا صدرت فإن ذلك يعتبر تسربا

للادخار المحلي إلى الخارج. هذا المنع أو التقييد يمكن أن يكون كذلك بهدف الحفاظ على المـــوارد الداخليـــة القابلة للنفاد .

3/ أهداف الرقابة على الصرف :

لقد حاولت دول العالم الثالث اتباع سياسة للرقابة على الصرف تمكنها من تحقيق الأهداف التي تـــرى السلطات ا لنقدية أنها تسهل عملية الوصول إلى نتائج إيجابية في التنمية الاقتصادية. وأهداف نظام الرقابة تتمثل في النقاط التالية :

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إذ أن مصادر واستخدامات الصرف الأجنبي تكون أساسا في مـــيزان المدفوعات، حيث تقوم الدولة بالحد من الواردات غير الضرورية وتشجيع الصـــــادرات ذات الأهميـــة الكبرى .

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكـــس علـــى حركـــة الصادرات والواردات وكذا رؤوس الأموال، ولذلك تقوم السلطات بوضع إجراءات تنظيميـــة وقانونيـــة تخص بيع وشراء العملات الأجنبية .

- حماية الصناعات المحلية الفتية من المنافسة الخارجية وكذا تشجيع استيراد السلع الضرورية (الوســـيطية والاستهلاكية الأساسية) ومنع استيراد السلع الكمالية. كل هذا يندرج ضمن إطار واحد وهـــو دعـــم خطط التنمية الاقتصادية للدولة .

- توفير العملات الأجنبية في السوق الوطني عن طريق توجيه رؤوس الأموال الأجنبية بواسطة الرقابة على الاستثمارات ذات الأولوية وكذا الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بواسطة إجـــراءات

تنظيمية وقانونية تقييدية. كل هذا يساهم في تنمية الاحتياطي من العملات الأجنبية ويساعد في التخفيف من عبئ الديون الخارجية .

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أهداف الرقابة على الصرف فإن الدول عادة مالا تعتمد على سعر صرف واحد لتحقيق ذلك، بل إنما تأخذ بأسعار صرف متعددة تختلف حسب الغرض من الطلب على الصرف الأجنبي، وحسب مصادره[1]. وهناك بعض الدول قامت بإنشاء صناديق موازنة أسعار الصرف ، حيث تقوم السلطات النقدية بتجميع أرصدة نقدية تمكنها من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، وبالتالي المحافظة على السعر الذي ترغب في أن يستقر عليه[2] . إن النظامين السابقين يخدمان نظام الرقابة على الصرف ويدعمانه .

وإجمالا يمكن القول أن الرقابة تتمثل في شقين أساسيين :

-رقابة على موارد البلاد من الصرف الأجنبي.

-رقابة على توزيع هذه الموارد على وجوه الاستعمال المختلفة .

4/ آثار الرقابة على الصرف ونتائجها :

إن الرقابة على الصرف قد تكون عائقا أمام تطور ونمو التجارة الدولية نظرا للقيود التي تفرض على المبادلات التجارية. كما أن القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال هي الأخرى تجعل المستثمر الأجنبي يعرض عن استثمار أمواله في هذا البلد ، تخوفا من عدم إمكانية تحويل أرباحه أو إعادة رأسماله فيما بعد ، كما أنها تؤدي إلى عدم إمكانية المقيم في هذا البلد من استثمار أمواله في الخارج.

---

[1] ولد مولاي شريف. مرجع سبق ذكره. ص 107.

[2] DOMINIQUE Plihon. Op.Cit. P 97

إن هذه الآثار تتولد عنها عمليات غير قانونية ، تهدف إلى حفظ بيع أو شراء عمـــلات صعبـــة أو استيراد وتصدير سلع وخدمات دون موافقة السلطات المعنية ويمكن أن تأخذ الأشكال التالية :

أ – المضاربة في رخص الاستيراد :

إن زيادة رخص الاستيراد غالبا ما يجر إلى المضاربة والرشوة فالموظفون المسوولون عن تقـــديم هـــذه الرخص هم عرضة لذلك. كما أن حامل هذا الرخصة يمكنه هو أيضا بيعها أو بالأحرى المضاربة بها .

ب – تسرب رؤوس الأموال :

إن التحويل غير القانوني لرؤوس الأموال هو نتيجة لسياسة الرقابة على الصرف. المقيمون يقومـــون بتوظيف أصولهم في الخارج هروبا من الرقابة التي تؤثر على قدرتهم الشرائية بتخفيضها وهذا باستعمال ســـعر صرف غير مشجع .

ج – الزيادة في قيمة الفوترة أو التقليل فيها والتهريب :

هي طرق القصد منها أساسا تزييف مبلغ فواتير التصدير والاستيراد بطرق غير قانونية لسلع مطلوبـــة بكثرة في أسواق الدول المجاورة .

د – ظهور السوق السوداء للصرف :

إن احتكار البنك المركزي لعملية بيع وشراء العملات الأجنبية والقيود التي تنظم ذلـــك، يـــؤدي إلى ظهور طرق ملتوية للحصول على العملات الصعبة ، ناهيك عما إذا عجز البنك عن تلبية كل الطلبات علـــى العملات الصعبة. كل هذا يجر إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازية للصرف .

5/ الأسواق السوداء للصرف :

ظهور السوق السوداء هو إحدى نتائج نظام الرقابة على الصرف ويتشكل هذا السوق في حالة ما إذا لم يستطع البنك المركزي تلبية طلبات كل المقيمين على العملات الصعبة ، فكلما كان عرض العملات الصعبة غير كاف كلما كانت سعة السوق السوداء أكثر .والفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يزداد مما يحوض على بيع العملات الصعبة في السوق الموازية .

إن سعر الصرف الموازي المرتفع كثيرا يمكن قبوله لسببين :

-التوسع في الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى وجود مداخيل إضافية.

-الندرة أو النقص في السلع والخدمات المستوردة في السوق المحلية .

1/5 – الطلب على العملات الصعبة في السوق السوداء :

بالإضافة إلى أنها مطلوبة لتمويل الواردات القانونية ، وتمويل الاستثمارات (الديون الخارجية) وتسديد خدمة الدين ، فإن العملات الصعبة مطلوبة لغايات أخرى لها طابع غير قانوني أمام نظام الرقابة على الصرف .

أ – لتمويل الواردات غير القانونية :

إن عدم قدرة السوق الوطنية على اشباع كافة الحاجيات المحلية يؤدي إلى ظهور سوق أخرى، هي السوق الموازية. فالأشخاص يحصلون على العملة الصعبة لشراء المنتجات المطلوبة وغير المتوفرة في الداخل من الخارج وإعادة بيع هذه المنتجات يسمح بتحقيق أرباح هامة تعادل الفرق بين السعر الرسمي والسعرالموازي[1].

---

[1] BENBAHMED, R. Taux de change et déperdition du système productif en Algérie. Le monde en développement, N° 36, 1981.

ب – لتمويل المدفوعات غير المنظورة :

الطلب على العملة الصعبة في السوق السوداء يمكن أن يكون لأجل تمويل السفر نحو الخارج ، أو من أجل العلاج الطبي غير المتوفر داخل الوطن ... إلخ .

ج – توظيف رؤوس الأموال في الخارج :

توظيف رؤوس الأموال أو الأصول في الخارج هو نتيجة لسياسة نقدية لا تحرض الأشخاص على الادخار المحلي . فأسعار الفائدة المنخفضة تمثل نقطة سلبية. هذا الميول إلى تصدير رؤوس الأموال يمكن أن يكون أكبر في حالات اللاأمن وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

2/5 – عرض العملات الصعبة في السوق السوداء :

عادة ما يكون عرض العملات الصعبة متأتيا عن عائدات التصدير أو الإقتراض. كما يمكن إيجاد منافذ أخرى للعرض.

أ – الصادرات المهربة :

إن مستوى الأسعار المنخفض مقارنة مع ما هو عليه في الدول المجاورة يؤدي إلى نمو التصدير غير القانوني (التهريب) للمنتجات المدعمة عبر الحدود. في الجزائر هذه التجارة تمتص جزءا هاما من ميزانية الدولة، فتجارة التهريب مع المغرب ، تونس ودول أخرى تقع على الجنوب الجزائري تقوم أساسا على المواد الغذائية ، الماشية ... إلخ ، وهي مواد غالبا ما تكون مدعمة من طرف الدولة .

ب – بيع العملات الصعبة من طرف المهاجرين ، الدبلوماسيين والسياح :

الفرق المرتفع بين السعر الرسمي والسعر الموازي يحرض الأفراد الذين بحوزتهم عملات صعبة على بيعها في السوق الموازية ففي 1978 ، ما يعادل 4,7 مليار دينار جزائري بالسعر الرسمي سيقت إلى السوق الموازية.

ج – الإفراط في الفوترة بالنسبة للواردات :

إن الإفراط في التصريح بالمبلغ الموجود على فاتورة المستورد، يسمح لهذا الأخير باكتساب مبلغ من العملة الصعبة (الفرق بين المبلغ الحقيقي للواردات والمبلغ المرتفع المصرح به) وإعادة بيعه في السوق الموازية. وقد يفقد الإفراط في التصريح بمبلغ الواردات فائدته أو القصد الذي يبحث عنه المستورد في حالة ما إذا كانت الرسوم المطبقة على الواردات حد مرتفعة عن الفرق بين السعر الرسمي والموازي للعملة الصعبة.

د – الخفض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به :

وهذا ما يسمح للمصدر بالحصول على مبلغ من العملات الصعبة بالسعر الرسمي ، وإعادة بيعها في السوق السوداء للصرف. وقد يتفادى المصدر فعل ذلك إذا ما كانت الإعانات المالية للصادرات مرتفعة بما فيه الكفاية بشكل يسمح له بتعويض الربح المحقق بالعملة الصعبة عن عمليتي التدليس في مبلغ الفاتورة واللجوء إلى السوق السوداء.

3/5 – النتائج المترتبة عن السوق السوداء :

إن نتائج السوق السوداء على الاقتصاد تتوقف على مدى ضخامتها فكلما كانت تحتل جزءا هاما في الاقتصاد كلما كانت نتائجها محسوسة .

أ – التضخم :

إن المداخيل الإضافية والعرض غير الكاف يؤدي إلى ظهور وزيادة التضخم. والمنتجات المعروضة في السوق السوداء والتي تعتبر كمالية والتي حلت محل منتجات غذائية أساسية ، هي الأخرى كلما كانت مرتفعة كلما زادت حدة التضخم لتشمل أو لتمس كافة المنتجات في السوق المحلية.

ب – أثر السوق السوداء على الادخار المحلي :

تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج وتجارة التهريب يؤديان إلى خفض مستوى الادخار المحلي ، تلبية لحاجيات السوق الخارجية وتسرب رؤوس الأموال يثقل الحاجة إلى السيولة الضرورية لتمويل النفقات. وهكذا تجد السلطات نفسها مرغمة على الاقتراض من الخارج أو زيادة الكتلة النقدية، وهذين الخيارين لا يمكن أن يمرا دون إحداث مشاكل أخرى فالتوسع النقدي دون نمو في الإنتاج يزيد من حدة التضخم، والاستدانة يمكن أن تقود إلى نفس النتائج بالإضافة إلى أنها تزيد من التبعية نحو الخارج.

ج – الرشوة والفساد :

إن الصلاحية المقدمة للموظفين في تقديم أو منح رخص الاستيراد والعملات الصعبة قد تولد ظاهرة الرشوة. فالفرق المعتبر بين السعر الرسمي والموازي يدفعهم لتحقيق أرباح غير شرعية عن طريق السوق السوداء.

4/5 – ميزات السوق السوداء :

رغم أنه ينظر إليها نظرة سيئة ، فإن الأسواق السوداء يمكن أن يكون لها منفعة كبيرة لصالح الاقتصاد الوطني[1].

-فيجب العلم بأن السوق السوداء تسمح بتوفير سلع لصالح الأفراد لا تستوردها الدولة .

-إن السعر الموازي يكشف عن التقدير فوق القيمة للسعر الرسمي للعملة الوطنية وكذا نسبة التخفيض الضرورية.

-بوجود سوق موازية ، سياسة التخفيض تكون أقل تضخمية فالآثار التضخمية تكون جزءا قد تحقق ضمن السوق السوداء .

[1] AZAM, J.P. Marché parallèle et convertibilité. Revue économique, 1991.

- السوق السوداء تعمل كميكانيزم تكون فيه العملة الوطنية عرضة لتخفيض حقيقي دون تعديل السعر الرسمي ، فهي تعرض على المصدرين الذين لا يبيعون العملة الصعبة في السوق الرسمي سعرا مرتفعا ، كما تسمح للمستوردين بإقتناء سلع لا يمكن الحصول عليها إلا بالأسعار الواجب دفعها .

5/5 – إجراءات مقاومة الأسواق السوداء :

أ – قابلية تحويل العملة :

لتفادي أثر السوق السوداء على الإقتصاد ، فإنه من الأولى تحقيق الشروط التالية :

1- على الدولة إشباع كل الحاجيات المحلية بالإنتاج المحلي أو الاستيراد .

2- يجب على البلد أن يمتلك حجما هاما من الاحتياطات.

3- ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية ، ويقصد بهذا حرية إبدال هذه العملة بغيرها من العملات بحرية وبدون حدود . وهنا يجب على البنك المركزي ضمان حركة عملته في سوق الصرف بكل حرية ويمكن أن تكون هذه القابلية شاملة عندما تطبق على كافة الأعوان مقيمين كانوا أم لا وعند كل المعاملات (الجارية والمالية) ، كما يمكن أن تكون جزئية – وهو حال البلدان النامية – إذ تطبق بالخصوص على المعاملات الجارية. ولكن مع تحرير حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي شجع ذ لك بعض البلدان إلى إلغاء القيود الخاصة بالمعاملات المالية[1].

إن هذه الشروط الثلاثة ، غالبا ما لا تتحقق في الدول النامية فقابلية تحويل عملتها المدعمة بمستوى ضعيف من الاحتياطات وفي بعض الأحيان سلبي ، وعجز الجهاز الإنتاجي ساعدت في تقوية ميكانيزم السوق السوداء.

[1] DOMINIQUE Plihon. Op.Cit. P 88.

ب – التخفيض في قيمة العملة الوطنية :

سياسة التخفيض تعتبر أداة فعالة لإزاحة السوق السوداء عن دورها المتمثل في الإخلال بنظام الأسعار. والفرّق بين السعر الرسمي والسعر الموازي يميل إلى الانخفاض حسب مستوى التخفيض .

ولكن في حالة البلدان النامية فإن ذلك لا يأتي دائما بنتائج حسنة ، إذ أن هيكل الصادرات في هذه البلدان وعدم مرونة العرض وكذا مستوى الواردات الذي يصعب تقليصه ، كل هذا يجعل من سياسة التخفيض أداة قليلة الفعالية .

IV-التحرير الاقتصادي :

عند القيام بتحليل لتطور الاقتصاد بصفة عامة ، نلاحظ أن هناك انتقال من الاقتصاد المخطط . أو المراقب نحو اقتصاد أكثر تفتح ، أين يلعب السوق دورا حد كبير. ويشمل التخطيط كل الإجراءات المتعلقة بمراقبة نظام الأسعار ، الصرف ، الإنتاج ، وتخصيص الموارد . ونجاح هذه العملية يتوقف على وضعية كل بلد. فكلما كان الاقتصاد قويا ، كلما كانت لسياسة التحرير المستهدفة أو المتبعة حظوظا لتحقيقها دون مواجهة صدمات ما .

في البلدان النامية ، عملية التحرير تعتبر موضة في هذه السنوات الأخيرة فسياسات التسوية المدعمة من طرف الهيئات الدولية تفرض في مجملها ترقية للصادرات ، وهذه الأخيرة لا تتحقق إلا بالمرور عبر سياسات التحرير. وكذلك فإن انفتاح الاقتصاد على بقية الاقتصاد العالمي هو جزء متكامل من الإصلاحات الاقتصادية.

وعملية التحرير الاقتصادي تتلخص في النقاط التالية :

– رفع الرقابة على الأسعار ، الأجور ومعدلات الفائدة .

- اللامركزية في اتخاذ القرارات .

- تفكيك الهياكل الاحتكارية للمؤسسات العمومية .

- فتح الاقتصاد الوطني على المنافسة الأجنبية .

1/ نموذج عن عملية التحرير :

في البداية ، يجب الإشارة إلى أن عملية التحرير تتوقف على البلد محل الدراسة. فالنموذج يختلف من بلد لآخر، لهذا فمن الأهم عند صياغة برامج التحرير الإقتصادي اعتماد طريقة دراسة حالة. و لكن هناك عدد من الإجراءات متشابهة و مشتركة. و انطلاقا من هذه الإجراءات نحاول وصف نموذج عام للتحرير الإقتصادي، هذا النموذج مستوحى من الدراسة التي قام بها « Sebastien Edwareds » سنة 1987[1] حول تنظيم إجراءات التحرير الإقتصادي في الدول النامية.

و بصفة عامة، هذا النموذج يطبق في الدول التي تمتاز بالخصائص التالية :

- معدل تضخم جد مرتفع.

- عجز ميزاني مرتفع .

- معاملات تجارية جد مقيدة.

- عراقيل لمواجهة حركة رؤوس الأموال .

- أسواق للأوراق المالية إبتدائية أو منعدمة.

- درجة تفتح الإقتصاد جد مرتفعة.

[1] EDWARDS, S. Comment programmer les mesures de libéralisation dans les pays en développement. Finance et développement, Mars 1987. PP 26-29.

و تكون عندها سياسة التحرير الإقتصادي على جانبين :

-التبادلات التجارية.

-أسواق رؤوس الأموال.

2/ الترتيب التسلسلي لعملية التحرير :

ضمن سياسات التحرير ، الإنتقال من مرحلة لأخرى يتوقف علىالبلد موضع التحرير و الظروف السائدة أثناء تطبيق برامج التحرير. مع هذا يمكن إعتماد ترتيب منطقي يمكن وصفه في المراحل الآتية :

1/2 – عملية التحرير على المستوى الداخلي :

و نعني بهذا تحرير أسواق رؤوس الأموال الداخلية، و بدقة أكثر معدلات الفائدة. ففي الدول النامية ، معدلات الفائدة الحقيقية غالبا ما تكون حد منخفضة أو حتى سلبية (معدل التضخم أكبر من معدل الفائدة الإسمي). و تحرير حركة رؤوس الأموال على المستوى الخارجي لا يؤدي إلا إلى تسرب (هروب) رؤوس الأموال بسبب معدلات الفائدة المرتفعة في الخارج. كما أن البلد الذي لا يملك إدخارا كافيا لتمويل النفقات الضرورية لنمو إقتصاده ، يجد نفسه مجبرا على الإقتراض أو العمل بأقل من طاقاته.

دائما على المستوى الداخلي ، إذا قام بلد ما بتحرير أسواق رؤوس الأموال مع وجود عجز ميزاني هام، فقد ينتج عن ذلك آثار سلبية لأن تحرير السوق المحلية لرؤوس الأموال لا يتماشى مع سياسة ميزانية تمتلز بعجز. و لتمويل هذا العجز ، تعتمد الحكومة على الإقتراض من الخارج وهذا ما يزيد من الضغوطات التضخمية ، وفي نفس الوقت يقصي الأثر الإيجابي الذي يحدثه إرتفاع معدلات الفائدة. و لهذا فمن الأفضل التحكم في العجز الميزاني قبل اللجوء إلى تحرير السوق المحلية لرؤوس الأموال.

2/2-عملية التحرير على المستوى الخارجي :

في هذه المرحلة ، تطرح مشكلة الأولوية بين تحرير التجارة (المعاملات الجارية) و رؤوس الأموال.

و قد أظهرت التجارب أنه في أول الأمر تكون البلدان أمام الخيارات التالية :

- تحرير التجارة.

- تحرير أسواق رؤوس الأموال.

- أو التوفيق بينهما.

و تكون النتائج المنتظرة على سعر الصرف مختلفة ، على حسب الخيار المتبع.فتحرير أسواق رؤوس الأموال يودي إلى دخول قوي لرؤوس الأموال الأجنبية ، نتيجة لمعدل الفائدة المحلي المرتفع. و أمام هذه الوضعية ، تميل قيمة العملة الوطنية للإرتفاع أكثر كلما كان معدل الفائدة المحلي أعلى من معدل التوازن (تكافؤ معدلات الفائدة)[1].

إن إرتفاع قيمة العملة يعكسه ميزان المدفوعات، حيث يمنح هذا الإرتفاع للعملة الوطنية قدرة شرائية أعلى من نقطة التعادل (تكافؤ القدرة الشرائية). و تصبح الواردات أقل ثمنا ، و الصادرات أغلى ثمنا. و هكذا يصبح قطاع التصدير أقل إعتبارا ، و صعوبات الدفع تصبح هي الأخرى وشيكة الوقوع.

و بالمقابل ، فإن تحرير المبادلات غالبا ما ينتج عنه تخفيض في قيمة العملة الوطنية ، هذا التخفيض يساهم في ترقية الصادرات. و هذا لا يمكن أن يتحقق إلا برفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية كشرط أول وأن يكون سعر الصرف حرا كشرط ثان. و إنطلاقا من هنا ، العرض و الطلب على السلع و الخدمات يجعلان سعر الصرف يقترب من نقطة تعادل القدرة الشرائية الحقيقية للعملة. كما أن سياسة سعر الصرف

---

[1] تكافؤ معدلات الفائدة يكون لما يتساوى معدل الفائدة الداخلي مصححا (معدلا) بمعدل التضخم المحلي مع معدل الفائدة الأجنبي مصححا هو الآخر بمعدل التضخم الأجنبي.

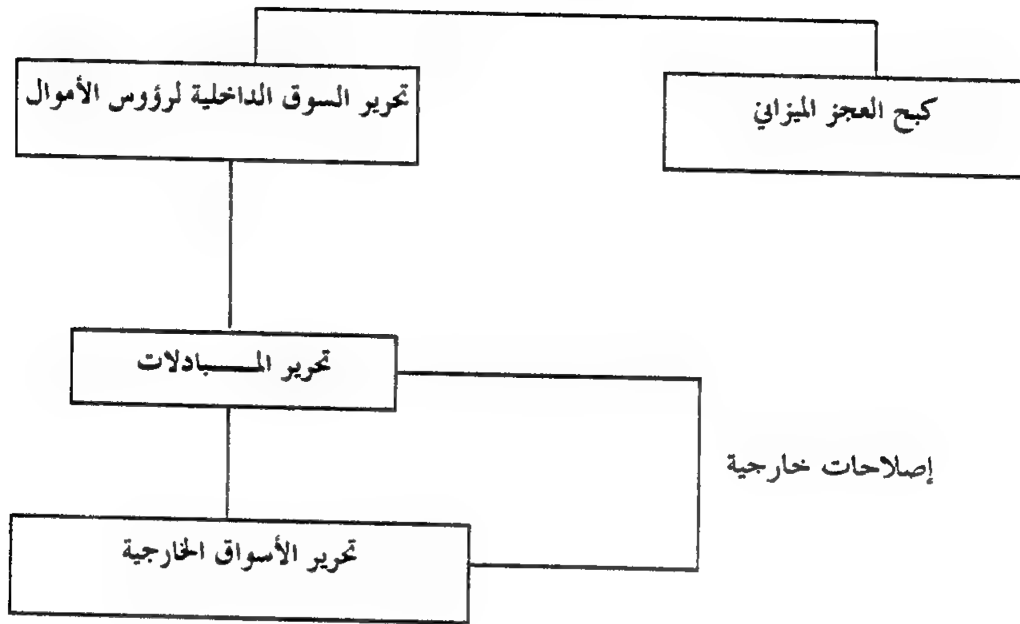
المتعدد (الرقابة على المبادلات لبعض المنتجات) تعتبر ضرورية في أول الأمر، سواءا بالنسبة لقطاع التصدير أو بالنسبة لإستيراد بعض السلع و الخدمات الأساسية ، و التي يكون إستيرادها أكثر ربحية مما إذا أنتجت محليا.

و لتحقيق أهداف سياسة التحرير الإقتصادي ، فإن الأولوية بين تحرير أسواق رؤوس الأموال و المبادلات التجارية تعطى لهذه الأخيرة ، كونها تستجيب أكثر لمتطلبات ترقية الصادرات بأقل الأخطار.

وبخصوص الزمن الفاصل بين تحرير المبادلات و تحرير أسواق رؤوس الأموال ، فهو يتوقف على مدى سرعة عودة قابلية المنافسة إلى الإقتصاد الوطني بعد تحرير المبادلات.إن التحرير قبل الأوان لأسواق رؤوس الأموال يمكن أن يؤدي إلى تدهور الوضع الإقتصادي. فالمستثمرون ينتقلون ليستقروا أين تكون العائدات أكثر إرتفاعا ، و هكذا فالنشاط الإقتصادي يميل إلى التقلص و معدل البطالة يرتفع. و يجب الإشارة إلى أن التحرير الكامل لأسواق رؤوس الأموال هو شبه خيالي ، لأنه حتى في الدول المصنعة أين الظروف الإقتصادية المواتية لهذا النوع من التحرير متوفرة ، إلا أن هذه الدول تتخذ دائما إجراءات تقييدية قصد حماية إقتصادياتها. فمثلا في فرنسا، إيطاليا و اليابان، القيود على معاملات رؤوس الأموال لم ترفع إلا في سنة 1980 و الدخول الأجنبي لسوق رؤوس الأموال المحلية يبقى محدودا.

عملية التحرير الإقتصادي

إصلاحات داخلية



شكل رقم (2): إجراءات عملية التحرير الاقتصادي

الفصل الثالث

دراسة حالة الجزائر

تمهيد :

في هذه الدراسة سنتطرق إلى أهم الإختلالات التي مست الإقتصاد الوطني في فترة الإصلاحات (بداية التسعينات) والإجراءات المتخذة أنذاك كمحاولة لإنعاش الإقتصاد الوطـــني مســتعرضين بعــض الأرقـــام والإحصائيات ثم بعدها نتطرق إلى المراحل التي مر بها نظام الصرف الجزائري، لنخلـــص إلى معرفـــة آثـــار التخفيض على الإقتصاد الوطني وبالخصوص على ميزان المعاملات الجارية وتبيان أهمية سعر الصرف الحقيقي.

وفي الأخير نحاول إعطاء تصور لسياسة صرف قد تساهم نوعا ما في تحقيق الآثار الإيجابية للتخفيـــض كما تساعد على التسيير الفعال للموارد وتخصيصها.

I- أهم الإختلالات في الإقتصاد الوطني وإجراءات الإنعاش :

1/ إختلالات الإقتصاد الجزائري :

إن الإقتصاد الوطني يمر حاليا بفترات جد صعبة في تاريخه. فالجزائر التي لابد عليها أن تسدد ما عليها من ديون تراكمت في سنوات السبعينات لم تحسن تسيير أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1985 التي زادت الأزمة تفاقما وظهرت حينها حقيقة الإقتصاد الجزائري.

وفي نظرة خاطفة على الإقتصاد الوطني يمكن ملاحظة الإختلالات التالية :

- معدل نمو سكاني مرتفع حيث يصل إلى متوسط 2,2٪ سنويا[1].

- تبعية تجاه قطاع المحروقات حيث يمثل أكثر من 95٪ من إيرادات الصادرات وأكثر من 60٪ من إيرادات الميزانية.

- تبعية غذائية للخارج متزايدة ففي 1991 ما يقارب 25٪ من واردات الجزائر كانت عبارة عن مواد غذائية وتزايدت هذه النسبة إلى أن بلغت 28,7٪ سنة 1996. بينما القطاع الزراعي المحلي ينتج ما لا يزيد عن ربع (¼) الإحتياجات المحلية[2] وقد سجل انخفاضا بنسبة 10,4٪ سنة 1997 بالنسبة لسنة1994[3].

- معدل بطالة مرتفع (23٪ سنة 1989، 27٪ سنة 1993، 28,3٪ سنة 1996)[4].

---

[1] كريم النشاشيبي و آخرون. الجزائر: تحقيق الإستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق. صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998. ص 2.

[2] كريم النشاشيبي و آخرون. نفس المرجع. ص 3.

[3] Revue Conjucture, N° 46, Juillet-Aout 1998. P 2.

[4] Algérie 1997, l'année économique et sociale. Editer par Ecotechnics P 6.

- صعوبات التسديد للخارج، حيث بلغت الديون الخارجية أكثر من 30مليار دولار في نهاية 1997.هــذا العجز أدى إلى انقطاع بعض الواردات الأساسية.

- معدل تضخم مرتفع بلغ نسبة 32% سنة 1992 .

ونظرا لهذه الوضعية اتبعت الجزائر منذ 1988 سياسة تحرير اقتصادها والجانب المالي كـــان ضمـــن أولويات هذه السياسة نظرا لثقل المديونية الخارجية. ولتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها كان لابـــد علـــى الجزائر اتخاذ إجراءات تهدف إلى ترشيد الإستيراد وترقية الصادرات وبصفة عامة تحرير التجارة الخارجية وذلك أخذا بعين الإعتبار دور سعر الصرف كأداة هامة للوصول إلى هذه الأهداف.

وفيما يلي سنعطي بعض الأرقام التي توضح الوضعية التي آل إليها الإقتصـــاد الجزائـــري موجـــزة في جداول:

جدول رقم (1): تطور المديونية الخارجية للجزائر بملايير الدولارات الأمريكية (90-1997).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الديون طويلة ومتوسطة الأجل	26,588	26,636	25,886	25,024	28,850	31,317	33,194	31,060
الديون قصيرة الأجل	1,791	1,239	0,792	0,700	0,636	0,256	0,421	0,162
المجموع	28,379	27,875	26,678	25,724	29,486	31,573	33,615	31,222

المصدر: MEDIABANK-N°35, Avril/ Mai 1998. P6

جدول رقم (2): تركيبة الواردات الجزائرية (1986-1997) (%).

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
مواد غذائية	20	25	24,6	31,8	24,7	nd	nd	26	30,1	25,5	28,7	28,7
مواد خام، مواد نصف مصنعة	34	35,2	36,6	32,3	32	nd	nd	31,5	30,1	30,4	26,2	23,6
سلع تجهيزية	31,5	27	26,8	25,4	31,5	nd	nd	30	26,3	27,9	33,6	28,3
سلع إستهلاكية	14,5	12,8	12	10,5	11,8	nd	nd	12,5	13,5	16,2	11,5	19,4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: بتصرف الباحث. (nd: غير محددة)

جدول رقم 3: تطور ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 90-98.

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ميزان العمليات الجارية	1,35	2,39	1,3	0,8	-1,8	-2,2	1,2	3,45	-1,12
الميزان التجاري	3,11	4,67	3,2	2,4	-0,3	0,2	4,1	5,69	1,28
الصادرات (فوب)	12,88	12,44	11,51	10,41	08,89	10,25	13,20	13,82	10,15
محروقات	12,35	11,97	11,0	9,9	8,6	9,7	12,6	13,18	9,77
أخرى	0,53	0,47	0,5	0,5	0,3	0,50	0,6	0,64	0,38
الواردات	-9,77	-7,77	-8,3	-8,0	-9,2	-10,1	-9,1	-8,13	-8,87
صافي خدمات غير العوامل	-1,20	-1,35	-1,1	-1,0	-1,2	-1,3	-1,4	-1,08	-1,50
دائن	0,51	0,42	0,6	0,6	0,7	0,7	0,8	1,07	0,74
مدين	-1,71	-1,77	-1,8	-1,6	-1,9	-2,0	-2,2	-2,15	-2,24
صافي دخل العوامل	-2,09	-2,21	-2,2	-1,8	-1,7	-2,2	-2,4	-2,22	-2,00
دائن	0,07	0,07	0,1	0,2	0,1	0,1	0,2	0,26	0,37
مدين					-1,84	-2,31	-2,56	-2,47	-2,37
مدفوعات الفوائد	-2,16	-2,29	2,4	-1,9	-1,8	-1,3	-2,6	-2,11	-1,95
صافي التحويلات	1,53	1,29	1,4	1,1	1,4	1,1	0,9	1,06	1,09
ميزان حساب رأسمال	-1,57	-1,89	-1,1	-0,8	-2,5	-4,1	-3,3	-2,29	-0,66
الإستثمار المباشر (صافي)	-0,04	-0,08	0,00	0,00	0,00	0,00	0,3	0,26	0,47
رأسمال العام (صافي)	-0,44	-1,23	0,1	-0,3	-2,4	-3,9	-3,4	-2,51	-1,33
السحب	6,29	6,00	6,9	6,5	4,7	3,2	1,8	1,69	1,83
السداد	-6,73	-7,22	-6,8	-6,9	-7,1	-7,1	-5,2	-4,20	-3,16
قروض قصيرة المدى والسهو والخطأ	-1,03	-0,56	-1,2	-0,5	-0,1	-0,3	-0,2	-0,04	-0,20
قروض قصيرة المدى	-1,03	-0,56	0,2	-0,5	-0,1	-0,1	-0,2	-0,16	-
السهو والخطأ			-1,3	0,00	0,00	-0,20	0,00	-	-
الميزان الكلي	0,22	0,50	0,20	0,00	-4,40	-6,30	-2,10	1,16	-1,78
التمويل	-	-	-0,2	0,00	4,4	6,3	2,1	-1,16	1,78
التغير في الإحتياطات الإجمالية	0,22	-0,50	0,1	-	-1,1	0,50	-2,10	-3,83	1,21
إعادة الشراء من الصندوق	0,09	-0,84	-0,20	-0,30	0,70	0,30	0,60	-0,35	-0,45
التغير في الإلتزامات الأخرى بنك الجزائر	-	-	-	0,30	0,00	-0,10	-0,10	0,00	-
الديون المعاد جدولتها	-	-	-	-	4,4	4,9	3,5	2,22	0,52
ميزان المدفوعات المدعم المتعدد الأطراف	-	-	-	-	0,44	0,60	0,94	0,80	0,13
الإحتياطات من غير الذهب	0,80	1,60	1,50	1,50	2,60	2,10	4,20	8,04	6,84

المصدر: بنك الجزائر

أما بالنسبة لتطور سعر الصرف فحسب دراسة قام بها الباحث يوسفي علي فإن أسعار الصرف الحقيقية للدينار الجزائري طوال الفترة 1971-1990 كانت كمايلي مبينة في الجدول الآتي، علما أنها حسبت حسب نموذج يأخذ بعين الإعتبار نظرية تعادل القوى الشرائية وبتواجد قطاعين،المحلي وقطاع التصدير. علما أن هذا النموذج يسمح بتحقيق التوازن في حساب المعاملات الجارية[1].

جدول رقم (4) تطور سعر الصرف الإسمي و الحقيقي للدينار الجزائري للفترة 71-1990

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الحقيقي	نسبة الإرتفاع في تقييم دج عن قيمته الحقيقية (%)
1971	4,9126	7,13620	32,85
1972	4,4886	6,75140	33,52
1973	3,9625	9,91430	61,50
1974	4,1808	8,83150	60,03
1975	3,9494	9,46880	58,29
1976	4,1638	9,45660	55,97
1977	4,1468	11,0143	65,53
1978	3,9659	11,7978	62,35
1979	3,8533	10,0835	61,79
1980	3,8375	10,3300	62,85
1981	4,3158	11,3569	62,00
1982	4,5922	12,2733	64,27
1983	4,7888	14,2290	62,58
1984	4,9834	14,5006	65,63
1985	5,0278	16,4838	69,50
1986	4,7023	18,0797	73,99
1987	4,8497	17,6981	72,60
1988	5,9148	17,3127	65,84
1989	7,6068	18,9779	59,92
1990	8,9575	22,7736	60,67

المصدر : **Yousfi Ali «modèles de détermination du taux de change du dinar Algérien».**

[1] Yousfi Ali. Modèles de détermination du taux de change du dinar Algérien. Papier de recherche, Canada, Ecole des Hautes Etudes Commerciales (H.E.C.) 1993. PP 142-157.

الملاحظ لهذه الأرقام يستنتج مايلي (للفترة 1971-1990) :

1- سعر الصرف الرسمي للدينار كان طوال هذه الفترة مقيما بقيمة مرتفعة عن قيمته الحقيقية فهو لا يعكس في أي لحظة تغيرات الأسعار المحلية والأجنبية. فمعدل الإرتفاع في التقييم يرتفع من سنة لأخرى حيث انتقل من 32,85٪ سنة 1971 إلى 60,67٪ سنة 1990.

2- تطور سعر الصرف الحقيقي يبيّن أنه يجب أن يكون هنالك تخفيض في السعر الإسمي للدينار ومعدل التخفيض يرتفع كلما ارتفع فرق التضخم بين الجزائر وشركائها الإقتصاديين وهو ما حدث حيث أن معدل التضخم في الجزائر إرتفع بنسبة أكبر مما هي عليه في البلدان الشركاء في سنوات الثمانينات[1].

3- سعر الصرف في السوق السوداء يعكس حقيقة القوة الشرائية للدينار أكثر من سعر الصرف الرسمي حيث أنه في السوق السوداء يتحدد حسب العرض والطلب وأخذا بعين الإعتبار علاوة الخطر لأن الرقابة على الصرف أنذاك تمنع بيع وشراء العملات الصعبة دون إذن البنك المركزي.

4- تغيرات سعر الصرف الحقيقي تتوقف في حيز كبير على عاملين، إيرادات الصادرات النفطية (عرض العملات الصعبة) وسياسة الإنفاق أو الواردات (الطلب على العملات الصعبة).

كلما كان عرض العملات الصعبة مرتفعا، كلما مال سعر الصرف الحقيقي إلى الإرتفاع. فمثلا بين سنتي 1971 و 1972 إرتفاع قيمة الدينار من 7,1362دج/دولار أمريكي إلى 6,7514دج/د.أ، كانت نتيجة إرتفاع الصادرات البترولية بين 1971 و1972 بنسبة 50٪. وفي 1974 كان الإرتفاع في قيمة الدينار راجعا إلى ارتفاع سعر البرميل من 2,7دولار أمريكي سنة 1973 إلى 11,2دولار أمريكي سنة 1974 مما أدى إلى ارتفاع إيرادات الصادرات بنسبة 151٪ بين 1973 و1974 ونفس الشيء بالنسبة

[1] Yousfi Ali. Op.Cit. P 154.

لسنة 1979. بينما في سنتي 1976 و1984 فكان الإرتفاع في قيمة الدينـــار راجـــعا إلى الإنخفـــاض في الواردات، ففي 1976 إنخفضت الواردات بنسبة 1٪ وبنسبة 2٪ سنة 1984.

إن الميل إلى رفع قيمة الدينار الجزائري يفسر بنقطتين :

1- إستراتيجية التصنيع التي إعتمدها الجزائر كانت تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعة لكي تســمح لقطاع التصنيع أن تكون وارداته الأساسية أقل كلفة.

2- الإقتصاد الجزائري أنذاك كان عبارة عن إقتصاد مخطط وبالتالي سعر الصرف ماهو إلا عبارة عن معطيـــة تحددها السلطات وليس قوى السوق.

2/ إجراءات الإنعاش :

نظرا للوضعية التي آل إليها الإقتصاد الوطني إرتأت السلطات الجزائرية إنتهاج إصلاحات إقتصاديـــة ترتكز على الإصلاح النقدي والمالي الذي يشكل أهم الجوانب وذلك بهدف ترشيد وظيفة العملة الوطنيـــة في الداخل والخارج عن طريق إعادة تقييمها حيث تم تخفيضها بنسبة تزيد عن 60٪ بين سنتي 1988 و1991.

ومن بين الإجراءات المتخذة نذكر مايلي :

1- قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 حيث نص على مايلي :

- أصبح البنك المركزي يدعى بنك الجزائر وهو مؤسسة مستقلة لا تخضع للتسجيل في السجل التجاري لكنها تتعامل تجاريا.

- يتولى مجلس النقد والقرض إدارة شؤون البنك ضمن الحدود المنصوص عليها في التشريع ويرأسه محافظ البنك الذي هو رئيس اللجنة المصرفية.

- إمكانية إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الخاصة وطنية أو أجنبية كانت، عن طريق الترخيص لها كما يمكن تعديل هذه الترخيصات والرجوع عنها[1].

2- التنظيم رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية.

3- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات،الذي يشمل في طياته ضمانات وامتيازات أكثر وضوحا في مجال الاستثمار وذلك بتشجيع الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، على أن لا تكون هذه الاستثمارات موضوع تصريح لدى وكالة ترقية الاستثمارات[2].

4- اتفاق التمويل المدعم الموقع بتاريخ 30 ماي 1989 مع صندوق النقد الدولي، استفادت بموجبه الجزائر من حصتها في الصندوق بصفة آلية. كما وافق الصندوق على منحها حق التمويل التعويضي بسبب انخفاض الصادرات النفطية وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية خاصة الحبوب آنذاك. والجزائر هي التي قامت بإعداد

---

[1] المادة 45 من قانون النقد و القرض.

[2] أنظر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بالإستثمارات.

البرنامج الاقتصادي لهذا الاتفاق وقدمته إلى الصندوق الذي وافق عليه دون شرط إعادة الجدولة[1].

5- اتفاق التمويل المدعم الموقع بتاريخ 03 جوان 1991 وقد امتد إلى غاية مارس 1992 ومن بين ما حمل في طياته إجراءات تمس تحديد التجارة الخارجية، تهدف إلى تطبيق إصلاح التعريفات الجمركية ابتـــداء مـــن 1992 وكذا تشجيع الصادرات إضافة إلى تخفيض الدينار إلى 24,5 دينار للدولار وإيصاله في نهاية 1991 إلى 26,6 دج للدولار وقد تم التوصل إلى تخفيضه حسب ما كان متوقعا في 30 سبتمبر 1991 من 18,5 دج للدولار إلى 22,5 دج للدولار.

6- الإمضاء على اتفاق ستاند- باي (stand-By) في 12 أفريل 1994، امتد لمدة سنة واحدة ومن بـين ما نص عليه :

- تخفيض قيمة الدينار ب40,17% ليصل إلى 36 دينارا جزائريا للدولار الأمريكي الواحد.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تخفيض عجز الميزانية.
- رفع أسعار الفائدة.

7- الإمضاء على برنامج التمويل الموسع مع إعادة جدولة الديون الخارجية وامتد لفترة 3 سنوات، من أهدافه الأساسية خفض خدمة الدين وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات بحلول منتصف 1998 ومن بين ما جاء فيه :

- تقليص معدل التضخم عن طريق مراقبة الإصدار النقدي.
- التحرير الكامل للتجارة الخارجية وإعادة تنظيمها.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات والحفاظ على قدر كاف من احتياطات الصرف.

---

[1] محمد راتول. مرجع سبق ذكره. ص 235.

ونظرا لكون خدمات الديون امتصت جزءا هاما من إيرادات الصادرات تمت إعادة جدولة أكثر من 17 مليار دولار من الديون الخارجية للجزائر وذلك خلال فترة الأربع سنوات التي يمتد عليها الاتفاقان[1].

أما ما يتعلق بالتجارة الخارجية وسعر الصرف فقد جاء في البرنامج مايلي :

1- تسوية سعر الصرف عن طريق تخفيض الدينار بنسبة7,3% في مارس1994 و40,17% في أفريل من نفس السنة والوصول إلى تحويل الدينار على كل المعاملات الجارية.

2- سيرا نحو نظام تعويم الصرف تم إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة يتم فيه السماح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية (1995).

3- إنشاء مكاتب للصرف في ديسمبر 1996.

4- تخفيض قيمة الدينار حتى يتوحد السعر الرسمي مع السعر الموازي في السوق السوداء.

5- سعيا منها لتحرير التجارة الخارجية قامت السلطات الجزائرية سنة 1994 بإلغاء نظام المراقبة ونظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة فأصبح للمستورد الحق في الحصول على العملة الصعبة حسب احتياجاته كما تم إلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد مع نهاية 1994 وإلغاء كل القيود الكمية.

والجدول التالي يبين مختلف الإصلاحات وتواريخها:

---

[1] كريم النشاشيبي و آخرون. مرجع سبق ذكره. ص 13.

جدول رقم (5): سرد تاريخي للإصلاحات الهيكلية وتدابير السياسة الاقتصادية

(نظام الصرف وتحرير التجارة والمدفوعات)

الإصلاحات الهيكلية وتدابير السياسة	التاريخ
نظام الصرف:	
تعديل سعر صرف الدينار الجزائري بين أبريل وسبتمبر 1994 مما أدى إجماليا إلى تخفيض قيمة العملة بنسبة 50% مقابل الدولار الأمريكي.	1994
العمل بنظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين البنك المركزي والمصارف التجارية.	1994
تحويل جلسات تحديد السعر إلى سوق للنقد الأجنبي بين المصارف وذلك باشتراك المصارف والوسطاء المعتمدين الآخرين.	1995
إنشاء مكاتب الصرافة.	1996
تنفيذ سياسة لسعر الصرف بهدف تأمين القدرة على المنافسة الخارجية، ودعمها بسياسات مالية ملائمة.	96-94
تحرير التجارة والمدفوعات:	
العمل بقائمة الواردات السالبة وتحرير عشر سلع أساسية يخضع استيرادها لمعايير فنية ومهنية.	1994
توحيد نسبة تسليم حصيلة الصادرات عند 50% باستثناء المنتجات الهيدروكربونية.	1994
إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء صادرات البنود ذات الأهمية التاريخية والأثرية.	1994
تحرير الواردات من المعدات المهنية والصناعية المستعملة.	1994
إلغاء القائمة السالبة على الواردات التي طبقت في أبريل 1994.	1994
إلغاء شرط الحد الأولي لأجل الاستحقاق على القروض الخارجية لتمويل واردات السلع الرأسمالية.	1995
إلغاء شرط قيام المستوردين لسلع معينة بمراعاة المعايير المهنية والفنية (الأدوية، الحليب، السميد، الدقيق، القمح).	1995
التصريح بالمدفوعات لأغراض العلاج والتعليم في الخارج: - بواسطة المصرف المركزي مع مراعاة حدود قصوى سنويا. - بواسطة المصارف التجارية مع مراعاة حدود قصوى معينة، وبواسطة المصرف المركزي فوق هذه الحدود.	1995 1995 1996
تخفيض معدل التعريفة الجمركية القصوى: - من 60% إلى 50%. - من50% إلى 45%.	 1996 1997
التصريح بالمدفوعات لأغراض الإنفاق غير السياحي في الخارج (مثل سفر الأعمال، تحويل الرواتب إلى الخارج، مصاريف الإعلان) بواسطة المصارف التجارية حتى حدود قصوى محددة وبواسطة المصرف المركزي فوق هذه الحدود.	1996
قابلية الدينار الجزائري للتحويل لأغراض معاملات الحساب الجاري وقد قبلت الجزائر التزامات المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي.	1997

المصدر : كريم النشاشيبي وآخرون ."الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق ". صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998. ص ص 15-16

II- تطور نظام الصرف الجزائري[1]:

من الصعب استرجاع 25 سنة من التسيير العشوائي للإقتصاد الذي تجاهل مبدءا أساسيا هو السوق. هذا المبدأ يشمل النقود في حين تشكيل معدل الفائدة للإيجار يشكل سعر الصرف، السعر النسبي الذي تبدل به النقود بنقود أخرى.

عرف تسيير سعر الصرف في الجزائر مرحلتين أساسيتين من الصعب الفصل بينهما، فيما يلي سنحاول التفرقة بين فترة الرقابة على الصرف المتميزة بعدم قابلية التحويل الكلي، والتسعير الإداري للدينار، وفترة **تصحيح الإقتصاد من خلال بعض الإجراءات، حيث المحاولة إلى الإنتقال إلى إقتصاد السوق وتحرير نظام الصرف مع نتيجة حتمية هي قابلية التحول الجزئي ثم الكلي للدينار.**

1/ مرحلة الرقابة على الصرف:

خلال هذه الفترة، عرفت الجزائر نوعان من أنظمة الصرف، النوع الأول هو نظام تكافؤ الصرف الثابت أما الثاني هو نظام التسعير الذي يعتمد على الترجيح.

1/1- تكافؤ الصرف الثابت:

بعد الإستقلال كان الفرنك الجزائري قابلا للتحويل داخل منطقة الفرنك. إلا أن وضعية النظام الإنتاجي الجزائري المتدهورة نظرا لذهاب الفرنسيين، خلال سنوات 1962 و1963 وإمكانية تحويلهم للنقود الوطنية، أدى إلى تسرب رؤوس الأموال نحو بلدان المنطقة. ولدت هذه الوضعية رد فعل حمائي للإقتصاد الوطني. ومن هذا وضع نظام الرقابة على الصرف بمراسيم مارس وديسمبر1963 اللذان حددا قابلية تحويل الفرنك الجزائري. بعدها مباشرة خرجت الجزائر من منطقة الفرنك وهذا للتسيير الذاتي لسياستها النقدية

---

1 OUZZOUNI Karim. Régime des changes et taux de change en Algérie. Média Bank, Mars-Fev. 1998 PP 26-29.

والمالية. ظهر تكريس هذا التغيير جليا عند تأسيس الدينار الجزائري في أفريل 1964 الذي عرف بتكافؤ ثابت مع الفرنك الفرنسي أي 1دج = 1فرنك فرنسي = 180مغ من الذهب.

2/1- نظام الترجيح:

احتفظ الدينار بالتكافؤ الثابت حتى نهاية سنوات الستينات، أين بدأ النظام النقدي المعتمد على تكافؤ الصرف الثابت بالإنهيار مع مجيء النظام العائم للصرف بعد انهيار نظام بريتون وودز، أجبرت السلطات النقدية الجزائرية على إدخال طريقة جديدة للتسعير. فقررت ربط العملة الوطنية بسلة مكونة من 14عملة صعبة مختارة حسب هيكل التجارة الخارجية، فنظم نظام الترجيح حول نفقات إستيراد السلع والخدمات.

من عيوب هذا النظام نجد أنه كان يعتمد كثيرا على الدولار متجاهلا أن جل الإيرادات كانت بهذه العملة أما المدفوعات الدولية كانت في أغلبها بالعملات الأخرى و لم يكن إلا جزء منها بالدولار. نتيجة ذلك، هو أن تطور الدينار لم يتبع التغيرات التي عرفها الدولار الأمريكي وهذا ماخلق وضعية إستقرار الدينار وفي بعض الحالات ارتفاعه.

من هذا يمكن القول أن نظام الترجيح جعل من الدينار الجزائري عملة مرتفعة عن قيمتها الحقيقية، وهو مابيناه في المبحث السابق.

3/1- تقييم فترة الرقابة على الصرف:

- إهتم هذا النظام بحماية الإقتصاد الوطني والوقاية من تسرب رؤوس الأموال.

- بهذا النظام وعدم قابلية تحويل الدينار، كان المراد هو وضع الإقتصاد الوطني في مأمن عن تغيرات الإقتصاديات العالمية (تغيرات الأسعارالنسبية وآثارها على متغيرات الإقتصاد، الإنتاج، التكاليف، الأجور...).

- سمح هذا النظام، في البداية بتشجيع الإستثمار الوطني وسهل المجهودات الشاملة للتصنيع، بفضل مختلف الحمايات الممنوحة وخصوصا بفضل توفر الموارد المالية.

لكن هذه الحماية أدت من جانب آخرإلى عواقب وخيمة وتتمثل في :

- ظهور اختلالات كبيرة نتيجة القيمة المرتفعة للدينار.

- نشوء صناعات لا تخدم الإقتصاد من حيث سيرها.

- إعاقة تطور صناعات تصديرية.

- تفضيل الإستدانة المفرطة.

- عدم تشجيع مجهودات تحسين الإنتاج الوطني.

- تطور سوق موازي للعملات الصعبة.

- تسرب كبير لرؤوس الأموال إلى الخارج.

2/ فترة إصلاح نظام الصرف وقابلية تحويل الدينار:

نظرا لعدم نجاح نظام الرقابة على الصرف، اتخذت السلطات الجزائرية منذ بداية الثمانينات مجموعة من الإجراءات وهذا حتى تم وضع سوق مابين البنوك للصرف.

كانت هذه الإجراءات على النحو التالي :

- تشكيل نظام المؤسسات المزدوجة سنة1982، والذي وسع سنة1986 مع قانون للإستثمارات.

- تشكيل نظام الإستيراد دون الدفع سنة1980.

- إدخال الحسابات بالعملة الصعبة ذات ليونة عند فتحها وتوظيفها.

- سنة1986، مع نشر القانون المتعلق بنظام البنوك والقرض. أصبح بإمكان البنك المركزي وضع التشريعات والتعليمات المتعلقة بالصرف.

لكن الإصلاح الحقيقي لنظام الصرف كان مع برنامج الإصلاح الهيكلي الذي أدى إلى :

- تخفيضات متتابعة للدينار وهذا حتى يصل إلى مستواه الحقيقي لقدرته الشرائية.

- تنظيم سوق الصرف حتى تتحقق قابلية تحويل الدينار.

ترجم هذا بالتدهور المتراكم لقيمة العملة الذي وصل إلى 150% في نهاية سنة1990 قبل التخفيض ب22% في سبتمبر 1991، و40,17% في أفريل1994. في إطار هذه الحركية اختير نظام جديد لتحديد سعر الصرف هو التثبيت.

1/2- التثبيت Le fixing:

يسمح هذا النظام بتحديد سعر صرف الدينار بالمناقصة. تنظم حصص يومية لهذا الغرض من قبل البنك المركزي الذي يأخذ بعين الإعتبار بعض المعاييرمثل: تحويل الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات، احتياطات الصرف وطلبات البنوك الأولية، وهذا قبل تحديد المعدلات الدنيا والقصوى والتي من خلالها يقبل التخلي عن العملة الصعبة لصالح البنوك التجارية.

يمكن لحصص التثبيت أن تتم في دورة واحدة أو عدة دورات وهذا حسب تلبية عرض البنك المركزي أولا للطلب المعبر عنه في السعر الأولي والذي حسبه تصدر أوامر الشراء. سعر التوازن المحدد خلال الحصة هو صالح لكل الصفقات في ذلك اليوم.

امتدت هذه الطريقة من 94/10/1 إلى 95/12/31 (أي 15شهرا) وشهدت التخلي عن النظام المحدد إداريا لقيمة الدينار. سعر الصرف الناتج عن حصص التثبيت هو تقريبا سعر صرف حقيقي محدد بآليات السوق (العرض والطلب) ويسمح بتوحيد سوق الصرف.

سمحت هذه المرحلة للبنك المركزي بتسيير سعر الصرف حسب الأهداف المسطرة خصوصا احتياطات الصرف والسياسة النقدية خصوصا وأنه العارض الوحيد للعملات الصعبة. التثبيت كان عبارة عن مرحلة ممهدة لإنشاء السوق ما بين البنوك للصرف.

2/2- سوق الصرف مابين البنوك[1]:

وهي آخر تطور عرفه نظام الصرف بمقتضى التعليمة رقم 95-08 المؤرخة في 1995/12/23 والمتعلقة بسوق الصرف، شكل البنك المركزي سوقا ما بين البنوك للصرف. وهو سوق تحدث فيه الصفقات على العملة الصعبة، ويشارك فيه بنك الجزائر، البنوك الأولية ومؤسسات مالية أخرى. تتدخل هذه الأخيرة لتغطية أوامر زبائنها وتحسين مردودية خزينتها بالدينار وبالعملة الصعبة. أجريت أول الصفقات في1996/01/02، ويتشكل السوق ما بين البنوك للصرف من حجرتين، الأولى للعمليات العاجلة (Spot) والأخرى للعمليات الآجلة (FOR WARD).

من هذا، يحدد سعر الدينار الجزائري حسب العرض والطلب، فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعيته (الفائض أو الحاجة) لهذه العملة.

في الواقع هناك بعض النقائص، بعضها راجع لحداثة الظاهرة والتي لا مبرر لها مع مرور الوقت. من هذه النقائص نذكر: غياب السوق النقدي للعملات الصعبة والذي من دونه لا يمكن تحقيق عمليات الصرف الآجلة (الآجل هو دمج الصرف الآجل ومعدل الفائدة). فكل العمليات التي تحتاج إلى السوق النقدي للعملات وهذا للتوظيف أو القرض لا يمكن أن تتحقق، لهذا من الأفضل التفكير في تدخل بعض المؤسسات والمنشآت كعارضة في سوق الصرف وهذا لتحضير المنافسة.

---

[1] Instruction N° 79-95 du 27/12/95 portant organisation et fonctionnement du marché interbancaire des changes.

III- آثار التخفيض على ميزان العمليات الجارية وسعر الصرف الحقيقي:

لقد عرفت الجزائر إجراءات عديدة قصد تعديل ميزان مدفوعاتها، من بينها تخفيض قيمة عملتها الوطنية ولذا سوف نتطرق إلى أثر هذا التخفيض كسياسة من سياسات التسوية على ميزان المدفوعات من خلال تطور رصيد الميزان التجاري وحسابات الخدمات والمداخيل والتحويلات الأحادية (العمليات الجارية).

إن الملاحظ أن الجزائر عرفت إستقرارا في سعر صرف الدينار إبتداء من سنة1996 كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم(6) تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي للفترة 1993-1998.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي الواحد	23,35	35,10	47,60	54,75	57,70	60

المصدر: بنك الجزائر.

إضافة إلى الوصول إلى :

- تحقيق معدل نمو موجب بلغ نسبة 4,5% سنة1997.
- التحكم في معدل التضخم وتقليصه.
- تخفيض خدمات الديون إذ انخفضت نسبتها إلى قيمة الصادرات من 73% سنة1993 إلى 33,1% سنة1997.

وهو ما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم(7) تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للفترة 1993-1997.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو الإقتصادي (%)	-2,2	-0,9	3,9	4	4,5
معدل التضخم(%)	16,1	38,5	21,8	18,7	7,0
الصادرات (مليار دولار)	10,40	8,89	10,26	13,21	13,07
الواردات (مليار دولار)	8,00	9,15	10,01	9,09	10,02
الميزان التجاري (مليار دولار)	2,40	-0,26	0,16	4,12	3,05
الديون الخارجية (مليار دولار)	26,4	29,5	32,5	33,5	33,01
خدمات الدين/الصادرات (%)	73,00	48,65	42,41	29,2	33,1
احتياطي الصرف/الواردات (%)	1,5	2,9	2,1	4,5	5,4

المصدر: محمد راتول- مرجع سبق ذكره - ص276.

ولكن رغم كل هذا لابد من أن تكون سياسة التخفيض هاته ضمن برنامج تسوية شامل يأخذ بعين الإعتبار المستوى الأمثل لسعر الصرف أي مستوى سعر الصرف الحقيقي.

1/ أثر التخفيض على ميزان العمليات الجارية:

إن الأثر المنتظر من التخفيض هو انخفاض أسعار السلع المحلية بدلالة العملة الأجنبية وارتفاع أسعار السلع الأجنبية بدلالة العملة الوطنية، مما ينجر عنه إرتفاع في حجم الصادرات وانخفاض في حجم الواردات.

والجدول الآتي يوضح تطور الميزان التجاري للفترة 1993-1998:

جدول رقم(8) تطور الميزان التجاري الجزائري بملايير الدولارات (93-1998)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات	10,41	8,89	10,26	13,21	13,82	10,15
الصادرات من المحروقات	9,88	8,61	9,73	12,64	13,18	9,77
صادرات أخرى	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,38
الواردات	7,99	9,15	10,10	09,09	8,13	8,87
الميزان التجاري	2,42	-0,26	0,16	4,12	5,69	1,28

المصدر: بنك الجزائر.

1/1- أثر التخفيض على الصادرات:

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية عرفت ارتفاعا في قيمتها إلى أقصى حد سنتي1996 و1997 حيث بلغت على التوالي 13,21مليار دولار أمريكي و13,82مليار دولار إذ بلغت نسب الإرتفاع في هاتين السنتين على التوالي 26,89% و32,75% مقارنة بسنة1993.ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار البترول حيث وصلت إلى 17,58دولار للبرميل سنة1996 و21,7دولار للبرميل سنة1997 كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (9) تطور أسعار البترول للبرميل بالدولار الأمريكي (93-1997).

السنة	1993	1994	1995	1996	1997
السعر	17,8	16,3	17,6	21,7	19,8

المصدر: بنك الجزائر

إن هذا الإرتفاع في قيمة الصادرات يمكن إرجاعه إذا إلى إرتفاع أسعار البترول، نظرا لكون الصادرات الجزائرية تتشكل بنسبة 95% من البترول كما يوضحه الجدول رقم (8) حيث بقيت صادرات السلع الأخرى جد محدودة إذ بلغت إرتفاعا قدر بنسبة 20,75% سنة1997 مقارنة بسنة1993 ولكنها سرعان ما انخفضت سنة1998 بنسبة 28,30%مقارنة بسنة1993 وبنسبة40,62% مقارنة بسنة1997.

إن أثر التخفيض هنا لايمكن ملاحظته أو لا يلاحظ أساسا، فانخفاض قيمة العملة الوطنية لم يؤد إلى إرتفاع الصادرات غير النفطية ويرجع ذلك إلى عدم مرونة العرض المحلي بفعل أزمة الإنتاج وكذا عدم مرونة الطلب الأجنبي.

إذا يمكن القول أن أثر التخفيض كان معدوما نوعا ما إذ أن المحروقات بقيت تشكل نسبة مرتفعة من صادرات الجزائر وهو ما يدفعنا إلى تفسير الإرتفاع في عوائد الصادرات إلى الإرتفاع في أسعار النفط لا غير.

2/1- أثر التخفيض على الواردات:

الملاحظ أنها عرفت أكبر قيمة لها سنة1995 (10,10مليار دولار)، بسبب تحرير التجارة الخارجية[1] وبالتالي التوجه نحو تلبية الإحتياجات المحلية عن طريق الإستيراد. كما أن الجفاف الذي ضرب البلاد في نفس السنة والذي خلف آثارا سلبية على الإنتاج الزراعي المحلي كان له هو الآخر ضلع في إرتفاع قيمة الواردات حيث بلغت الواردات الغذائية 30مليار دولار سنة1995 لكن ذلك لم يدم طويلا حيث انخفضت سنتي1996 و1997 إلى أن بلغت 9,09مليار دولار و8,13مليار دولار في السنتين على التوالي ويرجع هذا الإنخفاض إلى كون أن النسبة الكبرى من الواردات الجزائرية تتشكل من المواد المستعملة في القطاع الصناعي (التموينات الصناعية)، مثل مايوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (10) تركيبة الواردات الجزائرية (%) للفترة 93-1998.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التموينات الصناعية	48,0	48,5	43,6	nd	42,8	39,6
مواد غذائية	23,2	27,5	30,0	nd	27,8	26,9
مواد التجهيز	19,7	14,6	16,6	nd	16,2	18,97
مواد مختلفة	0,2	0,3	0,1	nd	-	-
عتاد النقل	6,0	7,2	6,3	nd	9,0	9,5
مواد صناعية إستهلاكية	1,7	1,4	2,3	nd	2,8	3,6
وقود وزيوت التشحيم	1,3	0,5	0,9	nd	1,5	1,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (nd: غير محدودة).

---

1 كريم النشاشيبي و آخرون. مرجع سبق ذكره. ص 113.

ونظرا لحل بعض المؤسسات العمومية وآثار التجارة الخارجية (المنافسة الأجنبية) على هذه المؤسسات والمشاكل التي عانت منها كالتمويل وغيره[1]، إنخفضت نسبة الواردات من التموينات الصناعية مما أثر نوعا ما على إجمالي الواردات. إضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل الأجنبي وهبوط الدخل العائلي الحقيقي[2].

إجمالا من خلال هذه الأرقام الملاحظ أن الميزان التجاري عرف خلال هذه الفترة –التي عرف فيها في نفس الوقت الدينار الجزائري إن صح القول مستواه القريب من الحقيقي– رصيدا موجبا ماعدا في سنة 1994 أين فاقت قيمة الواردات قيمة الصادرات وسجل عجزا بقيمة (0,26-) مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول في هذه السنة مقارنة مع السنوات الأخرى.

إن أسباب هذا الفائض في السنوات 1993 و1995 إلى غاية 1998 نوجزها كمايلي:

- إنخفاض قيمة الواردات نظرا لتقلص الطلب المحلي على جزء كبير من هذه الواردات المتمثل في التموينات الصناعية.

- إرتفاع قيمة الصادرات المشكلة في أغلبها من المحروقات بفضل ارتفاع أسعار هذه الأخيرة.

إذا يمكن القول أن سياسة التخفيض كان لها أثر إيجابي على الواردات من خلال تقليصها، أما أثرها على الصادرات لم يظهر نظرا لتركيز هذه الأخيرة على المحروقات التي تتحدد أسعارها في السوق الدولي وبالعملة الصعبة (الدولار الأمريكي).

---

1 CNES. Rapport sur la conjucture du second semestre 1997, Avril 1998. P 52.

2 كريم النشاشيبي و آخرون. مرجع سبق ذكره. ص 113.

3/1- أثر التخفيض على حساب الخدمات، دخل العوامل والتحويلات الأحادية:

الملاحظ من ميزان المدفوعات الجزائري للفترة1993-1998 أن مستوى الخدمات الصافيـــة ظـــل رصيده سالبا نظرا لأن التدفقات الداخلة (الجانب الدائن) كانت أقل من التدفقات الخارجة (الجانب المديـــن) ونفسّ الشيء بالنسبة لدخل العوامل الصافي حسب ما يوضحه الجدول رقم (11):

جدول رقم (11) تطور رصيد الخدمات ودخل العوامل للفترة 1993- 1998 بملايير الدولارات.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
صافي خدمات غير العوامل	-1,0	-1,2	-1,3	-1,4	-1,08	-1,50
- دائن	0,6	0,7	0,7	0,8	1,07	0,74
- مدين	-1,6	-1,9	-2,0	-2,2	-2,15	-2,24
صافي دخل العوامل	-1,8	-1,7	-2,2	-2,4	-2,22	-2,0
- دائن	0,2	1,0	0,1	0,2	0,26	0,37
- مدين	-2,0	-1,84	-2,31	-2,56	-2,47	-2,37

المصدر: بنك الجزائر.

ومع هذا يلاحظ تحسن في رصيد كلا الحسابين سنة 1997 بسبب انخفاض التدفقـــات الخارجـــة وارتفاع التدفقات الداخلة. ويرجع انخفاض التدفقات الداخلة في الحسابين معا إلى كون المهاجرين الجزائريـــين يحبذون استثمار أموالهم بالخارج أو تحويلها في السوق السوداء أو تحويلها إلى داخل البلاد في صورة عقـــارات منقولة كالسيارات مثلا[1].

أما التحويلات الأحادية الجانب عرفت إستقرارا نسبيا وعرفت أدنى قيمة لها سنة 1996 (0,9مليـــار دولار) حسب مايبينه ميزان المدفوعات، مما يدل على أن الجزائر لم تستفد من إعانات مباشرة خـــلال فـــترة برنامج التصحيح الهيكلي.

---

1 محمد راتول. مرجع سبق ذكره. ص 286.

2/ أهمية سعر الصرف الحقيقي:

حاليا تتمثل سياسة بنك الجزائر في تحديد سعر الصرف الحقيقي للدينار والهدف من ذلك هو تحقيق توازن الحساب الجاري ويفترض أن يكون التخفيض النتيجة المباشرة لتعديل الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية.

فيما يلي سنقدم بعض الملاحظات التي بإمكانها السماح بإستقرار قيمة الدينار، ففي وقت مضى ساهم إرتفاع معدل التضخم الداخلي في الإنخفاض الكبير للقدرة الشرائية الخارجية للدينار. في نفس الوقت انخفاض احتياطات الصرف زاد من حدة المشكلة نظرا للإنقطاع المتردد في الإستيراد الذي أثر كثيرا على الإقتصاد الوطني خصوصا القطاع الإنتاجي نظرا لعدم توفر التموينات الصناعية.

لكن إجراءات الإنعاش مكنت الجزائر من تخفيض معدل التضخم وكذا رفع رصيدها من احتياطات الصرف الشيء الذي جعل من سعر صرف الدينار يقترب من سعره الحقيقي.

عندما يصل سعر الصرف الرسمي إلى نقطة التوازن (سعر الصرف الحقيقي) يجب على بنك الجزائر أن يهتم بنقطتين رئيسيتين هما:

1- خفض معدل التضخم والحفاظ على مستوى منخفض له.

2- الإحتفاظ بحجم معين من الإحتياطات يسمح بالحد من آثار انخفاض سريع ومفاجىء لأسعار البترول.

1/2- خفض معدل التضخم الداخلي:

للحفاظ على معدل تضخم منخفض يجب الإلمام بالنقاط التالية:

أ – رفع معدلات الفائدة الحقيقية وذلك لجلب جزء من الكتلة النقدية ومنه كبح ارتفاع الأسعار، كما يجب أن تكون منافسة للتي هي في البنوك الأجنبية حتى تتمكن الجزائر من جلب رؤوس الأموال الأجنبية.

ب – مراقبة الكتلة النقدية إذ يجب على معدل نمو الكتلة النقدية أن يتماشى والاحتياجات الحقيقيـــة لنمـــو الإنتاج الوطني.

ج – جلب ادخار العائلات، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة على كل البنوك التجارية والمؤسسات المالية أن تحسنّ طرق تحفيز الإيداعات لأجل تطويرها.

د – قابلية تحويل الدينار الكلية وذلك يتطلب توفر مستوى احتياطات مناسب، سعر صرف حقيقي ومصداقية الإصلاحات الاقتصادية.

2/2- الرفع من مستوى الاحتياطات:

يشكل قطاع المحروقات المورد الوحيد للاحتياطات بالعملة الصعبة. للرفع من هذه الاحتياطات، يجب من جهة الاعتماد على الإيرادات البترولية ومن جهة أخرى تطوير قطاع التصدير خارج المحروقـات والـذي بإمكانه جلب عملة صعبة في الآجال المتوسطة والطويلة. في هذا الإطار يمكن عرض بعض الاقتراحات وهي:

أ – ترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات: يجب تدخل الدولة للسماح لقطاع الصـــادرات والقطاعـات الأخرى المرتبطة بقطاع الصادرات بالاستيراد بمعدلات ملائمة أقل من معدل التوازن أو بأي شكل آخر مـن التدعيم.

ب – التسيير الصارم للاحتياطات: في حالة ارتفاع أسعار البترول يجب تجنب الاستدانة والنفقات غير اللازمـة وغير العقلانية إذ يجب اتباع سياسة تأطير القروض أو مردودية المشاريع التي تخلق الفرق في تخصيص العملـــة الصعبة.

حقيقة إن سياسة سعر الصرف الحقيقي لها سلبيات ونتائج وخيمة على الاقتصاد، خصوصـا علـى الصناعات التي تستعمل موادا مستوردة وكذا على القدرة الشرائية للأشخاص. كان من الممكن تجنب هذا لـو أن سياسة التعديل هذه نفذت في شروط عادية بعيدة عن الضغوطات مثل انخفاض أسعار البترول واسـتحقاقية

الخارجية. ما يمكن أن نعيبه عن هذه السياسة هو عدم تناسقها مع السياسات الاقتصادية الكلية (معدل الفائدة، الكتلة النقدية، الأجور...الخ). لو أن تعديل سعر الصرف كان متبوع برفاهية في مستوى الاحتياطـات فـإن الإحساس بالأثر السلبي لهذا التعديل يكون ضعيفا.

يمكن لسعر الصرف الحقيقي أن يشكل عاملا مهما جدا في تشكيل هيكل اقتصادي تنافسي يسمح هذا السعر بـ :

- احتواء الطلب المرتفع على المواد الاستهلاكية (بعد تعديل الأسعار الداخلية على الأسعار الخارجية).
- تقليل اللجوء إلى الواردات التي أصبحت حد غالية.
- إعادة بعث قطاع الصادرات خارج المحروقات.
- إحلال المدخلات المستوردة بالمدخلات المحلية.

تؤدي هذه المزايا المختلفة إلى تقليل اختلال توازن ميزان المدفوعات والسماح بتخصيص أفضل للموارد المتوفرة.

من هذا، لا يمكن القول أن من الخطأ تجاهل الأثر السلبي لسعر الصرف الحقيقي على باقي الاقتصاد. ففي اقتصاد ضعيف المنافسة وشديد الارتباط بالخارج، أين تحتل المدخلات المستوردة جزءا مهما في المنتوج النهائي، يتلخص أثر سعر الصرف الحقيقي بعد مدة طويلة من التقييم المرتفع في:

- تخفيض العملة الوطنية.
- ارتفاع أسعار الواردات.
- معدل تضخم مرتفع.
- استعمال ضعيف للطاقة الإنتاجية (غلق المؤسسات وندرة المواد الأولية الضرورية).
- ارتفاع معدل البطالة.

- انخفاض القدرة الشرائية.

- اضطرابات اجتماعية.

حتى وإن كانت الوضعية كذلك بالإمكان ترجيح الكفة من خلال ثلاثة خيارات استراتيجية يمكن القيام بها:

1- إن قطاع المحروقات الذي يشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى أنه يساهم بقسط كبير في التقليل من عبء المديونية الخارجية فإنه أيضا يساهم في إنجاح سياسات التسوية المتخذة. ولذا يجب الاهتمام بهذا القطاع من خلال تنمية الإنتاج فيه كما لا يجب الوقوع في أخطاء سنوات السبعينات أين اعتبر الريع البترولي كمورد مالي دائم.

2- معالجة مشكل المديونية الخارجية.

3- تطبيق سعر صرف متعدد بهدف السماح للصناعات المحلية المستعملة لمدخلات مستوردة بالاشتغال وفق معدل مقبول فلابد أن يكون هناك سعر صرف يسمح لها بأن تكون وارداتها أقل كلفة وهذا أخذا بعين الاعتبار سعر الصرف الحقيقي. وهكذا تتمكن هذه الصناعات من إحلال الواردات وكذا تلبية الاحتياجات المحلية ولكن ذلك قد يواجه مشكلتين:

- درجة تنويع الواردات المرتفعة.

- تعقد تسيير سعر الصرف.

خاتمة:

إن فشل سياسات التسوية في الدول النامية يرجع أساسا إلى خصائص هيكل تجارتها الخارجية، المتمثلة في درجة تركيز عالية وعرض غير مرن لصادراتها وكذا تبعية متزايدة بالنسبة للواردات (طلب غير مرن) نظرا للظروف المناخية وارتفاع معدل النمو السكاني ...الخ. كما أن تحويل الإنفاق في هذه الدول نحو قطاع التصدير يتطلب وقتا طويلا كي يصبح هذا القطاع فعالا إضافة إلى قلة رؤوس الأموال التي تمثل مشكلا في تمويل هذا القطاع. إن السوق الداخلية الضيقة لهذه الدول لا تسمح بتوسع صناعات إحلال الواردات نظرا لعدم مرونة الاستثمارات ضف إليه أن هذه الصناعات تستعمل في نشاطاتها مدخلات مستوردة.

لنجاح هذه السياسات لابد من تحقيق مايلي:

- ترقية قطاع الصادرات يجب أن ترفق بإجراءات تسمح أولا بإنشاء ثم إشباع الأسواق الداخلية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق إحلال الواردات. يتم ذلك وفق سياسة تهدف إلى رفع الرقابة على نظام الأسعار، الأجور، معدلات الفائدة وتحرير التجارة الخارجية.
- تحرير السوق الداخلية لرؤوس الأموال بعد التحكم في العجز الميزاني ثم تحرير الأسواق الخارجية بدء بعملية تحرير المبادلات التجارية لتليها حركة رؤوس الأموال.
- لابد أن تكون سياسة التخفيض ضمن برنامج تسوية شامل يأخذ بعين الاعتبار النقاط السالفة الذكر والمستوى الأمثل لسعر الصرف.

إن هذه السياسات من غير المعقول أن تكون منفردة فالملاحظ أن كلا منها يتطلب نجاح الآخر للوصول إلى الأهداف المرجوة وأساسا إلى تحقيق التوازن الخارجي.

الجزائر كمثيلاتها من الدول النامية تعاني هي الأخرى من عجز في ميزان مدفوعاتها نظرا للخصائص التي تتميز بها الدول النامية. فصادراتها تتشكل بنسبة أكبر من المحروقات وهو الشيء الذي جعلها تحقق نتائج

إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكبرى بسبب ارتفاع أسعار البترول في الآونة الأخيرة، إن هذا لا يعكس آثار السياسات المنتهجة بل بالعكس قد يخفي من ورائه عواقب وخيمة خاصة في حالة انخفاض أسعار البترول. إضافة إلى ذلك فانخفاض وارداتها يرجع هو الآخر إلى كون جزء كبير منها تستعمله المؤسسات العمومية، ونظرًا لحل هذه الأخيرة فإن هذا الجزء اضمحل إلى أن سمح بتحقيق فائض تجاري.

إن الأرقام المتوصل إليها في حالة الجزائر هي حقيقة لا تعكس حالة الاقتصاد الوطني، بل كانت -إن أمكن القول- ظرفية بسبب انتعاش أسواق النفط ولكنها إيجابية ويجب الحفاظ عليها عن طريق إعادة النظر في ركائز الاقتصاد الوطني من خلال النقاط التالية:

- تعجيل سرعة الإصلاحات وتوفير المحيط الملائم لها (إصلاح النظام البنكي، تحرير نظام الأسعار، نظام الصرف، تنمية القطاع الخاص...الخ).
- تنمية الإنتاج في قطاع المحروقات.
- تنمية قطاع التصدير خارج المحروقات.
- معالجة مشكل المديونية الخارجية.
- تطبيق سياسة صرف مشجعة لقطاع التصدير وإحلال الواردات (سعر صرف متعدد).

إن سعر الصرف يلعب دورا هاما في تحقيق هذه النقاط، لذا لابد أن يكون في مستواه الأمثل (الحقيقي) الذي أصبح يقترب منه السعر الرسمي وبالتالي للمحافظة على استقرار قيمة الدينار، يجب الحفاظ على معدل تضخم منخفض ورفع مستوى احتياطات الصرف.

إن ذلك لا يتأتى إلا بتحقيق مايلي:

- رفع معدلات الفائدة الحقيقية وذلك عن طريق تحرير الأسواق الداخلية لرؤوس الأموال لأجل امتصاص الكتلة النقدية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

- إرساء قابلية التحويل الكلي للدينار.

- ترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف.

- التسيير الصارم والعقلاني لاحتياطات الصرف، بتجنب الاستدانة وتقليص النفقات غير الضرورية.

وأخيرا يمكن القول أن سعر الصرف هو عامل ضروري وأساسي لتعديل ميزان المدفوعات، لكنه غير كاف إذ يجب أن يندرج ضمن إستراتيجية اقتصادية كلية شاملة لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو منه.

تمت بحمد الله.

المــــــراجع

قائمة المراجع

I - باللغة العربية

1/ الكتب:

1- إبراهيم محمد الفار.« سعر الصرف بين النظرية والتطبيق». دار النهضة العربية القاهرة1992.

2- حازم الببلاوي.« نظرية التجارة الخارجية». منشأة المعارف، الإسكندرية 1968 .

3- زينب حسن عوض الله.«الإقتصاد الدولي –نظرة عامة علىبعض القضايا-».الـدار الجامعيـة، الإسكندرية 1998.

4- سامي عفيف حاتم.« التجارة الدولية بين التنظيم والتنظير». الدار اللبنانية المصرية، 1993.

5- عادل أحمد حشيش، أسامة الفولي ومجدي محمود شهاب.« أساسيات الإقتصاد الـدولي». دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.

6- عبد الرحمن أحمد يسرى.« الإقتصاديات الدولية». الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.

7- فرانسيس جيرونيلام.« الإقتصاد الدولي».ترجمة محمد عزيز ومحمد سعد الفاخري، طرابلس.

8- فؤاد هاشم عوض.« التجارة الخارجية والدخل القومي».القاهرة، دار النهضة العربية 1971.

9- كامل بكري.«الإقتصاد الدولي». دار الشباب، الجامعة الإسكندرية 1995.

10- مجدي محمود شهاب.«الإقتصاد الدولي».دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1996.

11- محمد خالد الحريري.«الإقتصاد الدولي». المطبعة الجديدة، دمشق 1976-1977.

12- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى.«الإقتصاد الدولي». مؤسسـة شباب الجامعة الإسكندرية 1999.

13- محمود حسن حسني.«آثار التخفيض على الميزان التجاري». كلية حلوان، القاهرة 1987.

14- محمود حسن حسني.«النظرية النقدية».القاهرة. (سنة النشر غير موجودة).

2/الرسائل والمذكرات:

15- جميلة الجوزي.« ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة – دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري».رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية. جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2001/2000.

16- محمد راتول.« سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي – التجربة الجزائرية-». أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية فرع التخطيط. جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.2000/1999.

17- نعمان سعيدي.« سياسة الصرف ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي – دراسة حالة الجزائر-».رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود ومالية. جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية 1999/1998.

18- ولد مولاي شريف مولاي ادريس.« آثار سياسات أسعار الصرف على الميزان التجاري. حالة تطبيقية على موريطانيا للفترة 1988-1995». رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية. المدرسة العليا للتجارة الجزائر 1997/1996.

3/التقارير، المنشورات، القوانين ...الخ:

19- كريم النشاشيبي وآخرون.«الجزائر: تحقيق الإستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق». صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.

20- قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

21- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بالإستثمارات.

II – باللغات الأجنبية:

1/OUVRAGES :

1 - BALASSA ,B.«The structure of protection in developpeing countries». Baltimore: Jhon Hopkins Press, 1989.

2 - BERNARD, G. «Economie internationale». Edition Dunod, Paris. 2° édition.

3 - BYE, M. et DEBERNIS. «Relations économiques internationales». Edition Dalloz, Paris. 5° édition, 1987.

4 - CLAUDE, D. et MICHEL, K. «La balance des paiements». Edition Economica, Paris 1994.

5 - DOMINIQUE, P. «Les taux de change».Edition la découverte, Paris 1991.

6 - FRIEDRICH, K. «International economics: concepts and issues». New-york: Mc Gram-Hill book company, 1974.

7 - GEORGE, S. «Jusqu'au cou: Enquête sur la dette du tiers-monde». Paris, édition la découverte 1988.

8 - JEAN-MARC, S. «Finances internationales». Edition Armand Colin, Paris 1993.

9 - JOSETTE, P. «Gestion financière internationale». Edition Clet, Paris 1989.

10 - KINDLBERGER, C.P. Et PETER, H.L. «Economie internationale». Edition Economica, Paris 1981.

11 - KINDLBERGER, C.P. «Economie internationale». 7° édition. Edition Economica, Paris 1983.

12 - MILET, O. «Les effets de la dévaluation Francaise de 1958». Les éditions d'organisation, Paris 1970.

13 - BENMERZOUKA, T. et SAFRA, M.«Monnaie et finance internationales».Editions L'Harmattan, Paris 1994.

2/Thèses et Mémoires

14 - YOUSFI, A. «Modèles de détermination du taux de change du dinar Algérien». Papier de recherche, Canada, Ecole des Hautes Etudes commerciales. 1993.

3/Revues, Rapports, Articles et Instructions etc... :

15 - ALEXANDER, S. «Effects of a devaluation on a trade balance». IMF staff papers, Avril 1952.

16 - AZAM, J.P. «Marché parallèle et convertibilité». Revue économique, 1991.

17 - BENBAHMED, R.«Taux de change et déperdition du système productif en Algérie». Le monde en développement, N°36, 1981

18 - BHAGWATI, J.N. and KRUEGER, A.«Exchange control, liberalisation and economic development». American Review, Vol. 63. Mai 1973.

19 - BHAGWATI, J.N, and ONITSUKA, Y. «Export-Import responses to devaluation: experience of the coutries in the 1960's». IMF staff Papers.

20 – CNES. Rapport sur la conjoncture du second semestre 1997. Avril 1998.

21 - COLLINS, S. and PARK, W. «External debt and macro economic performance in South Korea». Developing contry debt and the world economy. Edited by Jeffrey, D.S. Chicago, The university of Chicago Press 1988.

22 - Conjoncture, N°46. Juillet- Août 1998.

23 - DIAZ, A.C. «A note on the impact of devaluation and distributive effects». Journal of political economy, Vol 71, 1963.

24 - DONAVAN, D.J. «Real reponses associated with exchange rate action» IMF staff Papers, December 1981.

25 - ECOTECHNICS. «Algérie 1997, l'année économique et sociale »

26 - EDWARDS, S. «Comment programmer les mesures de libéralisation dans les pays en développement». Finance et développement, Mars 1987.

27 - F.M.I. «Manuel de la balance des paiements» 5° edition, Septembre 1993.

28 - F.M.I. «Statut du F.M.I.»

29 - GAZZO, Y. «L'endettement dans le monde». La documentation Française N° 4896,1989.